جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
قسم المحاسبة



دور الإجراءات الرقابية والقواعد المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي في الأردن

The Role of Control Procedures and Accounting Rules in Reducing Tax Evasion in Jordan

إعداد
بسام عبدالله نجيب حداد

إشراف
الدكتور جمال ابراهيم البدور

حقل التخصص – المحاسبة

٢٠٠٦

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

قسم المحاسبة



دور الإجراءات الرقابية والقواعد المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي في الأردن

إعـــداد

بسام عبدالله نجيب حــداد

بكالوريوس محاسبة، جامعة اربد الأهلية، ١٩٩٩م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص المحاسبة في جامعة اليرموك، اربد- الأردن

وافـــق عليها

الدكتور جمال إبراهيم البدور........ **مشرفاً ورئيساً**

أستاذ مساعد في المحاسبة، جامعة اليرموك

الدكتور وليد زكريا صيام........ **عضواً**

أستاذ مشارك في المحاسبة، الجامعة الهاشمية

الدكتور عمرعيسى الجهماني........ **عضواً**

أستاذ مشارك في المحاسبة، جامعة اليرموك

الدكتورة عبير فايز خوري........ **عضواً**

أستاذ مساعد في المحاسبة، جامعة اليرموك

تاريخ مناقشة الرسالة ٢٠٠٦/٨/١٦م

الإهداء

إلى نور حياتي والشمعة التي ...

تضيئها وتزينها إلى ابنتي ...

الى الغالية ... حفظها الله

إلى ... ميرنا

إلى الغالية ورفيقة دربي ،،،

والتي شاركتني العناء والجهد والسهر ،،،

إلى من شدت أزري ،،،

أدامها الله لي وفية ،،،

صالحة كما عهدتها دائماً ،،،

إلى زوجتي

إلى أهلي وإخواني ...

إلى كل من ساعدني ...

إليهم جميعاً ... أهدي هذا العمل

الشكر والتقدير

بعد الشكر لله عز وجل على نعمه وعطاياه علينا، أتقدم بجزيل الشكر إلى أسرة جامعة اليرموك عامة، وإلى قسم المحاسبة خاصة، وإلى كافة أعضاء هيئة التدريس الكرام في الكلية، للجهود الخيرة، والمميزة التي بذلوها في إعطاء المعلومة القيمة، إضافة إلى حُسن التواصل والتعامل مع الطلبة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى مشرفي الدكتور الفاضل جمال البدور مديناً له الفضل كله على تكرمه مشكوراً بالإشراف على هذه الرسالة، فكرس لها الساعات الطويلة قراءة، ومناقشة، وتوجيهاً، وتابع بكل أمانة، وإخلاص تفاصيل العمل بها، وكان لي الناصح الأمين يشحذ في نفسي العزائم، والهمم، فكانت لملاحظاته القيمة وتوجيهاته السديدة أعظم الأثر في إعدادها بشكلها، ومضمونها الحاليين، أطال الله في عمره ومنحه الصحة والعافية والقدرة على المزيد من العطاء الذي لا ينضب بإذنه تعالى.

كما أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان للأساتذة الأفاضل الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة، وهم: الدكتور وليد صيام، والدكتور عمر الجهماني، والدكتورة عبير خوري، واقتطعوا لها جزءاً من وقتهم الثمين، متشرفاً بمناقشتهم، راجياً المولى عز وجل أن يوفقني للعمل بتوجيهاتهم، ونصحهم، وإرشادهم، والإستفادةِ من ملاحظاتهم الثمينة، وخبرتهم الواسعة لما بذلوه من جهد وما سوف يبذلوه تدعيما للجهد المتواضع الذي قدمته في هذه الرسالة.

كما أتقدم بعظيم الشكر والإمتنان إلى الأستاذ الفاضل طعمه أبو الشعر لإعطائي كافة التسهيلات ومساعدتي وتشجيعي والوقوف معي في كافة الظروف للوصول إلى هذه المرحلة، ولا أنسى كذلك كافة الزملاء في المكتب وخاصة السيد هشام طاشمان.

كما لا يفوتني تقديم الشكر إلى الزملاء الأستاذ يزن مقدادي، والأستاذ محمد التميمي لمساعدتهما المميزة لي في إكمال هذه الرسالة، كما أتقدم بالشكر إلى مدققي الحسابات القانونيين، والى الاخوة المقدرين في دائرة ضريبة الدخل، وكذلك محكمي الإستبانة من اكاديمين ومهنيين على جهدهم ووقتهم الذي منحوني إياه لأغراض إنجاز دراستي هذه. كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الدكتور مصطفى حيادره والدكتورة ربى بطاينة على مراجعتهما هذه الرسالة لغوياً.

والحمد لله رب العالمين

الباحث

بسام حداد

فهرس المحتويات	
الموضوع	الصفحة

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

حداد: بسام عبدالله. " دور الإجراءات الرقابية والقواعد المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي في الاردن". رسالة ماجستير في المحاسبة بجامعة اليرموك لسنة ٢٠٠٦. (إشراف الدكتور: جمال ابراهيم بدور).

هدفت هذه الدراسة الى بيان دور الإجراءات الرقابية الضريبية والقواعد المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي في الأردن. كما هدفت الدراسة الى التعرف فيما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر مدقق الحسابات، ومقدري ضريبة الدخل حول الإجراءات الرقابية الضريبية والقواعد المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي.

ولقد تم تطبيق الدراسة على عينتين هما: عينة مدقق الحسابات وبلغ عددهم (٢٨٥) مدققاً. وعينة مقدري ضريبة الدخل وبلغ عددهم (٨١) مقدراً، حيث تم إختيار عينة عشوائية مكونه من (١٤٢) مدققاً. وكذلك تم إختيار كامل مجتمع العينه من مقدري ضريبة الدخل والمكون من (٨١) مقدراً.

وتم توزيع (١٤٢) إستبانه على مدقق الحسابات، أُسترد منها (١١١) إستبانه، بنسبة إستجابة بلغت (٧٨,٢%). كما تم توزيع (٨١) استبانه على مقدري دائرة ضريبة الدخل، وأُسترد منها (٧٨) إستبانة بنسبة إستجابة بلغت (٩٤%) وبعد الحصول على البيانات اللازمه تم تحليلها بإستخدام الأسالب الإحصائية الوصفية والتحليلية المناسبة.

ومن خلال تحليل البيانات، تمكن الباحث من الوصول الى مجموعة من النتائج أهمها:

١- يلتزم مدقق الحسابات بمعايير التدقيق الدولية عند قيامهم بعملية التدقيق للحد من التهرب الضريبي.

٢- يلعب مدقق الحسابات دوراً هاماً في تفعيل نظام الرقابة الداخلية للحد من التهرب الضريبي.

٣- يقوم مدقق الحسابات بالتأكد من توفر أدلة وقرائن الإثبات على المعلومات المحاسبية عند قيامة بعملية التدقيق للحد من التهرب الضريبي.

٤ – يقوم مدقق الحسابات بالتاكد من ملاءمة المعلومات المحاسبية المستخرجة من الدفاتر للواقع الفعلي للحد من التهرب الضريبي.

٥- يلتزم مقدري ضريبة الدخل بتطبيق الإجراءات الرقابية الضريبية عند قيامهم بتدقيق حسابات المكلف للحد من التهرب الضريبي.

٦- يلتزم مقدري ضريبة الدخل بتطبيق القواعد المحاسبية عند قيامهم بتدقيق حسابات المكلف للحد من التهرب الضريبي.

٧- إتفقت آراء مدققي الحسابات، ومقدري ضريبة الدخل على أن وجود الثغرات في قانون ضريبة الدخل يساعد في حدوث التهرب الضريبي.

وعلى ضوء هذه النتائج خلصت الدراسة الى تقديم أهم التوصيات التالية:

١- ضرورة إطلاع مدقق الحسابات على كافة ما يصدر من معايير المحاسبة والتدقيق، الصادرة عن المعاهد المهنية في العالم، ومن خلال الإشتراك بالمجلات العلمية، والمشاركة في حُضور الندوات والمؤتمرات لأن ذلك سينعكس بالتاكيد إيجابياً على أداء مدقق الحسابات.

٢- ضرورة عمل دورات مهنية متخصصة لمقدري ضريبة الدخل لإطلاعهم على المستجدات في المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق، وكذلك تبسيط الإجراءات التي يقوم بها المقدر تخلق جو من الثقة والتعاون بين المقدر والمكلف.

٣- عدم إجراء التعديلات المفاجئة في العام الواحد على قانون ضريبة الدخل، وإشـراك القطـاع الخاص وجمعية المحاسبين القانونيين عند إجراء اي تعديل.

٤- ضرورة التوافق الكامل ما بين قانون ضريبة الدخل والمعايير الدولية للمحاسبة وإستبدال التكلفة التاريخية بالقيمة العادلة وذلك للحد من التهرب الضريبي.

الكلمات المفتاحيه: الاجراءات الرقابية، القواعد المحاسبية، المقدر، مـدقق الحسـابات، التهـرب الضريبي، المكلف.

الفصل الأول

الإطار العام

يتكون هذا الفصل مما يلي :

- المقدمة
- مشكلة الدراسة
- اهداف الدراسة
- أهمية الدراسة
- التعريفات الإجرائية
- مخطط الدراسة

الإطـــــــــار العـــام

مقـــــــــدمة

تُعد الضريبة وسيلة مالية تستخدمها السلطات العامة لتحقيق أغراضـــها، فهـــي إنعكـــاس للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع الذي تفرض عليه، وهي الينابيع التـــي تستقي منها الدولة الأموال اللازمة لسد نفقاتها العامـــــة (Hancock, 1995).

لقد تغيرت أهداف الضريبة بتغير الظروف المحيطة بها، وان كان مـــن المؤكـــد أن هـــذه الأهداف متعددة ومتشعبة، فمن الناحية التاريخية كان للضريبة إلى بداية هذا القرن هدف وحيـــد وهو الهدف المالي، ومن ثم استخدمتها السلطات العامة للحصول على الإيرادات لتغطية النفقات العامة، فإيرادات الدولة ذات صفه سيادية واقتصادية، والسند القانوني لفرض الضرائب هو تأكيد فرض سيادة الدولة وهي إحدى خصائص السلطة السياسية والسيادة القومية (ياسين ودرويـــش، ١٩٩٦).

ومع تطور المجتمعات وقيام الدول الحديثة تطورت الأهداف التي تفرض الدولة من أجلها الضرائب. حيث أصبحت من أهم أدوات توجيه الاقتصاد بهدف إصلاحه أو تنظيمـــه وبالتـــالي الوصول إلى الأهداف الاقتصادية المرجوة، ومنها إقامة العدل ورفع الظلـــم، وتنظـــيم الحيـــاة الاقتصادية، وتأمين الخدمات العامة وتحقيق المصالح المتعلقة بشؤون الحياة وتنشـــيط الحيـــاة الاقتصادي (عبيدات، ٢٠٠١).

تعتبر تحصيلات دائرة ضريبة الدخل من أهم موارد الدولة حيث يعكس قدرتها على الإنفاق على السلع والمنافع العامة، والتي بدورها تنعكس على المواطن بعدة أشـــكال منهـــا الخـــدمات الصحية والتعليمية والمواصلات والدفاع وغيرها، فقد بلغ إجمالي التحصيلات الضـــريبية لعـــام

١٩٩٩ (١٥٧) مليون دينار وفي عام ٢٠٠٢ بلغت هذه التحصيلات (٢٠١) مليون دينار بينما بلغت هذه التحصيلات في عام ٢٠٠٤ (٢٢٤) مليون دينار (منشورات دائرة ضريبة الدخل الأردنية، ٢٠٠٥).

ومن الملاحظ أنه توجد زيادة في تحصيلات الضريبة سنة بعد أخرى، نتيجة زيادة في الأعمال التجارية وزيادة في التجارة الداخلية والخارجية، مما أدى إلى الزيادة في القاعدة الضريبية (زيادة عدد المكلفين الخاضعين للضريبة) بالإضافة إلى التعديلات التي أجريت على قانون ضريبة الدخل في الأردن وتعديل الأنظمة وأحكام الرقابة الضريبية من جهة دائرة ضريبة الدخل، كل ذلك أدى إلى زيادة التحصيلات الضريبية في الأردن.

وعلى الرغم من أهمية الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تحققها الدولة من فرض الضريبة، إلا أن تحصيل الضريبة يصطدم بالعديد من المعوقات والمشكلات أهمها التهرب الضريبي.

ويقصد بالتهرب الضريبي "قيام المكلف ببعض الأعمال أو الأفعال المخالفة للقانون والتي من شأنها تخفيض مقدار الضريبة المستحقة عليه "، وينقسم التهرب الضريبي إلى قسمين، الأول هو التهرب الضريبي غير المشروع والثاني هو التخطيط الضريبي، وهناك من يطلق على التخطيط الضريبي بالتهرب الضريبي المشروع أو التجنب الضريبي.(أبو نصار والمشاعلة والشهوان، ٢٠٠٣).

ويقصد بالتهرب الضريبي غير المشروع " هو مخالفة المكلف للأحكام القانونية بوسائل الغش والاحتيال للتخلص من دفع الضريبة"،(الخطيب، ٢٠٠٠)، أما التخطيط الضريبي أو التهرب المشروع فيقصد به " قيام المكلف بتنظيم مصادر دخله أو استغلال الثغرات الموجودة

في القانون بطريقة غير مخالفة لأحكامه بقصد تخفيض الضريبة المستحقة عليه" (أبـو نصـار ومبيضين، ٢٠٠٠).

لم يصل المكلف بالضريبة إلى التجرد من أنانيته بصورة كاملة بحيث ينظر إلى الإلتـزام بدفع الضريبة على أنه واجب مقدس، لذا فإنه من الطبيعي أن نتوقع من جانب المكلفـين بـدفع الضريبة رد فعل الذي يأخذ صورة الدفاع عن مصالحهم وذلك إما بتفادي الضريبة كلياً أو على الأقل بالتقليل من نطاق الاقتطاع الضريبي المفروض عليهم، ومن هنا نشأت ظـاهره التهـرب الضريبي أو الإفلات الضريبي.(الخطيب، ٢٠٠٠).

ومن أجل تنظيم فـرض الضـريبة وتحصـيلها وتقليـل عمليـة التخطـيط الضـريبي (التجنب) والتهرب غير المشروع الذي يقوم به الأفراد والشركات، لا بد من إحاطة لهذه العملية بنوع من الرقابة والتي يعبر عنها بالرقابة الضريبية.

تعتبر الرقابة الضريبية حالة مهمة في مجال العمل الضريبي حيث تؤخذ دالة للوعي فـي شقين، شق التهرب وشق تطور العمل، فكلما كانت أساليب الرقابة الضريبية متقدمة تظهر حالة من حالات تقدم العمل وبيان نشاط الإدارة، وكلما توسع مداها تعطي رادعاً في إيقاف التهـرب حتى أصبحت أمراً بديهيا لحماية نشاط المشروع، وتحقيق العدالة والمساوآة وتحقيـق سـلامة الإجراءات القانونية بين المكلفين والسلطة المالية، إضافة لما تنتجه من مصلحة عليـا للدولـة والمجتمع بسبب ضروراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمالية.

ولكي تحقق الضريبة أهدافها لا بد من توفر تشريع ضريبي واضح يقـوم علـى تطبيقـه وتحصيل الضرائب المترتبة على المكلفين ويقبل به المكلفون ويعملون على تنفيذ أهدافه لما لـه من أثر هام على الوضع المالي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، وحيث أن أي نظام مـالي لا يخلو من الثغرات وما قد يحدث من استغلال لهذه الثغرات داخل الأنظمة واللوائح للتهرب مـن

دفع المستحق الفعلي من المال كضريبة. كان لا بد من استخدام الوسائل الكفيلة للحد من التهرب، وذلك عن طريق إتباع القواعد والأصول المحاسبية السليمة لتمكينها من الوصول إلى المستحق الفعلي من المال المفروض للضريبة .

مشكلة الدراسة

لقد احتلت الضريبة خلال الفترة الأخيرة من الزمن الدرجة الأولى إهتمام العديد من الإقتصاديين والماليين والمتخصصين لتنظيم الشؤون المالية للدولة.

ولما كانت التحصيلات الضريبية لها تأثير في تنمية الحياة الاجتماعية والاقتصادية بشكل خاص، فقد أصبح الإهتمام بها ودراستها من قبل المفكرين الماليين والاقتصاديين من الأهمية بمكان لوضع القوانين والتشريعات والإجراءات الرقابية الكفيلة بجبايتها بصورة سليمة.

ورغم حرص دائرة ضريبة الدخل على إستيفاء الضريبة المفروضة على دخل المكلف الخاضع للضريبة، إلا أنه يتم ضبط حالات تهرب من ضريبة الدخل من وقت لآخر، والفكر المحاسبي يرى أن تحصيلات الضريبة تتأثر بالتهرب المشروع وغير المشروع تأثرا مباشرا، الأمر الذي يثير موضوعا للبحث.

تتمثل مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

١ - هل هناك دور للإجراءات الرقابية الضريبية في الأردن تساعد على الحد من التهرب الضريبي بصورة عامة؟

٢ - وهل المبادئ والإجراءات المحاسبية المعمول بها تساعد على الحد من التهرب الضريبي؟

مما تقدم يرى الباحث أن الوقوف على إجراءات الرقابة الضريبية والتشريعات الضريبية ودراسة المبادئ والقواعد المحاسبية والمطبق من هذه القواعد والمبادئ فعلا بصورة سليمة

يؤدي إلى زيادة التحصيلات الضريبية والتي بدورها تؤثر بشكل إيجابي على الحياة الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع الأردني.

أهداف الدراسة

فرض الله سبحانه وتعالى زكاة المال لتحقيق أهداف كثيرة ومن هذه الأهداف التوازن الإجتماعي، ولما كانت الزكاة لا تكفي لسد إحتياجات الدولة بسبب عدم الإلتزام بدفعها من قبل أفراد المجتمع، فُرضت الضريبة لتمكين الدولة من تحقيق أهداف المجتمع الحديث. وعندما نجد أن الضريبة المفروضة لا تُحقق مطالب الدولة في القضاء على الفقر والجهل وتحقيق التوازن والعدالة بين أبناء المجتمع، أصبحت الدولة في حاجة مستمرة لزيادة الضرائب كما ونوعا نتيجة القصور في المتحصل من الضريبة عن تحقيق أهدافها، لذلك برزت فكرة البحث بهدف دراسة السبب الرئيسي لإنخفاض التحصيلات، مفترضا أن التهرب يمثل عنصراً أساسياً جديراً بالبحث وتركيز الضوء لمعرفة الأسباب ومحاولة اقتراح الحلول له.

لذلك تهدف هذه الدراسة إلى :-

١- دراسة الإجراءات الرقابية التي تقوم بها دائرة ضريبة الدخل على الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر مقدري دائرة ضريبة الدخل ومدققي الحسابات المزاولين والمعتمدين من مجلس مهنة تدقيق الحسابات.

٢- دراسة أثر تطبيق المبادئ والإجراءات المحاسبية التي تقوم عليها الضريبة في الأردن من خلال قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وتعديلاته على حسابات المكلف، وإقتراح الطرق اللازمة لزيادة التحصيلات الضريبية التي تدفعها الشركات والأفراد، وذلك بتطوير هذه المبادئ والإجراءات المحاسبية من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل ومدققي الحسابات المزاولين والمعتمدين من مجلس مهنة تدقيق الحسابات.

٣- البحث عن أسباب إنخفاض التحصيلات الضريبية وتسليط الضوء على التهرب الضريبي كعنصر هام لإنخفاض هذه التحصيلات في ظل المبادئ والإجراءات المحاسبية السائدة من وجهة نظر مقدري دائرة ضريبة الدخل ومدققي الحسابات المزاولين والمعتمدين من مجلس مهنة تدقيق الحسابات.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:-

١- يستمد البحث أهميته من ضرورة رفع مستوى المعيشة للمواطنين داخل الأردن ومحاربة جيوب الفقر والبطالة، وحيث أن المحاسبة الضريبية تهدف إلى بيان المستحق في المال الواجب الوفاء به لخزينة الدولة، من خلال الحد من التهرب الضريبي وزيادة التحصيلات الضريبية، والتي تعود فائدتها على كافة افراد المجتمع.

٢- تواجه جميع الدول المتقدمة والنامية مشكلة التهرب وهي في بعض هذه الدول مشكلة صغيرة، وبعضها الآخر مشكلة كبيرة، وفي الأردن كدولة نامية تؤثر سلبا وبقوة على موارد الدولة وعلى الأداء الاقتصادي وعلى البنية الأخلاقية للمجتمع. وقد بلغت تحصيلات ضريبة الدخل لعام (٢٠٠٤) مبلغ (224) مليون دينار (منشورات دائرة ضريبة الدخل، ١٩٩٠-٢٠٠٤).

٣- تشكل الإيرادات الضريبية جزءا كبيرا من ميزانية الدولة، ولذلك فإن مسألة التهرب يجب أن تأخذ مكانها في الإصلاح الاقتصادي ويجب معالجته بشكل كاف وذلك بتطبيق الإجراءات الرقابية والمبادئ المحاسبية للحد من ظاهرة التهرب الضريبي في المجتمع الأردني.

٤- تستمد هذه الدراسة أهميتها في إبراز أثر تطبيق المبادئ والإجراءات المحاسبية والرقابة الضريبية في الواقع العملي في الحد من انخفاض تحصيلات ضريبة الدخل، وكما نعلم أن

لدائرة ضريبة الدخل نظام محاسبي له مبادئه وقواعده وإجراءات رقابية يستند إليها لتقـدير الضريبة المستحقة على الدخل والأرباح والتي تتولى الدولة جبايتها.

تعريفات إجرائية:

القانون : قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وتعديلاته اللاحقة وكان آخرها القانون المعدل رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٤.

المقدر : يعني هذا المصطلح أينما وجد أي موظف، أو أي لجنة من الموظفين يفوضه أو يفوضها مدير عام الضريبة خطيا بتقدير الضريبة أو تدقيقها (قانون ضريبة الدخل رقم(٥٧) لسنة ١٩٨٥).

الدائرة : دائرة ضريبة الدخل والمبيعات (قانون ضريبة الدخل).

المكلف : كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بدفع الضريبة (قانون ضريبة الدخل).

المدقق الخارجي (External Auditor): (مدقق الحسابات) هو الشخص الطبيعي المجاز لمزاولة المهنة وفقا لأحكام القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه (قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (٧٣) لسنة ٢٠٠٣).

التدقيق الخارجي (Auditing External): هي عملية تتم بواسطة شخص خارج الشركة، حيث يكون مستقلا عن إداراتها (الصبان وعلي، ٢٠٠٢، ص ٣٠) يقوم بإبداء الرأي في سلامة، وصحة التقارير المالية الناتجة عن النظام المحاسبي.

مخطط الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ستة فصول فيما يلي ملخص لمحتويات كل منها:

الفصل الأول: الإطار العام، ويحتوي هذا الفصل على مقدمة الدراسة حيث يشرح بشكل موجز عن مشكلة الدراسة، وأهدافها، وأهميتها، والتعريفات الإجرائية.

الفصل الثاني: الإطار النظري، ويهدف هذا الفصل إلى بيان دور المبادئ المحاسبية الخاصة بقياس الربح، وقياس المركز المالي، ودور معايير التدقيق الدولية، وكذلك دور النظام المحاسبي في الفكر المحاسبي وفي قانون ضريبة الدخل، وذلك للحد من التهرب الضريبي.

الفصل الثالث: الدراسات السابقة، ويعرض هذا الفصل أهم الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع التهرب الضريبي ودور المبادئ والقواعد المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي، ويلخص كذلك فرضيات الدراسة.

الفصل الرابع: منهجية الدراسة، ويتضمن هذا الفصل عرضا لأداة الدراسة، وتطويرها، ومحتوياتها، ويعرض كذلك مجتمع، وعينة الدراسة، وشرح ومناقشة خصائص عينة الدراسة من حيث أبعادها الشخصية والوظيفية.

الفصل الخامس: التحليل الاحصائي، ويهدف هذا الفصل إلى عرض، ومناقشة النتائج الميدانية لهذه الدراسة، وكذلك إختبار فرضيات الدراسة وعرض نتائجها.

الفصل السادس: النتائج والتوصيات، ويتضمن هذا الفصل إيجازاً لأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، ويقدم بعض التوصيات بناء على نتائج الدراسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري

يتكون هذا الفصل مما يلي :ـ

- مقدمة
- أثر مبادئ قياس الربح في الحد من التهرب الضريبي
- أثر مبادئ قياس المركز المالي في الحد من التهرب الضريبي
- أثر المبادئ المحاسبية العامة في الحد من التهرب الضريبي
- معايير التدقيق ومدى الأخذ بها بقانون ضريبة الدخل
- أثر معايير التدقيق في الحد من التهرب الضريبي
- النظام المحاسبي وما ورد بقانون ضريبة الدخل
- النظام المحاسبي وأثره في الحد من التهرب الضريبي
- دور السجلات المحاسبية في مكافحة التهرب الضريبي

الإطار النظري

٢ – ١ مقدمـــــــــــة

كعلم وما يتعلق به من فروض أخذت المحاسبة المالية حيزاً من الدراسات والبحوث من المهتمين بها، تناولت المحاسبة منطقية ومبادئ عملية وإجراءات تحكم التطبيق العملي وما يتعرض له من مشاكل إلا أن المقصود بالإجراءات الرقابية والقواعد المحاسبية في هذه الدراسة هي المبادئ والإجراءات المحاسبية، حيث تعددت تعاريف المحاسبة المالية في هذا الشأن.

تُعرف المحاسبة المالية بأنها "مجموعة من الفروض المنطقية، والمبادئ العلمية المتعارف عليها، والتي تحكم التسجيل والتبويب والتحليل للعمليات ذات القيمة المالية المتعلقة بوحدة محاسبية في مجموعة من الدفاتر والسجلات، وبقصد تحديد نتيجة حركة الأموال في المشروع من ربح أو خسارة خلال مدة معينة ومراكز الأموال في نهاية هذه المدة" (نمر، ١٩٧٦، ص١٣).

وقد أضاف التعريف بهذا المفهوم بعداً جديداً للمحاسبة التقليدية، يتمثل في الإهتمام بالجانب العلمي النظري إلى جانب الإهتمام بالتطبيق العملي. ولما كانت الجوانب المطروقة في هذا البحث الجمع بين الجانب النظري والعملي، في ما يظهره الدور الذي تحدثه المبادئ المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي، كان للمحاسبة المالية جانب مهم في إيضاح الأطر النظرية لتلك المبادئ، ومدى الإستفادة منها فيما يخدم البحث ولقد ظهرت مبادئ المحاسبة وقسمت إلى مبادئ مرتبطة بقياس الربح، ومبادئ مرتبطة بتحديد المركز المالي، والمبادئ المحاسبية العامة.

٢ - ٢ أثر مبادئ قياس الربح في الحد من التهرب الضريبي

إن مبادئ قياس الربح لها أثر حيوي في تحديد وعاء الضريبة، فكلما جرى تطبيقها في الواقع العملي تطبيقاً سليماً وبالدقة المطلوبة، أدى ذلك إلى إمكانية التوصل إلى الرقم الحقيقي لوعاء الضريبة، وبالتالي يضيق جانب كبير من التهرب الضريبي.

وسيعرض الباحث أثر مبادئ قياس الربح على الوعاء الخاضع للضريبة ودورها في الحد من التهرب الضريبي على النحو التالي:-

أ- مبدأ تحقق الإيراد

لقد عرف مجمع مبادئ المحاسبة المالية الامريكي تحقُق الإيراد بأنه "عملية التحقق النقدي للممتلكات غير النقدية"، وهي تشير خاصة عند إعداد التقارير المالية إلى عملية البيع النقدي لممتلكات الوحدة المحاسبية، او البيع نظير الحصول على حقوق إستلام نقدية مستقبلا(سعيد، ١٩٨٨، ص٤٠٢).

لما كانت الإيرادات هي الجانب الموجب عند قياس الربح، لكونها تمثل ما يدفعه العملاء مقابل السلع والخدمات التي تؤدى بمعرفة المنشأة، فإن المشكلة التي أثارت الكثير من الجدل هي مشكلة تحقق الإيراد (نمر، ١٩٧٦، ص٢٤٦).

وإن هذا المبدأ يعنى بتوقيت وجود الإيراد أو الاعتراف به، أو بعبارة أخرى تحديد النقطة أو النقط التي سيتحقق عندها الإيراد خلال عملية خلق السلع أو الخدمات القابلة للبيع (أبو نصار وخلايلة، ١٩٩٥، ص ٧٩).

وهناك أربعة أسس لإعتبار الإيرادات متحققة وهي: أساس البيع، وأساس الإنتاج، وأساس الإستحقاق، والأساس النقدي.

وفي المنشآت التجارية والصناعية والخدمية يعد أساس البيع (تقديم خدمة) متطلباً أساسياً لتحقيق الإيراد وذلك لإرتباطه بانتقال الملكية للسلعة أو الخدمة مع وجود عقود بيع كدليل على حدوث البيع. وعرف المشرع الأردني في المادة (٢) من قانون ضريبة الدخل، الدخل الإجمالي بأنه "دخل المكلف القائم من كل مصدر دخل خاضع للضريبة"، وكذلك عرف الدخل الصافي بأنه "ما يتبقى من الدخل الإجمالي من كل مصدر خاضع للضريبة بعد تنزيل نفقات ومصاريف العمل المتعلقة به كما هي محددة بمقتضى أحكام هذا القانون".

ولكن هناك منشآت تمارس أنشطة طويلة الأجل كشركات المقاولات ومن ثم فإن الخدمة أو الإنتاج لا يتم نقل ملكيتها إلا بعد فترة تزيد في معظم الأحيان عن السنة المالية، وفي هذه الحالات يفضل المحاسبون إستخدام أساس الإنتاج لتحقق الإيراد.

وإرتباط تحقق الإيراد بأساس الاستحقاق أو أساس البيع أو أساس الإنتاج أو الأساس النقدي عند الحكم على الإيراد وإختلاف أسلوب المعالجة المحاسبية بالنسبة للإيرادات والنفقات باتباع هذه الأُسس، هو الذي يجعل أحدهم أكثر صلاحية لتحديد الربح عن الآخر.

وحيث إن الإيراد يتحقق بثبوته في الدفاتر على أساس توافر واقعة تمكن من القياس الموضوعي لهذا الإيراد، وهذه الوقائع تختلف من وقت لآخر حسب طبيعة النشاط الذي تقوم به المنشأة، فالوقائع التي تعتبر دليلاً كافيا لإثبات الإيراد في الشركة قد تختلف عن غيرها، بمعنى أنه يشترط وجود دليل إثبات قاطع موضوعي على أن هناك إيراد قد تحقق ويحق للمنشأة التصرف فيه. ولذلك جاء المشرع الأردني وحدد في المادة رقم (٢٢) من قانون ضريبة الدخل الاحتفاظ بدفاتر محاسبية وتنص على: " على المدير أن يصدر تعليمات يحدد بموجبها فئة المكلفين الذين يترتب عليهم الاحتفاظ بدفاتر وحسابات أصولية ومدققة من مدقق حسابات وأن

يضمن هذه التعليمات القواعد والأساليب التي تحفظ الحسابات المذكورة بموجبها مع مراعاة مبادئ وقواعد المحاسبة الدولية بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون".

ولقد كان للمبادئ المحاسبية أثرها في الفكر المحاسبي لإيجاد حل لهذه المشكلة فنتيجة لغرض إيجابية القياس الذي يتطلب الأخذ بمبدأ البيع أساسا لتحقق الإيرادات، فإن عملية البيع المثبتة بمستندات تعتبر دليلاً محدداً وإيجابياً للقياس، فالإيراد يعتبر متحققاً في لحظة إتمام عملية البيع إلى العملاء، ويعتبر منتفعاً بالخدمات في اللحظة التي تقدم فيها الخدمات للعملاء ببيعها لهم، لإن البيع أهم حلقة في سلسلة النشاط، وهو الهدف الذي توجه إليه المنشأة كل جهدها (نمر، ١٩٧٦، ص ٢٤٦).

ولذا يجب عند إتمام عملية البيع فصل المنتج عن أصول المنشأة، وتسليمه إلى العملاء مباشرة، أو تجنيبه لتسليمه مستقبلاً، فالبيع يخلق زيادة جديدة في الأصول، أو زيادة أصول قائمة.

فأساس البيع يلائم المنشآت التجارية والصناعية، لذا يجب تطبيقه على هذه الأنشطة دون الخروج عنه، لكونه يمثل واقعة فعليه يمكن القياس عليها والحكم على نقطة تحقق الإيراد، فكلما إقتربنا من الإعتماد على مبدأ التحقق عند البيع كلما إبتعدنا عن التهرب الضريبي، وبالتالي التوصل إلى الوعاء الحقيقي للضريبة.

وكذلك تطبيقاً لمبدأ سنوية الضريبة وكما جرى العرف على أن يتم الإفصاح عن نتيجة الأعمال والمركز المالي لأي شركة في نهاية كل سنة مالية، لما لذلك من أهمية لدى المستثمرين وغيرهم من الفئات، (Rankin and Cattarall, 1989, P,3).

ب - مبدأ التكلفة التاريخية

إن وضع الضوابط الكفيلة للإعتراف بالتكاليف واجبة الخصم من الإيراد، يجعل كل ما خالف تلك الضوابط نوعا من التهرب الذي يؤدي إلى تخفيض الوعاء الخاضع للضريبة.

ولما كانت النفقة لدى المحاسبين تعبير عن تضحية فعليه مقابل عائد يمكن الحصول عليه، حيث تقاس التضحية الفعليه بالمبالغ المدفوعة مقابل العائد، وهذا ما يُفسر علاقة السببية بين النفقات والإيرادات، فالإعتراف بمبدأ التكلفة التاريخية كوسيلة لقياس النفقة، لكونها تتأيد بمجموعة من المستندات وتكون بعيدة عن التقدير الشخصي،(الجمل ومحمود، ١٩٧١، ص٢٧٤).

ومن هنا يكون من واجب الفاحص الضريبي أن يتأكد من أن الأصول قد تم تقييمها على الأساس السليم، حتى يطمئن من عدم وجود تهرب ضريبي وفقاً للأصول المحاسبية المتعارف عليها.

وحيث إن الأصول الثابتة، وكل ما ينفق عليها والتي تزيد من عمرها الإنتاجي، يعد من المصروفات الرأسمالية، ولا تُحمل على حساب الأرباح والخسائر، لذا فيجب تقييمها بالتكلفة الفعليه ناقصاً الاستهلاك وسوف يتناول الباحث هذا الموضوع عند الحديث عن مبدأ التكلفة الفعليه ناقصاً الاستهلاك، وهو من المبادئ المتعلقة بقياس المركز المالي، ويجب الإشارة هنا إلى أن بعض الشركات عندما تريد زيادة أرباحها تقوم بتحويل بعض المصاريف الإيرادية إلى مصاريف رأسمالية وكذلك تقوم بعكس ذلك إذا كانت تريد أن تنقص من أرباحها وخاصة إذا كانت هذه الشركات تقوم بالعمل تحت مظلة تشجيع الاستثمار.

إلا أن الفكر المحاسبي الوضعي يعتمد على القيمة التاريخية للأصول الثابتة في الضريبة، فالقيمة السوقية للأصول الثابتة في تاريخ الميزانية لا ينظر إليها، لأن المنشأة لا تقصد بيع هذه

الأصول، غر أن التقييم بالقيمة السوقية كثيرا ما يؤدي إلى التهرب الضريبي، نظرا لأن إرتفاع هذه الأصول في تزايد مستمر إذ يتم علاج مشكلة التغير في مستوى الأسعار بأسلوب علمي مستقل، فإن ارتفاع القيمة السوقية أو إنخفاضها لا يؤثر على القدرة الإنتاجية لهذه الأصول (عبدالله، ١٩٨٣، ص ٢٧٥).

أما الأصول المتداولة التي تتاجر فيها المنشأة وما يتفرع عنها من أصول أخرى في مراحل تحولها إلى نقدية، فيتم تقييمها بسعر التكلفة إذا كان سعر السوق أعلى منها حتى لا يؤخذ في الحسبان أي أرباح لم تتحقق، أو بسعر السوق إذا قل عن التكلفة جرياً وراء سياسة الإحتياط للخسائر المتوقعة من البيع في المستقبل، أي يُطبق بشأنها سعر التكلفة أو السوق أيهما أقل، وهذا الأساس رغم أنه لا يتفق مع مبدأ الثبات، فمرة يتم تقييم هذه الأصول بالتكلفة، ومره أخرى يتم تقييمها بسعر السوق، إلا أن هذه القاعدة تساعد كثيراً على منع التهرب الضريبي.

وهنا يجب النظر إلى كيفية إثبات سعر السوق، فنجد أن بعض الشركات تقوم في نهاية السنة بإثبات عمليات بيع للبضائع بسعر متدنٍ حتى يتم تقييم بضاعة آخر المدة بسعر أقل من سعرها الحقيقي وفي هذا يكون مجالاً للتهرب يجب أن يُؤخذ مجال التهرب بعين الإعتبار من قبل الفاحص الضريبي.

وإذا وجدت في الدفاتر والحسابات نفقات غير عادية فعلى الفاحص أن يطمئن إلى إعتماد مثل هذه النفقات غير العادية من السلطة المختصة، ويقوم بمراجعة تفاصيلها مستندياً ويراعى تخفيض قيمتها سنويا على أساس ثابت من سنة لأخرى طبقاً لقرار مجلس الإدارة، في هذا الشأن وفي الحالات الهامة حيث تكون المبالغ كبيرة يجب على الفاحص أن يرى إن مبالغ المصروفات والتخفيض السنوي موضحة بشكل كافٍ في الميزانية (الجمل ومحمود، ١٩٧١. ص ٢٧٨).

ويجب أن نبين أن مبدأ التكلفة الفعلي في قياس النفقة يتبع في قياس كافة النفقات التي يُنفقها المشروع في سبيل الحصول على أي عنصر من عناصر الإنتاج اللازمـة لأداء أعمالـه، لأن هناك علاقة سببية بين بنود النفقات والإيرادات (Hendrikse, 1970).

ج – مبدأ مقابلة النفقات بالإيرادات

يشترط فيما يخصم على سبيل التكاليف أن يكون مترتبا على إنتاج سواء تحقق منه ربح ام لم يتحقق، وهذا يميز التكاليف التي تخصم من الربح عن استعمالاته.

وحيث إن مبدأ المقابلة يؤدي إلى تحديد دقيق لنشاط الشركة لا سيما إذا تمت المقابلة على مراحل معينه تختلف باختلاف مجالات النشاط الذي تعمل فيها المنشأة، وذلـك بعـد أن كانـت طريقة إستخراج الربح تعتمد على أساس تقييم الأصول والخصوم في نهاية المدة وإعتبار الفرق بين صافي القيمتين ربحاً أو خسارة.

وللوصول إلى ربح سليم بعيداً عن شبهة التهرب يمكن الفصل بين الإيرادات والنفقات غير العادية عن الإيرادات والنفقات العادية في حساب الأرباح والخسائر، علـى أن تكـون قاعـدة السببية واضحة في الأساس المستخدم لمقابلة النفقات بالإيرادات. وبحيث يكون لدى المحاسـب قدرة على تحديد النفقات التي أسهمت في تحقيق إيرادات الفترة، بإيجاد معيار يُستخدم كأسـاس لتحميل إيرادات كل فترة بالنفقات المتعلقة بالإنتاج الذي تمثله هذه الإيرادات. وحدد القـانون أن الضريبة على أرباح الشركات لا تسري إلا على الربح الصافي، ولتحديد هذا الـربح يلـزم أن يستبعد من الإيرادات الإجمالية ما علق بها من تكـاليف إسـتلزمها الحصـول علـى الإيـراد والمحافظة عليه، وذلك حسب ما جاء به قانون ضريبة الدخل بالمادة رقم (٢) بعد حسم المبـالغ التي تضمنتها المادة رقم (٩) من قانون الضريبة والتي لم تضع معيارا لتحديد التكـاليف التـي

يجوز حسمها، ونصت المادة رقم (٢) على أن " ما يتبقى من الدخل الإجمالي من كل مصدر خاضع للضريبة بعد تنزيل نفقات ومصاريف العمل المتعلقة به كما هي محددة بمقتضى أحكام هذا القانون"، وكذلك نصت المادة (٩) من القانون تنزيل نفقات العمل " للتوصل إلى مقدار الدخل الخاضع للضريبة تُنزل المصاريف والنفقات التي أُنفقت أو إستحقت كلياً أو حصرياً في سبيل إنتاج الدخل الإجمالي خلال السنة".

ويعد إتباع مبدأ المقابلة عند تحديد مجمل الربح من الإجراءات الهامة لتحديد الربح لأنه يعتبر من المؤشرات الهامة التي تعتمد عليها الإدارة في كثير من قراراتها فهو يظهر مدى ربحية المشروع من نشاطه العادي.

وترجع أهميته إلى أنه يعكس النتيجة النهائية لأعمال الفترة من ربح أو خسارة ومقدار كل منهما، كما ينصب على مختلف عناصر حساب المتاجرة من مبيعات إلى تكلفة مبيعات، ويؤدي تجاهل هذا المبدأ إلى كون الأرباح الناتجة لا تعكس النتيجة الحقيقية للنشاط الأساسي للمنشأة، كما يؤدي إلى التلاعب فيها إلى حد كبير، ومنعا لأي تهرب يجب أن تتم مقارنة هذه المعدلات في السنوات المختلفة بالمعدلات السائدة لهذا النوع من النشاط، كما يُعد رقم الربح الناتج هاماً بالنسبة للمدقق الفاحص، لأن فحصه لا يقتصر على الناحية المستندية وإنما يتناول الناحية الانتقالية، وهذا يتطلب العودة إلى الحسابات الختامية لتوضيح مواطن الضعف التي تؤدي إلى التهرب من الضريبة، والتي لا يمكن الوصول إليها بالمراجعة المستندية وعملية المقابلة بين النفقات والإيرادات بشكل سليم ومتكامل يؤدي إلى أن يكون رقم مجمل الربح أكثر حقيقة، لأنه يكشف أي تلاعب يحدث في أي عنصر من عناصر تلك المرحلة يؤثر تأثيراً على رقم مجمل الربح، لا سيما وأن ذلك الرقم يتحدد عن طريق المقابلة بين إرادات تخص فترة زمنية وبين عناصر نفقات ترتبط بها مباشرة (الصحن، ١٩٩٣، ص١١).

٢-٣: اثر مبادئ قياس المركز المالي في الحد من التهرب الضريبي

أ - مبدأ التكلفة التاريخية ناقص الاستهلاك

لقد جرى العرف المحاسبي على إتباع طرق متعددة للإستهلاك، يمكن للمنشأة أن تختار منها ما يناسبها طالما أن الاستهلاك يتم على أساس التكلفة التاريخية، لأنها تعبر عن أساس موضوعي يحد كثيرا من التهرب، إذا ما أُتبع وفق الحدود المقررة له، إلا أن الدائرة تعترض على الطرق المحاسبية المستخدمة للإستهلاك، باستثناء طريقة القسط الثابت، متجاهلة في ذلك ما تعارف عليه المحاسبون بإتباع أي طريقة للاستهلاك دون إلزام، وطالما أنها لا تؤدي إلى التهرب من الضريبة، لإن هذه الطرق ليست سوى تسهيل لمشكلة محاسبية ناشئة عن صعوبة توزيع نفقات الأصل الثابت على أساس السنوات التي استفادت من خدماته، وبالتالي فإتباع المكلف لأي طريقة لا يعد تهرباً من الضريبة طالما كان إتباعها بصورة مستمرة أو إذا أبدى المكلف تبريراً قوياً لتغير طريقة الاستهلاك.

وأي طريقة للإستهلاك طالما تمت على أساس التكلفة التاريخية متى أُستخدمت بصفة مستمرة، فإنها تعكس استقراراً محاسبياً معيناً ومؤداه أن يكون الوعاء الخاضع للضريبة سليماً، وأن تغير طريقة الاستهلاك ما لم يفرضه مبرر قوي يُؤدي إلى التهرب الضريبي.

ولقد تعرض مبدأ التكلفة الفعلي للنقد نتيجة لإرتفاع الأسعار، ولعدم كفاية المبالغ المحتجزة لتجديد أصولها، مما أدى إلى وجوب إحتساب الإستهلاك على أساس القيمة الأستبدالية للأصول، أو السماح بتكوين إحتياطي لتجديد الأصول الثابتة في أيام التضخُم وإرتفاع الأسعار على أن يُخفض هذا الاحتياطي في أيام الإنكماش وإنخفاض مستوى الأسعار (حلمي، ١٩٦٤، ص٩٥). بل إن حساب الاستهلاك على أساس القيمة الاستبدالية هو منطق المحاسبة الصحيحة حتى

تستطيع المنشأة أن تحتفظ بقوتها الإنتاجية ما دامت مستمرة في السوق والآخذ به من شأنه أن يحتفظ للمنشاة برأس المال وقوتها الإنتاجية المستقبلية (حاروني، ١٩٦٥، ص ٢٧٦).

ويرى الباحث أن إستخدام القيمة الإستبدالية كأساس لحساب قسط الاستهلاك لا يؤدي إلى المغالاة في تكوين المخصصات اللازمة لاستبدال هذه الأصول، ومن ثم تخفيض وعاء الضريبة، مما قد يُؤدي إلى التهرب بإستخدام هذه الطريقة، حيث إن إستخدام تكلفة الاستبدال تعبر بعدالة عن القيمة المالية الحقيقية باستبدال الأصول، وبما يتلاءم والظروف الاقتصادية السائدة من تضخم وانكماش.

ب – الاعتدال في تطبيق مبدأ القيمة المنتظر تحقيقها في المستقبل

إن مبادئ قياس المركز المالي بمثابة مبادئ تقييم، حيث أن مبدأ التكلفة الفعلي مطروحاً منه الاستهلاك متعلق بالأصول الثابتة، فانه يتبقى معالجة تقييم الأصول المتداولة بمبدأ القيمة المنتظر تحقيقها مستقبلا.

والأصول المتداولة تعبير عن جميع الأصول النقدية أو القابلة لتحويلها إلى نقدية سائلة في فترة قصيرة الأجل، عن طريق هذه الأصول، ولكي تتحقق المنشأة من هذا التداول ربحاً أو خسارة يتم تقييم هذه الأصول في المحاسبة على أساس القيمة المنتظر تحقيقها في المستقبل.

ولما كانت قواعد المحاسبة تستلزم إذا اتضح أن هناك ديوناً مشكوكاً في تحصيلها تكوين مخصص كعبء على الإيرادات يُطرح من قيمة المدينين في قائمة المركز المالي حتى تظهر قيمة الديون الجيدة، وإذا اتضح أيضا أن الديون الجيدة يحتمل معها أن يخصم لأصحابها خصم نقدي إذا قاموا بالسداد قبل تاريخ الاستحقاق، فيتم تكوين مخصص لمقابلة الخصم المنتظر السماح به (نمر، ١٩٧٦ ص٢٤٠)، إلا أن تطبيق هذا يصطدم بما جاء به قانون ضريبة الدخل

بعدم الأخذ بتكوين المخصصات باعتبارها توزيعاً للربح وليس تحميلاً عليــه، وباســتثناء تلــك المخصصات التي خُصصت وأنفقت فعلاً مقابل ما خُصصت له، وكذلك مُخصص مكافأة نهايــة الخدمة فقد أخذت الدائرة لإعتماد هذا المخصص ضمن التكاليف الواجبة الخصم في حالة تحقق واقعة خروجه من المنشأة للمستحق له بالمستندات المؤيدة لذلك.

كما أن من قواعد التدقيق أنه يجب على مُدقق الحسابات أن يتأكد من كفاية مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، وإحاطة الإدارة علما بذلك، وإن لم يقتنع ضمنها تقريره، وفيما يتعلــق بمخصص هبوط الأسعار يجب عليه أن يتأكد من عدم المغالاة في تحديد مقــداره، وأن يمثــل حقيقة الفرق بين ثمن التكلفة وسعر السوق، كما يظهر هذا المخصص بالميزانية إما مطروحا من ثمن تكلفة المخزون السلعي في جانب الأصول واما ضمن مجموعة المخصصات فــي جانــب الخصوم (أبو طبل، ١٩٨٠، ص١٤٠).

من ذلك يتضح للباحث التراخي في تطبيق مبدأ القيمة المنتظر تحقيقها مستقبلا مما يعرض المنشأة للخسارة ويفقد الثقة فيها، على أن عدم تكوين المخصصات والاحتياطيات يؤدي إلى عدم إظهار المركز المالي للمنشأة على حقيقته، لان المركز المالي الصحيح يكون قد ظهر بمراعاتها، حيث أن المخصصات عبارة عن نفقات تحمل لحساب الأرباح والخسائر معدة لمواجهة إلتــزام معين غير محددة المقدار، لإنه لو كانت محددة المقدار لأعتبرت تكلفــة مباشــرة دون تكــوين مخصص لها وهي مؤجلة الدفع إلى وقت غير معروف، ومن ثم فلا يمكن الوصول إلى الأرباح الحقيقية قبل خصمها، أما الاحتياطيات فهي بمثابة توزيع للربح، ولا تُعــد تكلفــة، أو تكونهــا الشركة بقصد دعم مركزها، أو لموجهة خسائر محتملة الوقوع وبذلك فإنه لا يمكن تكوين هــذه الاحتياطيات إلا بعد وجود أرباح كافية، فهي بمثابة حق من حقوق المساهمين الذين لهم شرعية المطالبة بها في ما زاد عما الزمه النظام (حلمي، ١٩٦٤، ص١٤٨).

لذا يرى الباحث ضرورة التفرقة بين المخصصات التي هي عبء على حساب الأرباح والخسائر، والإحتياطات التي هي توزيع للربح لما لها من أثر على تحديد الوعاء الضريبي.

ويمكن تقييد إعتماد المخصصات وتطبيق مبدأ القيمة المنتظر تحقيقها مستقبلا بعدة ضوابط خوفا من التهرب الضريبي وهي أن تكون المبالغ المحتجزة عبارة عن مخصصات وليست احتياطيات، أي لمقابلة خسائر أو أعباء مالية معينة مؤكدة الحدوث وغير محددة المقدار وأن تقوم الشركة بإمساك حسابات منتظمة كما أقرتها التشريعات الأردنية والتي نص عليها قانون الشركات في المادة رقم (١٨٤) فقرة (ا) وقانون ضريبة الدخل في المادة رقم (٢٢) الفقرة (أ) والتعليمات الملحقة بها رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٢، يجب أن تتضح فيها مفردات هذه المخصصات كما يجب على المنشآت أن تستخدم هذه المخصصات في الغرض الذي خصصت من أجله، فإذا اتضح أنها صرفت في غير ما خُصصت من أجله خضعت للضريبة في أول سنة تاليه تحت الفحص، وتقييد إعتماد تلك المخصصات أيضا بتوفر حسابات منتظمة وفق التنظيم المحاسبي.

٢-٤: أثر المبادئ المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي

أ - مبدأ الحيطة والحذر

يعد مبدأ الحيطة والحذر من المبادئ المحاسبية الهامة في الحد من التهرب الضريبي، وقد يكون مدعاة إلى التهرب في حالة المغالاة وزيادة التقدير.

ويمكن القول ان مبدأ الحيطة والحذر يفترض روح التشاؤم اكثر من التفاؤل في اعداد التقارير المالية، (ضيف وبسيوني، ١٩٨٧، ص٥٨). ويمكن ان ينظر الى مبدأ الحيطة والحذر على انها "شيء محاسبي خالص، ولكنها تمثل سياسة الحذر وهو امر مشترك بين جميع المهن" (عبد الرحيم، ١٩٨٤، ص٢٥٥).

وعند تكوين المخصصات لمقابلة الخسائر التي وقعت فعلاً أو مؤكدة الحدوث على الرغم من صعوبة تقدير مقدارها بالتحديد يعد إجراءً محاسبياً سليماً، في حين أن المبالغة في الاستهلاك أو تكوين مخصصات بدون داع، أو لمجرد المغالاة في الاحتياط والتدبر للأمر أو الخوف من المستقبل لا يمكن إعتبارها عبئا تحميلياً على الربح، ولكن يعتبر بمثابة توزيع لهذا الربح، ومن ثم فوجودها يؤدي إلى التهرب.

وقد تؤدي المغالاة في إستخدام هذا المبدأ في رأي الباحث فعلاً إلى تشويه لرقم الربح الظاهر في حساب الأرباح والخسائر، والذي يعكس النتيجة النهائية لنشاط المنشأة مما يوجب حساب الأرباح الخاضعة على أساس مبادئ محاسبية سليمة ترتكز على قواعد موضوعية، والحل المنطقي للمشكلة أنه بعد إستخراج الربح الحقيقي بناء على أسس موضوعية يجب أن يتم حجز المبالغ اللازمة لمقابلة الحيطة والحذر في شكل احتياطيات ظاهرة، وليست احتياطيات سرية، مما يؤدي إلى إظهار الحسابات الختامية والقوائم المالية في صورة صادقة وواضحة وصالحة للأغراض التي صدرت من أجلها.

وعند الأخذ بالقيمة العادلة يكون مبدا الحيطة والحذر غير معمول به، وحسب القواعد المحاسبية يتم تسجيل الإيراد إذا تحقق فعلاً، ولكن حسب قانون الضريبة يجب تسجيل الإيراد حتى لو لم يتحقق، وعند الأخذ بهذا المبدأ يكون مجال التهرب الضريبي موجوداً.

ب- أهمية إتباع أسس مبدأ الثبات للحد من التهرب الضريبي

برزت الأهمية العملية لإتباع أسس ومبادئ واحدة ثابتة من سنة لأخرى عندما انتقلت الأهمية من الميزانية إلى حساب الأرباح والخسائر، وزادت بظهور الشركات المساهمة على الصعيد الاقتصادي (نمر، ١٩٧٦، ص ٢٤٨).

ومن الواضح أن إتباع المنشأة لأسس مناسبة لتحديد الأرباح الحقيقية وإستخدامها لطرق لازمة لقياس النفقات والتكاليف لكل فترة محاسبية، حسب ظروف نشاطها الخاصة، وعدم خروجها عن هذه الطرق من سنة لأخرى، يمكنها من تحديد نتيجة حركة الأموال في نهاية الفترة المحاسبية ممثلة للأرباح والخسائر الحقيقية كما يترتب على ذلك أيضا إمكان إجراء المقارنات المختلفة بسهولة ويسر، خاصة بالنسبة لعناصر قائمة الدخل، كذلك سهولة إجراء المقارنات بين نتيجة أعمال المنشأة ونتائج أعمال المنشآت المماثلة في الفترات المالية المختلفة (الهواري، ١٩٦٧، ص٨٢).

ومما لا شك فيه أن ذلك سوف يؤدي إلى تمكين الإدارة من تخطيط السياسات المالية والإدارية للمشروع، وإضفاء الاستقرار النسبي على النتيجة المستنبطة، كما يتيح للدائرة الربط على الأرباح الحقيقية وسد ثغرات التهرب.

وبهذا التطبيق السليم لمبدأ الثبات تستطيع المنشآت إستخراج نتيجة حركة الأموال في نهاية الفترة المحاسبية، ممثلة في الأرباح أو الخسائر الحقيقية نتيجة لمقابلة النفقات بالإيرادات الخاصة بها، مما يترتب عليه إمكانية إجراء المقارنات المطلوبة وتحديد سليم للوعاء الخاضع للضريبة، وعدم تطبيقه يمكن من التلاعب في الأرباح من سنة لأخرى بإتباع أساس ما يؤدي إلى تخفيض الوعاء بحجة سلامة هذا المبدأ عن سابقة.

ج – مراعاة الأهمية النسبية للبنود الواردة في القوائم المالية

إن إدراج البنود المختلفة في القوائم المالية الختامية يتأثر بالطريقة المتبعة لمعالجتها في الدفاتر، لذا فإن المحاسب الذي يعد هذه القوائم يراعي الأهمية النسبية لهذه البنود التي يسترشد بها الفاحص الضريبي عند الاضطلاع بمهمته، ولقد أوجد التطبيق العملي العديد من المعايير

لقياس هذه الأهمية، منها حجم النفقة وكبرها، ونوع النفقة وطبيعة النفقة، تاريخ حدوث النفقة ....الخ.

وتعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية اذا كان الافصاح أو عدم الافصاح عنها له تأثير على قرارات مستخدمي المعلومات،(كيسو وويجانت، ١٩٨٨، ص٢٣).

ويعتمد تحديد مفهوم الأهمية النسبية على الحكم المهني والمستند إلى الخبرة العملية، وكلما زادت الأهمية النسبية للعنصر أو البيان موضوع الفحص والتدقيق كلما سعى الفاحص الضريبي إلى الحصول على أكبر قدر من أدلة الإثبات تؤيد صحة هذا العنصر وسلامته أو العكس، أما إذا اتضح أن العنصر موضوع الفحص قليل الأهمية بالنسبة لتأثيره على نتيجة أعمال المنشأة أو على مركزها المالي، فإن الفاحص الضريبي عادة يكتفي بأقل قدر من الأدلة التي تثبت صحة هذا العنصر من عدمه، ذلك لان عملية الفحص التي يقوم بها الفاحص لا تخرج عن كونها عملية منظمة لجمع أكبر قدر من أدلة الإثبات والقرائن الصحيحة التي تساعد الفاحص في الاستفادة منها، وتمكنه من الإعتماد عليها في أداء عمله بسهولة ويسر(أبو طبل، ١٩٨٠، ص١٥٢).

فعند إعداد القوائم المالية الختامية، وظهور البنود بصورة تفصيلية أو مجملة تتوقف على الأهمية النسبية لهذه البنود، ومن هنا نبعت أهمية الحاجة إلى ضرورة وضع معايير تحكم مدى الإدماج أو التفصيل بالنسبة للبيانات الظاهرة بالقوائم المالية، فعند وضع هذه المعايير تنحصر المشكلة في إيجاد مقياس سليم لتحديد الأهمية النسبية وتكون مُلزمة للمحاسب. وعدم وجود هذه المعايير يترتب عليه تعارض واضح بين هذا المبدأ الذي يقوم على الحكم الشخصي للمحاسب ومبدأ الثبات الذي يتطلب نفس القواعد والأسس من فترة إلى أخرى (عبد المقصود، ١٩٧٤، ص٥٥)، ويؤدي إلى التهرب من الضريبة حسب أهواء من يقومون بإعداد تلك القوائم المالية.

فالمقصود بالأهمية النسبية وجود أسباب أكثر أهمية من غيرها يأخذها الفاحص في اعتباره، فيتشدد في إثبات بعض العناصر ويوليها أهمية خاصة. إلا أنه قد بذلت محاولة لقياس الأهمية النسبية ولكنها محاولات لم تمكن القائمين من وضع معايير موضوعية أو مستويات محددة يمكن تطبيقها لقياس الأهمية النسبية، نظراً لان التغيرات تتفاوت من حالة لأخرى فضلاً عن أن قرار الفاحص الذي يتخذ في كل حالة يتوقف على الظروف المحيطة والمتصلة بهذه الحالة (أبو طبل، ١٩٨٠، ص١٥٦).

ولما كان الفاحص يحتاج إلى حرص وعناية أكبر وبالتالي إلى أدلة أكثر مما يحتاجه مراقب الحسابات لأغراض المراجعة العادية، فإن الأهمية النسبية تُساعد على أداء هذا الواجب.

ومن البنود التي يستخدم فيها الفاحص الضريبي مبدأ الأهمية النسبية هو فحص بند المبيعات وبند المشتريات، فكثيرا من المنشآت حينما تهدف إلى التهرب قد تعمل على تخفيض أو إسقاط مبيعاتها أو ترحيل جزء من مبيعاتها إلى سنة قادمة، فلا تظهر المبيعات التي أسقطت أو رحلت ضمن حساب المبيعات، كما أنها لن تظهر ضمن بضاعة أخر المدة لخروجها من مخازن المنشأة وهذا يعمل على تخفيض الأرباح الحقيقية وبالتالي إلى التهرب، كما أن تضخيم المشتريات سواء بإثبات مشتريات بمستندات غير حقيقية رغم عدم شرائها فعلا، ثم إلغائها وإثباتها كمردودات للمشتريات في السنة التالية، مما يؤدي إلى تخفيض رقم الربح بقصد التهرب من الضريبة، لذا فإن الفاحص الضريبي يُولي مفردات المشتريات والمبيعات أهمية خاصة وعناية أكثر، مما يوجب التوسع في الأدلة المثبتة لصرفها والمؤيدة لسلامتها وأمانتها.

وتخفيض الأرباح وإظهار المركز المالي بصورة غير حقيقية من أخطر أنواع التلاعب في المنشأة وهو يتم عادة عن طريق إدارة المنشأة ويحدث بهدف التهرب من الضريبة. ومن أمثلته المبالغة في الإستهلاكات، أو إثبات مصاريف صورية، أو إسقاط بعض المبيعات، أو تسجيل

مشتريات صورية أو إخفاء بعض الإيرادات أو زيادة مصروفات الفروع الخارجية للشركة التي لها فروع أو غيرها.

لذلك فان وضع معايير موضوعية لقياس الأهمية النسبية يفيد كثيرا في عمليات الفحص، ويوفر الوقت اللازم لعملية الفحص، وتخفيض التكاليف اللازمة، ومن أهم هذه المعايير هي: حجم البند، ومدى تأثيره على تحديد الأرباح والخسائر واستخدام النسب المئوية.

٢ – ٥: معايير التدقيق ومدى الأخذ بها بقانون ضريبة الدخل

يعد التدقيق المحاسبي والمصادقة على الحسابات الختامية متطلباً ضرورياً، بل إلزامياً للمنشآت عند تقديم حساباتها وميزانياتها في نهاية السنة المالية إلى دائرة ضريبة الدخل، وذلك نتيجة لما للتدقيق المحاسبي من أهمية في التحقق من البيانات المحاسبية، وتحديد مدى الدقة فيها، وإمكانية الإعتماد على تلك البيانات الواردة في التقارير والقوائم المالية لأثرها على وعاء الضريبة،(مرعي، ١٩٨٩، ص١٥).

وبما أن المعايير تُحدد الكيفية التي يتم بها ممارسة مهنة تدقيق الحسابات، وهي بمثابة قياس الأداء المهني لعملية التدقيق والحكم عليها، فقد صدر القانون المؤقت رقم (٧٣) لسنة ٢٠٠٣ لتنظيم مهنة المحاسبة القانونية، وإلزام التجار والصُناع في الأردن أفراداً كانوا أو شركات بتقديم حسابات ختامية سنوية وميزانيات عمومية مدققة، حيث قضت المادة (٣٠) من قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية بالآتي :

- الجهات المُلزمة بتعيين مدقق حسابات :

أ . مـــع مراعاة مـا ورد في أي تشريع أخر، تلتزم الجهات المبينة أدناه بإختيار مدقق حسابات مسجل في سجل المحاسبين القانونيين المزاولين لغايات تدقيق حساباتها:

١. الشركـــات المساهمة العامة والمساهمة الخاصة وذات المسؤولية المحدودة والتوصية بالأسهم.

٢. شـــركة التضامن والتوصية البسيطة التي يزيد رأسمالها أو حجم مبيعاتها السنوية على مائة ألف دينار.

٣. المؤسسات أو الشركـات التي ينطبق عليها حـد التسجيـل وفقا لقانون الضريبة العامة على المبيعات والأنظمة الصادرة بمقتضاه.

٤. الأندية التي تحدد بموجب قرار صادر عن الهيئة العليا.

ب – تلتزم الشركات المساهمة العامة والمساهمة الخاصة بتعيين مدقق حسابات مجاز فـي أي وظيفة رئيسية تتعلق بأعمال المحاسبة ويسري هذا الإلتزام عـلى الشركات ذات المسئوليةالمحـدودة التي يتجاوز رأسمالها أو حـجم مبيعاتها السنوية مليون دينار ويتم تنفيذ أحكام هذه الفقـرة بما في ذلك تاريـخ البدء فـي تطبيقها بمقتضى التعليمات التي تصدرها الهيئة العـليا لهذه الغاية.

ج – علـى كل من تخلف عن تعيين مدقق حسابات وفقاً لأحكام الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة دفع غرامة إلى الجمعية مقدارها ثلاثة دنانير عن كل يوم يتخلف فيه عن ذلك بعد ثلاثة أشهر من إنتهاء المدة المنصوص عليها فـي الفقرة (أ) من المادة (٣١) من هذا القانون.

وأوصت دائرة ضريبة الدخل بضرورة إلتزام مدقق الحسابات بمعطيات المادة (٢٣) مـن قانون تنظيم مهنة المحاسبة عند تدقيق الحسابات الختامية للشـركات والمؤسسـات والبنـوك،

ومراعاة الجوانب المهنية، وإختصاص كل مدقق في ما يختص بنوعية الحسابات الموكل إليه تدقيقها.

وصدر قرار مجلس إدارة جمعية مدققي الحسابات القانونيين في الأردن في جلسته رقم (٥٤) المنعقدة بتاريخ ١٩٨٩/٣/١٣، بإلزام مكاتب تدقيق الحسابات العاملة في الأردن بتطبيق معايير التدقيق الدولية وذلك إعتباراً من السنة المالية ١٩٩٠ واعتباره مرجعاً رسمياً يسترشد به جميع مدققي الحسابات المرخص لهم بالعمل في المملكة عند تدقيق الحسابات الختامية في نهاية السنة المالية (مجلة المدقق، ١٩٩٠).

وحسب معايير التدقيق الدولية يجب على مُدقق الحسابات أن يبدي أراء مستقلة عن القوائم المالية، ومدى عدالة المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها ومصادر أموالها واستخدامها وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها وخاصة معيار العرض والإفصاح العام، وعليه إبراز التحفظات حول التغيرات في السياسة المحاسبية للشركة والتي لها تأثير على نتيجة المركز المالي، وعليه أن يصدر تقريره وهو المرحلة النهائية لعملية التدقيق حيث يُبدي المدقق رأيه (الصحن، ١٩٩٣، ص، ١٢-١٣)، وأنه يتفق مع معايير التدقيق المتعارف عليها.

وحسب ما حدد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (Arens and James, Loebbec, 2000, P., 61 – 62)، يجب على مدقق الحسابات أن يسترشد بالقواعد التالية عند إعداد تقريره وهي :-

١- يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

٢- يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت هذه المبادئ قد طبقت في الفترة الحالية المعمول عنها الحساب بنفس طريقة الفترة السابقة .

٣- تعتبر البيانات الواردة في القوائم المالية معبرة تعبيرا كافيا عما تكنه هذه القوائم من معلومات ما لم يرد في التقرير ما يشير إلى خلاف ذلك.

٤- يجب أن يتضمن التقرير رأي المدقق عن القوائم المالية بوضوح، أو الإمتناع عن إبداء الرأي في الحالات التي يتعذر فيها ذلك، وفي هذه الحالة الأخيرة يجب أن يتضمن التقرير الأسباب التي أدت إلى ذلك .

وبصدور القانون رقم (٧٣) لعام ٢٠٠٣ قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية، فقضت المادة (٣٥) منه بأنه يجب على مدقق الحسابات التقيد بسلوك المهنة وآدابها وكذلك بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين والمعايير الفنية التي يصدرها مجلس مهنة المحاسبين القانونيين، كما يجب على مدقق الحسابات التقيد بالواجبات المحددة بموجب الأنظمة واللوائح .

ومما سبق يتضح للباحث أن قانون ضريبة الدخل أخذ بمعايير التدقيق الدولية وألزم القانون مكاتب التدقيق بضرورة التقيد بهذه المعايير عند تدقيق الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي للمنشآت قبل تقديمها للفحص والربط بالدائرة، مما أدى إلى الحد من محاولات التهرب الضريبي عند تحديد الوعاء الخاضع للضريبة.

٢ – ٦: أثر معايير التدقيق في الحد من التهرب الضريبي

يتطلب من مدقق الحسابات عند تقييم الدفاتر والسجلات المحاسبية، وعند تقييم الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي، ومدى تعبيرها عن الواقع الفعلي للعمليات المالية داخل المنشأة أن يطلع على كافة المعلومات والبيانات المحاسبية داخل المنشأة، وأن يتغلغل فيها من أجل تكوين

إقتناعه بصحة المعلومات والبيانات المحاسبية التي دونت في السجلات، والـدفاتر المحاسـبية، وأنها تعبر عن الواقع الفعلي للعمليات المالية داخل المنشأة.

وإذا كان هذا الجزء معنوناً بمعايير التدقيق وأثرها في الحد من التهرب الضـريبي، إلا أن الباحث قد اقتصر فيه وبالتفصيل على دور مبادئ الإثبات في التدقيق وإجراءاتها كجزء مـتمم للمبادئ والإجراءات المحاسبية أثناء عملية التدقيق.

أ- عبء الإثبات في التدقيق

وينشأ عبء الإثبات عند حدوث الخلاف بين دائرة ضريبة الدخل وبين المكلف في حـالين إما بإسناد الدائرة لنشاط معين إلى المكلف، أو يتعلق بتقديرات الدائرة لأرباحه، ويظهر الخلاف هنا على أي من الطرفين يقع الإثبات.

فعبء الإثبات في حال إسناد النشاط يقع على الدائرة، لأنها هي التي تـدعي أن المكلـف يزاول نشاطا معينا، ويتعين عليها إثبات قيام المكلف بمزاولة هذا النشاط الـذي تسـنده إليـه، ويمكنها إثبات ذلك من المسح الذي تجريه الدائرة من حين لآخر، ومن الإقرارات التي يقـدمها المكلف في الشهور الأولى من كل عام، ومن مناقشة النشاط الذي يزاوله المكلف ومعاينته أمـا تقديرات الدائرة للأرباح القائمة عن مزاولة النشاط فان عبء إثباتها يقع على المكلـف، فعليـه إثبات أن الدائرة قد أخطأت في تقديراتها وأنه مبالغ فيها، وعلى الدائرة نفى ما يدعيه المكلـف بكافة طرق الإثبات أيضا.

فإذا ما قدر الفاحص الضريبي وجود بعض العمليات المالية بحسابات المكلف بقصد تفادي الضريبة ومؤيدا بأدلة الإثبات، فان عبء الإثبات يقع على المكلف. فإذا لم يتم الطعـن خـلال المهلة المقررة فان تقدير الضريبة يكون نهائيا، ولا يجوز إعادة النظر فيـه إلا فـي حـالات

استثنائية تقررها الدائرة. أما إذا طعن المكلف في المدة المحددة له فلا يتم التعديل إلا بمعرفة المختصين بالدائرة، ويظل تقدير الضريبة قائما إما بإثبات المكلف أن التقدير مغالى فيه، ولم يكن واجباً إجراؤه، أو تأييد التقدير عليه لعدم قدرته على تقديم أدلة الإثبات.

ويساعد تحديد عبء الإثبات كثيراً في الحد من التهرب الضريبي، عندما يحاول المكلف إلقاء العبء على غيره، مما يؤدي إلى تداول العبء وضياع الأموال وإهدارها في غياب هذا التحديد.

ب- المبادئ التي تحكم أدلة الإثبات

ولأدلة الإثبات مبادئ تحدد طبيعة الوقائع المالية وتفسيراتها وفق الظروف المحيطة بها ومدى دلالتها في الإثبات وينص معيار الأداء المهني على: " يجب على المدقق أن يتحقق من النظم التي تستخدمها المنشأة في مجال التسجيل وتشغيل العمليات وكذلك تقويم مدى ملاءمتها كأساس لأعداد القوائم المالية "، وهذه المرحلة من مراحل التدقيق على قدر كبير من الأهمية وذلك في ضوء متطلبات قانون الشركات والذي يطلب أن تحتفظ الشركات بسجلات محاسبية صحيحة وعلى المدقق أن يكون رأياً حول ما إذا كانت الشركة قد التزمت بذلك أم لا (مطر، ١٩٨٩، ص٨١)، ويورد الباحث هذه الأدلة بإيجاز على النحو التالي :-

١- مبدأ المشروعية

إن إثبات العمليات المختلفة في الدفاتر والسجلات يتبع مبدأ الأدلة الموضوعية، وهذا يتوافق مع تأييد قيود العمليات لاثبات بعض الحقوق والالتزامات عن سير العملية الإنتاجية، والمحافظة على أموال واستثمارات المنشأة وممتلكاتها، ولما كان مدقق الحسابات يقوم بجمع الأدلة (الخارجية والداخلية) أثناء قيامه بالإثبات، فإن عليه إعتبارها أساساً لإبداء الرأي الفني

المحايد الذي يبديه في تقريره عن مدى صدق القوائم المالية الختامية على المركز المالي ونتيجة الأعمال (الديسطي، ٢٠٠٢، ص، ٢٣٨-٢٣٩).

وفي معظم الأحيان يسترشد مدقق الحسابات بهذه الأدلة، عند إجرائه عملية التدقيق تمهيدا لتحديد الوعاء الخاضع للضريبة، وقد يحتاج في كثير من الأحيان أن يسترشد بالأدلة التي قام المدقق المساعد بجمعها أثناء عملية التدقيق العادية، إلا أنة يحتاج إلى حرص وعناية أكثر لجمع أدلة التدقيق، ويمكن القول أن مبادئ الإثبات، في عملية التدقيق الماخوذة من التطبيق العملي تعكس القواعد الموضوعية التي تفيد المدقق في الإثبات فتفرض عليه دليلا معينا لاثبات واقعة معينة، لذا يمكن التعبير بأن مبدأ المشروعية ينظم حرية الإثبات في التدقيق وبعكس ما يجب أن يقوم به المدقق.

وفي حالة إطلاع مدقق الحسابات على ما لدى المكلف من أوراق أو سجلات أو مستندات، وإثبات هذا الاطلاع في محاضر أعمال يوقع عليها، فانه يجب أن يتم هذا الاطلاع في مكان وجود الأوراق وفي أثناء ساعات العمل العادي للمنشأة، وبغير حاجة إلى إعلان سابق برغم ذلك فانه إتباعاً لمبدأ المشروعية يظل حق الاطلاع قاصراً على أغراض التقدير، ولا يجوز استعماله في غير أغراض الربط الضريبي، كما أن المدقق ملزم بمراعاة سر المهنة.

ولما كانت المعاملات التجارية بطبيعتها تخضع في أغلب القوانين لمبدأ حرية الإثبات لما يشتق منه من قواعد تفصيلية، لذا فان مبدأ المشروعية لا ينظم إلا بعض الأمور في نطاق ضيق، فيقوم إلى جانب مبدأ الحرية في الإثبات باستيفاء الدليل القانوني الذي يقره المشرع في هذا البلد، وعلى المدقق عند قيامه بالإثبات تنفيذ أحكام القوانين التي تنظم القوائم المالية للشركات، وما يجب أن تحويه من بيانات تعكس المركز المالي الحقيقي للمنشأة، وكذلك الأرباح

الحقيقية لها، وذلك بهدف إكتشاف أي تلاعب يؤدي إلى التهرب الضريبي، وقيامة بمراعاة تنفيذ هذه القوانين يضفي على عملية التدقيق المشروعية (ابوطبل، ١٩٨٠، ص١١٤).

٢ – مبدأ الشمول

يقصد بهذا المبدأ أن تتضمن الدفاتر والقوائم المالية الختامية التي يعتمد عليها المدقق جميع العمليات التي حدثت، وهذه العمليات المسجلة بالدفاتر يجب أن تتصف بالمصداقية، وان تكـون المعلومات مترابطة فيما بينها والأرقام الواردة في المعلومات المحاسبية يجب أن تمثل ما حدث بالفعل (Kieso and Weygand, Warfield,2002, P.,38)، ومن ثم يقع الإثبات على الوقائع التي حدثت فعلاً ونتائجها، وليس فقط ما تم قيده منها بالدفاتر، فإذا أسقطت المنشأة قيـد بعـض العمليات عفواً أو قصداً كان كشفها إثبات عدم قيدها داخلاً في نطاق شمول الإثبات، فلا يقتنـع المدقق في الإثبات بما تتضمنه الدفاتر من حقائق إذا كان لا يمثلها جميعاً، حتى لا تتمكن المنشأة من أي تهرب ضريبي من جراء عدم إحتواء هذه الدفاتر على هذه الحقائق.

ومن الأسباب التي أدت إلى ظهور مبدأ الشمول هو ظهور الشركات المسـاهمة، وألـزام قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة١٩٩٧ في المادة رقم (١٤١) ضرورة نشر القوائم المالية لهـذه الشركات قبل اجتماع الجمعية العمومية ليطلع عليها المساهمون والمراجعون حيث تنص المـادة على ما يلي: ـــ

أ– يترتب على مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة أن يعد خلال مدة لا تزيد علـى ثلاثـة اشهر من انتهاء السنة المالية للشركة الحسابات والبيانات التالية لعرضها على الهيئة العامة:

١– الميزانية السنوية العامة للشركة، وبيان الأربـاح والخسـائر، وبيـان التـدفقات النقديـة والإيضاحات حولها، مقارنة مع السنة المالية السابقة مصدقة جميعها من مدققي حسابات الشركة.

٢- التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال السنة الماضية وتوقعاتها المستقبلية للسنة القادمة.

فقد يلزم المدقق وجوب أن تظهر الأصول الثابتة بتكلفتها الفعليه مخصوما منها مجموع الإستهلاكات المتجمعة لكل أصل من هذه الأصول الثابتة بدلا من أن تظهر هذه الأصول بالقيمة الصافية، كذلك إظهار مفردات المخزون السلعي مفصلة إلى بضائع جاهزة وتحت التشغيل أو خامات، لكي تتضح الصورة الكاملة للأموال المتداولة الموضحة بالميزانية.

ويفضل أيضا إظهار رأس المال الاسمي، أو المصرح به، ورأس المال المصدر، ومجموع الأقساط التي لم تسدد وصافي رأس المال المدفوع.

ولما كان مبدأ الإفصاح والعلانية الكاملة يجب أن تتوافر من جانب المكلف في المعلومات المقدمة إلى الدائرة، لذلك فالمكلف عليه أن يظهر في إقراره جميع البيانات المتعلقة بنشاطه سواء كانت ايرادات أو نفقات، فلا يخفي أيراداً أو يغالي في نفقات تهربا من الضريبة، طالما أن الإقرار يمثل اعترافا من المكلف بربحه أو خسارته من نشاطه الذي يزاوله، ويجب على المكلف تطبيقا لهذا المبدأ أن يرفق بإقراره بيانا بالمبادئ والأسس المحاسبية التي أثرت على النتائج التي توصل إليها.

ومن الأمثلة على تطبيق هذا المبدأ أنه يتم جرد النقدية في الخزينة، وصندوق المصروفات النثرية، ويتم التحقق بالمطابقة بين ما هو مقيد في الدفاتر وما وجد على الطبيعة، ويقارن الاثنان بما ينبغي وجوده في التاريخ الفاصل وتجري التسويات اللازمة (باعيسى ومحمد، ١٩٨٨، ص ٩٨).

٣ – مبدأ الحقيقة الواقعية والحقيقة المحاسبية

يمكن إدراج جميع عمليات المنشأة الخارجية مع الغير أو الداخلية نتيجة تداول السلع ومكوناتها تحت وصف الحقيقة الواقعية، ولما كانت جميع العمليات تحلل وتسجل نتائجها في الدفاتر الأولية بالتطبيق للمبادئ المحاسبية الملاءمة، وان تنظم حساباتها وفق المعايير المحاسبية والدولية المعتمدة حسب ما جاء في قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ في المادة (١٨٤) فقرة (ا) "يترتب على الشركة المساهمة العامة تنظيم حساباتها وحفظ سجلاتها ودفاترها وفق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية المعتمدة "، وتبوب في حسابات تأخذ أسماء مختلفة، ثم تجمع وتعرض نتائجها في القوائم المالية بعد إجراء كافة التعديلات حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (١) عرض البيانات المالية والمعيار الدولي رقم (٣٢) الإفصاح والعرض (معايير المحاسبة الدولية، ٢٠٠١، ص، ٩٠،٧٤٩)، فان مصطلح الحقيقة المحاسبية يفسرها، ونظرا لأنها تتضمن تقديرات وأراء شخصية، فإنها تختلف عن الحقيقة الواقعية التي تتمثل فيها الموضوعية بشكل أكثر وضوحاً وأكثر دقة.

وفي ضوء ما تقدم فإنه يمكن وصف الحقيقة المحاسبية بأنها حقيقة ناقصة، ولكن بعد إنقضاء فترة طالت أو قصرت، وتحت تأثير حقيقة عدم ثبات قيمة النقود وارتفاع مستويات الأسعار، فان القيمة التاريخية لم تعد ممثلة للقيمة في التاريخ اللاحق، وبقدر ما تكون قيمة التكلفة التاريخية قريبة من القيمة الفعليه في تاريخ الميزانية، بقدر ما تكون واقعية نسبيا ، من ثم تعد حقيقة محاسبية اقتضتها الاعتبارات العلمية في المحاسبة (باعيسى ومحمد، ص، ٩٨-٩٩).

٤ – مبدأ الإثبات بالدليل الموضوعي

يحتاج المراقب وهو يقوم بمزاولة أعماله بالاطلاع والمراجعة لأدلة كثيرة، وقرائن لاثبات الوقائع التي تعرض أمامه، لذا وجب علي التمسك وهو في مسار مراجعته بهذه الأدلـة حتـى يصل إلى اليقين الكامل من معرفة حقيقة البيانات المدونة في السجلات والمسـتندات والقـوائم الموجودة تحت الفحص.

ويقوم هذا المبدأ على الدليل بمعناه الواسع شاملا القرينة بأنواعها، وأن يقع الإثبات بالدليل ولا يتم بغيره ولذلك يجب على المدقق أن لا يعطي رأيا غير مبني على دليل أو أدلة، لأنه يكون رأيا بدون أساس، ولا يوصف بأنه رأي علمي، لأن الدليل هو الذي يوفر أساساً معقولاً للحكـم الذي يبنيه المدقق على الدفاتر والسـجلات والقـوائم (Arens and Elder, 2002, P, 65 (Beasley,

ويلزم أن يكون الدليل موضوعيا قدر الإمكان، بمعنى أن يكون واضحاً وضـوحاً كافيـاً، بحيث لا يختلف الأشخاص في تفسيره إلا في حدود ضيقة، ومبدأ الإثبات بالدليل الموضـوعي معروف عند إجراء عملية التدقيق، ويُستخدم لإثبات صحة العمليات المقيدة في الدفاتر.

٢ – ٧: النظام المحاسبي وما ورد بقانون ضريبة الدخل

يُعد النظام المحاسبي الأساس الأول في إظهار البيانات والمعلومات بشكل منظم وصـحيح، ويمكن الإعتماد عليه في إتخاذ القرارات الخاصة بإعادة تنظيم الأعمال وسيرها وفق الأهـداف والخطط الموضوعة.

وإن التنظيم المحاسبي يعطي درجة الدقة والسرعة المطلوبة في الأعمال المنجـزة ومـدى ملاءمتها والخطط من خلال التقارير التفصيلية عن نتائج التشغيل، وكيفية استيعاب المصـاريف غير المباشرة.

ويحدد التنظيم المحاسبي نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة وهذا له أهمية في تحديد وعاء الضريبة، ولذا ألزمت الدائرة المنشآت التجارية والصناعية وضرورة الإلتزام بمسك الدفاتر المنتظمة، ولذلك ألزم قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وتعديلاته وحسب تعليمات مسك الحسابات الملحقة بالقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٢ المنشآت التجارية والصناعية المختلفة بضرورة الالتزام بمسك الدفاتر المنتظمة، وكذلك حدد قانون التجارة رقم (١٢) لسنة ١٩٦٦ في المادة (١٦) منه أنواع الدفاتر الواجب إمساكها من قبل التجار.

ويبرز عنصر الالتزام بإمساك حسابات ختامية في شركة المساهمة في المادة رقم (١٨٢) من قانون الشركات الأردني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧، وألحقت بها شركة التوصية بالأسهم، بأن على مجلس الإدارة ان يقدم تقرير عن السنة الماضية عن كل سنة مالية ميزانية للشركة وحسابا للأرباح والخسائر وتقريرا عن نشاط الشركة ومركزها المالي، والطريقة التي يقترحها لتوزيع الأرباح الصافية، وذلك قبل انعقاد الجمعية العامة العادية السنوية بستين يوما على الأقل، ويوقع رئيس مجلس الإدارة الوثائق المشار إليها لإنعقاد الجمعية العامة بخمسة عشر يوما على الأقل.

وفي الشركات ذات المسئولية المحدودة قضت المادة (٦٢) من قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ تُعد إدارة الشركة عن كل سنة مالية الحسابات الختامية للشركة والميزانية السنوية والإيضاحات المرفقة مدققة جميعها من مدققي حسابات قانونين وفقا لقواعد المحاسبة المتعارف عليها، وتقريراً عن نشاط الشركة ومركزها المالي، وإقتراحاتهم بشأن توزيع الأرباح خلال أربعة أشهر من نهاية السنة المالية، وعلى المديرين أن يرسلوا صورة من تقرير مجلس إدارة الشركة، وصورة من تقرير مراقب الحسابات إلى مراقب الشركات في وزارة الصناعة والتجارة وإلى هيئة الأوراق المالية في بورصة عمان وإلى كل شريك، وذلك خلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة المالية الجديدة للشركة.

وقد حدد القانون بأن تسري تعليمات مسك الحسابات رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٢ الملحقة بقانون ضريبة الدخل على شركة التضامن، وشركة التوصية بالأسهم، والمساهمة المحدودة وكافة الشركات الأخرى وكل من يمارس العمل التجاري.

وللتنظيم المحاسبي أهمية كبيرة في تقديم بيانات مالية دقيقة للشركات المختلفة والمستثمرين، المساهمين، إدارة الشركة، وللجهات الحكومية ذات العلاقة ومنها دائرة ضريبة الدخل، وذلك من ناحية الكم والنوع بالسرعة التي تمكنهم من الاستفادة من هذه البيانات أقصى إستفادة ونُبيُّنها فيما يلي:-

أ - المجموعة الدفترية

ودقة هذه البيانات عامل مهم في تقييم النظام المحاسبي، لان البيانات التقريبية أو الخاطئة تمثل قصورا يمنع مستخدمي هذه البيانات من تحقيق أهدافهم، والعوامل الأساسية التي تؤدي للوصول إلى الدقة في البيانات تصميم المستندات والسجلات على أسس سليمة.

ولأهمية ذلك فقد نصت تعليمات مسك الحسابات رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٢ الملحقة بقانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وتعديلاته على إلزام التجار وجميع أرباب الصناعات والأعمال بإمساك دفاتر حسابية منتظمة، حيث أنها أقرت تلك الدفاتر الحسابية المنتظمة بجميع محتوياتها من البيانات والمعلومات المحاسبية، والتي يلزم لقبولها ان تكون مدققة ومصادق عليها من إحدى مكاتب تدقيق الحسابات المعتمدة في سجل المحاسبين والمدققين في جمعية مدققي الحسابات القانونيين في الأردن، لأن تلك المصادقات تمثل مقدار الدقة في تنفيذ الإجراءات، بحيث لا تؤدي في النهاية إلى التهرب الضريبي، إلا أن القانون لم يقتصر في عمليات التدقيق على مكاتب تدقيق الحسابات فقط، وإنما أخضعها للتدقيق من قبل المختصين بالدائرة.

وحدد المُشرع الأردني صراحة مفردات الدفاتر المحاسبية وذلك كما جاء في قانون التجارة رقم (١٢) لسنة ١٩٦٦ في المادة (١٦) منه أنواع الدفاتر الواجب إمساكها من قبل التجار وهي:

١- دفتر اليومية ويجب ان يقيد فيه يوماً فيوماً جميع الأعمال التي تعود بوجه من الوجوه إلى عمله التجاري وان يقيد بالجملة شهرا فشهرا النفقات التي أنفقها على نفسه وأسرته.

٢- دفتر صور الرسائل ويجب ان تنسخ فيه الرسائل والبرقيات التي يرسلها كما يحفظ به ويرتب الرسائل أو البرقيات التي يتلقاه.

٣- دفتر الجرد والميزانية اللذان يجب تنظيمهما مرة على الأقل في كل سنة.

وحسب ما جاء في قانون ضريبة الدخل قد الزم الشركات العاملة في المملكة بإمساك الدفاتر المحاسبية ولكنها لم تُشر صراحة إلى الطريقة المحاسبية التي يجب إتباعها عند القيد في هذه الدفاتر، ولكن يجب ان تكون حسب مبادئ وقواعد المحاسبة الدولية.

ب - الرقابة الداخلية

يُقصد بنظام الرقابة الداخلية كل الوسائل المستخدمة في التنظيم الداخلي للمنشآت وفي تنسيق الأعمال، والتي تُحقق أغراضاً هامة، وهي المحافظة على موارد المشروع وحمايتها من الضياع، والتحقق من دقة البيانات المحاسبية، والبيانات المتعلقة بتشغيل المشروع وإمكان الإعتماد عليها، وقياس مدى التمشي مع سياسات المنشأه بغرض تشجيع هذا الإتجاه إضافة إلى الحُكم على كفاءة العمل في جميع إدارات المنشأة، (Arens and Elder, 2002, P, 295 (Beasley,

ومن واقع هذا المعنى للرقابة الداخلية يتضح أنه ليس المقصود منه منع التلاعُب والإختلاس وإكتشاف الأخطاء في العمليات المحاسبية فحسب، ولكن تُعتبر الرقابة الداخلية وسيلة فعالة

لتحقيق كفاءة إدارة المنشأه في إدارتها للمشروع وبالأخص المشروعات كبيرة الحجم، وفي بعض الأحيان سيتسع معناها ليشمل جميع الإجراءات التى تتبع في سبيل تحقيق زيادة الكفاءة الإنتاجية للمشروع، (الصحن، ١٩٨٤، ص١٢٤).

وقد أخذ قانون ضريبة الدخل بالرقابة الداخلية ضمنا بموجب القرار الصادر عن جمعية مدققي الحسابات القانونيين في الأردن، بإعتبار معايير المراجعة الدولية مرجعاً رسمياً يسترشد به جميع مدققي الحسابات المرخص لهم بالعمل في المملكة عند تدقيق الحسابات الختامية في نهاية الفترة المحاسبية، إضافة إلى ما يقوم به المختصون في الدائرة بأعمال التدقيق، للتأكد من صحة البيانات والمعلومات المحاسبية المدونة بدفاتر المنشأة وسجلاتها، وذلك إستناداً إلى المادة رقم (٢) فقرة (ا) من قانون ضريبة الدخل.

ج – الدورة المستندية

تعد الدورة المستندية ذات أهمية لحسن سير العمليات في الشركة، لأن الوثائق التي يمكن الإستناد إليها في تسجيل هذه العمليات، ولأنها تعتبر أساس التسجيل الأول لأي عملية وتساعد كثيراً في عمليات الفحص، فبواسطتها يستطيع الفاحص الوثوق مما دون في السجلات، لكي يكون إعتقاده سليماً في مدى تمثيلها للحقيقة، ويتم التسجيل على أساس مراحل متسلسلة وهي على النحو التالي،(Kieso and Weygandt, Kimmel, 2005, P., 50- 56):

١- إعداد مستندات القيد الأولي.

٢- تسجيل العملية المالية في دفاتر القيد الأولى.

٣- تسجيل العملية المسجلة الى حساباتها في دفاتر الأستاذ المساعدة.

٤- الترحيل الى دفتر الأستاذ العام.

وأخذت الدائرة صراحةً بأهمية الدورة المستندية وذلك بتحديد كيفية تحقيق الضريبة وإستيفائها بالرجوع إلى قيود الجمارك وغيرها والاطلاع على الدفاتر والمستندات لدى الأفراد والمصادقة المختلفة والشركات، والجهات الأخرى، الرسمية وغير الرسمية.

ومما سبق يتضح أن قانون ضريبة الدخل قد ألزم المنشآت والأفراد بضرورة الإلتزام بالتنظيم المحاسبي عند تقديم الحسابات الختامية، والميزانيات في نهاية السنة المالية وحسب ما تطلبه معايير المحاسبة الدولية، وأقتصر ذلك الإلتزام على بعض المنشآت في تقديم حساباتها الختامية وميزانياتها وفق التنظيم المحاسبي، والمصادق عليها من مكاتب تدقيق الحسابات المعتمدة والمصرح لها قبل تقديمها وتقوم هذه المكاتب بالتدقيق على الحسابات حسب ما تطلبه معايير التدقيق الدولية، والتي يجري عليه الفحص والربط للوصول إلى تحديد للضريبة، واقتصرت المنشآت الأخرى على طريقة التقدير الجزافي لعدم تقديمها للحسابات الختامية والميزانية في نهاية السنة المالية.

٢ – ٨: النظام المحاسبي وأثره في الحد من التهرب الضريبي

يهدف النظام المحاسبي إلى تقديم بيانات مالية دقيقة لأصحاب المصالح والشركات والمستثمرين والعملاء والدائنين وأصحاب القروض المختلفة والجهات الحكومية المختلفة بالسرعة التي تُمكنهم من الاستفادة من هذه البيانات أقصى استفادة ممكنة، (الرزق وزواتي، ١٩٩٢، ص٢١).

ودرجة دقة هذه البيانات وسرعتها عامل مهم في الحكم على النظام المحاسبي وتقييمه لما له من أثر على مستخدمي هذه البيانات في تحقيق أهدافهم.

وحتى يمكن ضمان سير النظام المحاسبي وفق المخطط له يحتاج بإستمرار إلى متابعة على تنفيذه وتقييم أدائه، من خلال المراقبة الداخلية التي تشمل الخطة التنظيمية ككل والنظام المحاسبي بصفة خاصة، منعا لحدوث أي ثغرات تؤدي إلى التهرب، ومدى الاعتماد على البيانات في تحديد وتُساعد مختلف الأقسام في دائرة ضريبة الدخل ومنها قسم التدقيق في التوصل إلى الربح الحقيقي من خلال تصميم المستندات وترقيمها، لكونها الخطوة الأولى نحو الوصول إلى تقارير وقوائم مالية صحيحة، وتحديد خانات لتوقيع المتداولين بهذا المستند لتحديد مسئوليتهم.

وقد عرف نظام المحاسبين الأمريكي (American Institute of Accountants Committee on Auditing Procedures Internal Control, 1949, p,136) المراقبة الداخلية أنها " تشمل الخطة التنظيمية، وجميع الوسائل أو الطرق المستخدمة داخل المشروع لحماية أصوله، والتأكد من دقة البيانات المحاسبية، ومدى إمكانية الاعتماد عليها، وتشجيع كفاءة الأداء وتنفيذ السياسات الإدارية الموضوعة، وهذا النظام قد يشمل الميزانيات التقديرية، والتكاليف المعيارية، وتقارير الأداء الدورية، والتحليلات الإحصائية والبرامج التدريبية للعاملين بغرض رفع كفاءتهم في تنفيذ مسؤولياتهم، وجهاز مراقبة داخلية لإعطاء الإدارة ضمانات إضافية عن كفاءة إجراءاتها السابقة ومدى فاعليه تنفيذها".

ويجب عند الفحص الاهتمام بالضبط الداخلي بصفة أساسية لعلاقته الوثيقة بصحة التسجيل المالي، كما أنه يهتم بالرقابة المحاسبية إلى الحد الذي يطمئنه إلى سلامة المجموعة الدفترية والقوائم المالية، حيث إن غاية عمله هو الوثوق من أمانة الدفاتر وشمولها على كافة نشاط المكلف، وأن حساباته تظهر حقيقية أرباحه بهدف تحديد الوعاء الخاضع للضريبة وتحاشي أي تهرب (أبو السعود، ١٩٧٥ ، ص٨٠).

فنظام المراقبة الداخلية لا يغني عن التدقيق والفحص، وإنما يسترشد به على سبيل الاستئناس في هذا الشأن، فقد يرى المدقق نظام المراقبة الداخلية رغم بساطته، إلا أنه نظام محكم ويقلل من فرص التهرب الضريبي، وقد يرى المدقق أن نظام المراقبة الداخلية فضفاض بما يدع هناك مجالا للتهرب، والأمر خاضع إلى مدى اقتناع المدقق بنظام الرقابة الداخلية، والدور الذي يحدثه إذا طبق وفق الضوابط الكفيلة بإتقانه.

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

يتكون هذا الفصل مما يلي :

- مقدمة
- الدراسات العربية
- الدراسات الاجنبية
- ملخص الدراسات السابقة
- ما يميز هذه الدراسة
- فرضيات الدراسة

الدراسات السابقة

مقدمـــــــــة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي بحثت في ظاهرة التهرب الضـــريبي فـــي الأردن وغيره من الدول وذلك لما لهذا الموضوع من أهمية كبيرة وخاصة في اعتماد موازنة الدولـــة على الضرائب كمصدر للإيرادات العامة. فقد تم التعرف على بعض تلك الدراسات من الناحيتين النظرية والميدانية، ومعرفة أهم ما توصلت إليه تلك الدراسات، وقد ركزت معظم تلك الدراسات على جوانب محددة للتهرب من ضريبة الدخل، وجزء من تلك الدراسات لم تكن ميدانية أي لـــم تبحث في أسباب التهرب من ضريبة الدخل والطرق المقترحة لمعالجتها، ويمكن تلخيص أهـــم الدراسات العربية والأجنبية التي تتحدث عن موضوع الدراسة كالأتي:-

اولاً: الدراسات العربية

١- دراسة (الحمود وقاقيش، ١٩٩٣)

جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على المخالفات لقانون ضريبة الدخل التي تفسر التبـــاين بين ضريبة الدخل المعلنة والمعدلة (لغايات ضريبة الدخل) في الشركات المســـاهمة الصـــناعية ومدى تكرارها واسبابها وطرق علاجها.

ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبانه تم توزيعها على جميع مقدري الضـــريبة المعنيـــين بتقدير الدخول الخاضعة للضريبة للشركات المساهمة الصناعية في دائرة ضريبة الـــدخل فـــي عمان وعددهم واحد وعشرون مقدرا، وقد وزعت الاستبانه على خمسة عشر مقدرا آي ما نسبة (٧٠,١٤%) من مجتمع الدراسة.

وقد توصل الباحثان إلى عدة نتائج تفسر التباين المذكور، ومنها تنزيل مصـــاريف تتعلـــق بدخول معفاه، وتخصيص رواتب مرتفعه للمساهمين العاملين والمديرين في الشركات المساهمة الخصوصية، وتقليل كميات بضاعة آخر المدة، وإهلاك ديون لم يصدر بها قرار من المحكمـــة، والخلط بين النفقات الجارية والرأسمالية، وتنزيل مخصص الديون المشـــكوك فيهـــا، وتنزيـــل مخصص مكافأة نهاية الخدمة.

كما بينت الدراسة إن الأسباب الرئيسية للمخالفات هي الرغبة في التهرب الضريبي وعـــدم إلمام المكلفين بنصوص قانون ضريبة الدخل وغموض بعض مواده.

٢- دراسة (حافظ، ١٩٩٦)

أجريت هذه الدراسة في السعودية حول دور الإجراءات الرقابية والقواعد المحاســبية فـــي الحد من التهرب الضريبي والتجنب الزكوي، وقد هدفت الى اجراء المقارنة بين الفكر المحاسبي والفكر الإسلامي للحد من التهرب الضريبي والتجنب الزكوي، حيث ان لكلا الفكـــرين نهجـــه الخاص في المعالجة من خلال القواعد والأسس التي يعتمد عليها، وقد أستعرض الباحث تلـــك المبادئ والإجراءات المحاسبية ومدى تطبيقها في الواقع العملي ومن خلال الدراســـة النظريـــة والدراسة العملية المطبقة عليها.

ولغرض تحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وتوزيعها على موظفي مصلحة الزكـــاة والدخل في المنطقة الشرقية والغربية وبلغ عددهم (٥٠) موظف، وتم استرداد (١٠) اســـتبانات بنسبة (٢٠%)، واستبانه أخرى تم توزيعها على مكاتب المراجعة المحاسبية في المنطقة الشرقية والغربية، وكان عددهم (٢٩١) مراجع، وتم توزيع الاستبانة الخاصة بهم عليهم جميعهم، وقد تم استرداد (٥٠) استبانه، أي بنسبة (١٧,٢%). وكذلك قام الباحث بزيـــارات ميدانيـــة لإجـــراء المقابلات الشخصية مع موظفي مصلحة الزكاة والدخل ومكاتب المراجعة المحاسبية.

كانت أهم النتائج التي تم التوصل إليها الباحث أن موظفي مصلحة الزكاة والدخل يطبقـون التعليمات الخاصة بالدائرة والتي تتماشى مع القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليهـا، وإن أهم العوامل الرئيسية للتجنب الزكوي هوعدم معرفة المكلفين في كيفية صرف مبـالغ الزكـاة، وكذلك هناك عدم فرض الضريبة على بعض الشركات المهنية والتجارية والصناعية الأجنبيـة العاملة في السعودية، وفرض الضريبة على الشركات السعودية المماثلة لها في النشاط، وكـذلك يوجد كثير من الشركات الأجنبية تعمل داخل السعودية بأسماء مستعارة بهدف التهرب من دفـع الضريبة.

وكانت أهم النتائج الخاصة بمكاتب المراجعة المحاسبية تتمثل بالإلتزام بتطبيـق القـانون الخاص بالدخل والزكاة، وإن وجود الثغرات للتهرب الضريبي والتجنب الزكوي ناتج عن عـدم الوضوح في التعليمات، وعدم الإلمام بالأنظمة، وإن لدى الشركات أنظمة رقابة داخلية تسـاعد في الحد من التهرب الضريبي والتجنب الزكوي، وإن جود الثغرات في القـانون وعـدم فهـم القانون تساعد على حدوث التهرب لضريبي والتجنب الزكوي.

٣- دراسة (خشارمة، ١٩٩٧)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الأسباب التي تدفع المكلفين إلى التهرب من الضـريبة فـي المهن الحرة في الأردن وتحديد العوامل التي تساعد في تقليل حالات التهرب الضريبي .

ولتحقيق ذلك تم توزيع استبانه على أصحاب المهن الحرة شـملت المـدققين والمحـامين والصيادلة والأطباء وغيرهم.

لقد توصل الباحث إلى ان أسباب التهرب الضريبي في المهن الحرة هـي ارتفـاع نسـبة الضريبة، والاعتقاد بأن نظام الزكاة له أفضلية على نظام الضـريبة، وعـدم عدالـة النظـام الضريبي.

كذلك بينت نتائج الدراسة أن أهم العوامل التي تساعد على الحد من التهرب الضريبي تتمثل في إعطاء خصم لمن يقوم بدفع الضريبة في أوقاتها واستيفاء الضرائب عن طريق التقسيط لمدة أطول مما هو وارد في قانون ضريبة الدخل وحسم الزكاة من الضريبة المستحقة على المكلف.

٤- دراسة (الخضور، ١٩٩٩)

لقد جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل من خلال تقديم التحليل الوصفي والقياسي لهذه الظاهرة، ومن جانب آخر، تتحدث الدراسة عن الطرق المختلفة التي يستخدمها الاقتصاديون في قياس حجم التهرب من الضريبة.

تمكنت هذه الدراسة من تقدير حجم التهرب من ضريبة الدخل في الأردن بشكل سنوي خلال الفترة (١٩٧٦- ١٩٩٧) وذلك بطريقة غير مباشرة باستخدام دالة الطلب على النقد المتداول. وأظهرت النتائج أن تصاعد مقدار التهرب من ضريبة الدخل بشكل سنوي تقريبا خلال الفترة المشار إليها. ففي عام ١٩٧٦ بلغ مقدار التهرب ما قيمته (٠,٦٨) مليون دينار، وارتفع حجم هذا التهرب في معظم السنوات اللاحقة، وفي عام ١٩٩٦ بلغ حوالي (٤٠) مليون دينار. وقد بلغ مجموع التهرب المقدر من ضريبة الدخل في الأردن خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٧) حوالي(٢٧١,٧) مليون دينار، أو ما نسبته (١٧,٤%) من إجمالي إيرادات ضريبة الدخل خلال الفترة ذاتها. وقد أظهرت التقديرات أنه كلما قامت الحكومة بفرض ضرائب جديدة أو رفع المعدلات الضريبية القائمة كلما سجل التهرب من ضريبة الدخل تزايدا ملحوظا. وكذلك أدى تخفيض قيمة الدينار الأردني وتفجر أزمة المديونية الخارجية في نهاية الثمانينيات إلى حدوث ارتفاع كبير في مقدار التهرب من ضريبة الدخل في عام ١٩٩٠ إلى ما نسبته (٢٤,٧%) من إجمالي إيرادات ضريبة الدخل وهي تقريبا (٢٨) مليون دينار.

٥- دراسة (أبو نصار والمبيضين، ٢٠٠٠)

تتحدث هذه الدراسة عن صور التهرب الضريبي في الأردن والعوامل والأسباب التي تساعد أو تزيد من مدى التهرب الضريبي ومعرفة نطاق التهرب في عدد من بنود الإيرادات والنفقات المختلفة. تم تصميم استبانه وتم توزيعها على جميع فئات المقدرين العاملين في مكاتب تقدير ضريبة الدخل في العاصمة عمان والبالغ عددها سبعه مكاتب. وقد بلغ عدد المقدرين في تلك المكاتب (٢٨١)مقدرا. تم توزيع استبانة الدراسة على عينه عشوائية تبلغ (١٢٥) مقدرا. وقد تم استرداد (٨٦) استبانه، وتم أستبعاد خمس منها ليصبح عدد الاستبيانات الملائمة للتحليل (٨١) استبانه أي بنسبة استجابة بلغت (٦٥%).

كانت أهم النتائج إن اكثر صور التهرب الضريبي تتم عن طريق التلاعب في قيمة الإيرادات والنفقات ومعادلة التصنيع لدى المنشآت الصناعية، وإن أهم أسباب التهرب الضريبي في الأردن ترجع إلى عدم صرامة العقوبات المطبقة على المتهربين من الضريبة، وشعور المكلفين بعدم عدالة النظام الضريبي، وضعف نظام المعلومات المتوافر لدى دائرة ضريبة الدخل.

٦- دراسة (خشارمة، ٢٠٠٢)

تحدثت هذه الدراسة عن مدى توافق قانون ضريبة الدخل الأردني رقم (٥٧) لسنة (١٩٨٥) والقانون المعدل له رقم (١٤) لسنة (١٩٩٥) مع المبادئ المحاسبية، وهدفت إلى قياس مدى التوافق بين قانون ضريبة الدخل الأردني مع مبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما وأثر ذلك على حماية الصناعات المحلية وعلى توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المرغوب فيها. ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على الدراسة التحليلية لمفردات قانون ضريبة الدخل ومدى توافقه مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

وقد أظهرت النتائج بأن هناك توافقا كاملاً بين قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة (١٩٨٥) والقانون المعدل له رقم (١٤) لسنة (١٩٩٥) وبين المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما مع بعض الاستثناءات المحدودة التي كان فيها التوافق بشكل جزئي، وهي مبدأ الاستمرارية ومبدأ الفترة المحاسبية ومبدأ ثبات قيمة العملة.

٧- دراسة (بطاينه، ٢٠٠٣)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب التهرب من ضريبة الدخل والطرق المقترحة لمعالجتها من وجهة نظر أصحاب المهن الحرة في محافظة اربد. وقد كانت هذه الدراسة مشابهة للدراسة التي أجراها (خشارمة، ١٩٩٧) إلا ان دراسة بطاينة ركزت فقط على محافظة اربد.

وتكون مجتمع الدراسة من جميع أصحاب المهن الحرة في محافظة اربد والبالغ عددهم (٨٩٨) صاحب وصاحبة مهنة، وتكونت عينة الدراسة (٣٢٠) من أصحاب هذه المهن، وتم توزيع استبانه على عينة الدراسة وتم استرداد (٢٧٦) استبانه أي بنسبة(٨٦,٣%).

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المكلفون كانت أبرز الأسباب التي تدفع المكلفين إلى التهرب من دفع الضريبة، وعدم كفاية العقوبات المنصوص عليها في القانون تؤدي إلى التهرب الضريبي. وتبين أن فئة المحامين هم اكثر فئات الدراسة تهربا من الضريبة بسبب معرفتهم بقانون الضريبة.

٨- دراسة(محرم، ٢٠٠٤)

تتكلم هذه الدراسة عن دور الرقابة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي، وهدفت إلى بناء نموذج للرقابة الضريبية للحد من التهرب الضريبي في الأردن، وبتطبيق ذلك على القطاع الصناعي، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بالعديد من المقابلات الشخصية، وتوزيع الاستبانة

على عينة الدراسة المكونة من جميع موظفي قسم الشركات في دائرة ضريبة الدخل والبالغ عددهم (٢٥) مقدرا.

حيث توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها أن أسس الفحص الضريبي، يتضمن الأسس التي على الفاحص الضريبي اتباعها (دراسة أوراق الملف تجميع البيانات والمعلومات، مناقشة المكلف، معاينة المنشأة) من اجل الحصول على تقديرات واقعية وحقيقية، وإن إجراءات فحص الحسابات تقوم على عدة إجراءات والتي على الفاحص الضريبي اتباعها للتأكد من صحة وحقيقة وانتظام الحسابات والدفاتر الخاصة بالمنشأة حتى تكون أساساً يعتمد عليه الفاحص الضريبي في تحديد وعاء الضريبة وسائل الرقابة الضريبية، ومنها الرقابة الإدارية، والرقابة المحاسبية، والرقابة الاقتصادية والرقابة الفنية، والرقابة التحليلية.

كذلك خلصت الدراسة إلى تحديد أبرز العوامل والأسباب التي تدفع المكلف للتهرب من ضريبة الدخل في القطاع الصناعي فقد جاءت على النحو التالي مرتبة حسب الأهمية النسبية:

سبب عدم ولاء المكلف وعدم شعوره بالاستفادة المباشرة مقابل الضريبة التي يدفعها، وعدم إلتزام دائرة ضريبة الدخل بالتطبيق الكامل للعقوبات المتعلقة بالمتهربين والمنصوص عليها بالقانون.

وكانت أبرز صور وأساليب التهرب الضريبي في القطاع الصناعي، مرتبة حسب الأهمية النسبية تمثلت في التلاعب في الكميات والأوزان ومعادلة التصنيع لتقليل قيمة المبيعات وزيادة الكلفة، والتلاعب بالنفقات من خلال تعظيمها والتلاعب في الإيرادات المتحققة وكذلك التلاعب بقيمة بضاعة آخر المدة من خلال التسعير غير الملائم للبضاعة.

ثانياً: الدراسات الاجنبية

١- دراسة (Ronen and Aharoni, 1989)

جاءت هذه الدراسة بعنوان الخيار بين البدائل المحاسـبية، ("The Choice "Among Accounting)، والتي أجريت على عينة مكونة من (٢٢٣) في الولايات المتحدة الأمريكيـة، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة ان هناك تبايناً في الرأي بين إدارة الشركة والمسـاهمون فـي إظهار الأرباح لتلك الشركات، فقد أظهرت ان الإدارات تركز على إظهار أرباح عالية لارتباط مكافآتها على الأغلب بصافي الربح المتحقق، بينما ركز المساهمين على عدم إظهار مثل هـذه الأرباح وذلك لتفادي دفع ضرائب كثيرة للدولة، وتبين الدراسة ان الشركات تعمل علـى إدارة الربح المحاسبي، والتأثير فيه عن طريق إختيار البديل المحاسبي المناسب مع المحافظـة علـى المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وقد أظهرت الدراسة أيضا ان هناك علاقـة طرديـة بـين اختيار البديل المحاسبي الأمثل الذي يساهم بشكل افضل في تخفـيض الالتزامـات الضـريبية للشركة من خلال المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

٢- دراسة (Brealey and Myers, 1992)

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير الاقتراض على العبء الضريبي، حيث تبين ان الفوائـد المترتبة على الاقتراض والتي تمثل نفقة تؤدي إلى تخفيض الأرباح، وبالتالي تخفيض الضريبة المترتبة على أرباح تلك المنشأة علماً بأن الإقتراض يظهر في هيكلة راس المـال، وإن زيـادة الرفع المالي يؤدي إلى تخفيض ضريبة الدخل.

٣- دراسة (Gunther, 1992)

جاءت هذه الدراسة لتبين مدى أثر ضريبة الدخل على إختيار الشكل القانوني للشركة (شركة مساهمة أو شركة أشخاص) وعلى ضرورة إختيار الشكل الأنسب الذي يقلل الأعباء الضريبية لأقل حد ممكن اخذاً بعين الإعتبار أن كل نوع من أنواع التكاليف يختلف بإختلاف الوضع القانوني للشركة.

ولقد تمت الدراسة على (٩٥) شركة أمريكية من مختلف القطاعات. وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن الشركات المساهمة العامة تتحمل تكاليف ضريبة أكبر مما تتحمله شركات الأشخاص. وتتحمل الشركات المساهمة ضريبة على صافي الربح المتحقق وعلى الأرباح الموزعة للمساهمين، وقد تبين أن الشركات المساهمة تحاول التجنب ضريبيا عن طريق محاولة التقليل من مقدار الفرق في الضريبة التي تدفعها مقارنة بشركات الأشخاص العادية، وذلك عن طريق إعادة ترتيب هيكل رأس المال من خلال نسبة الديون إلى حقوق الملكية ومن خلال التقليل من توزيع الأرباح النقدية ومن خلال شراء أسهم الشركة من السوق.

٤- دراسة (Cushing and Leclere, 1992)

هدفت إلى التركيز على سياسات تحديد تكلفة المخزون السلعي لتحديد العوامل التي تؤثر على قرار الشركات الأمريكية في إختيار طرق تسعير المخزون وبالتحديد العوامل المؤثرة في اختيار طريقة (FIFO) First In First Out أو (LIFO) Last in First Out أي طريقة الوارد أولاً صادر أولاً أو الوارد أخيراً صادر أولاً، ولقد تمت الدراسة على عينة من (٢٢٣) شركة تستخدم كل من هذه الشركات إحدى الطريقتين.

ولقد بينت النتائج أن السبب في اختيار طريقة LIFO هو الوفر الضريبي المتحقق من هذه الطريقة في ظل التزايد المستمر في أسعار البضاعة مع بقاء كمية المخزون ثابتة فان ذلك يعني أن تكلفة بضاعة آخر المدة ستظهر بأقل كلفة مقارنه بطريقة FIFO.

٥- دراسة (Bonne , Davis and Jackson, 1992)

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقديم النصح والإرشاد لخبراء التخطيط الضريبي في الشركات في ما يتعلق بتحديد المشاكل التي تواجه العميل وتقديم الحلول المناسبة لهـذه المشـاكل، وقـد استخدم الباحثون المنهج الاستنباطي للوصول إلى أهداف الدراسة والاستفادة من نتائجها.

وتوصل الباحثون إلى أن خبراء التخطيط الضريبي في الشركات يحتاجون إلى مـا يلـي لخدمة العملاء بصورة جيدة: تحديد المشاكل الضريبية التي يعـاني منهـا العميـل، ودراسـة أوضاعه، وتحديد الفرص التي يمكن أن يستفيد منها، وهو ما أطلق علية الجوانب الكمية وإيجاد الحلول الملائمة للمشاكل التي تواجه العميل وإختيار البديل المناسب للعميل الذي يحقـق أكبـر فائدة، وهو ما أطلق علية الجانب النوعي، وبالتالي فعلى الخبراء تحليل الفرص التـي تواجـه العميل بصورة وافية والاستفادة منها في تحقيق اكبر وفر ضريبي وبما يتفق مع مصلحة العميل.

٦- دراسة (McManus, 1999)

بينت هذه الدراسة الأسباب التي أدت إلى إنخفاض الإيرادات الواردة إلى موازنة الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال توزيع استبانة لمعرفة راي الباحثين الاقتصاديين حـول اسباب الانخفاض.

وقد توصل الباحث إلى ان أسباب إنخفاض الإيرادات في الموازنة يعود إلى التهرب الـذي يتمثل في عدم وجود العدالة في النظام الضريبي، وكذلك العامل السلوكي والأخلاقي عند كثيـر من المكلفين وكثرة الضرائب التي يدفعها المكلف تحت أسماء مختلفة وكثرة الرشاوي من بعض

المكلفين للمحامين من اجل إسقاط قضايا التهرب من ضريبة الدخل، مما أدى إلى تهرب الكثير بهذه الطريقة، والحصول على المكاسب المالية الكبيرة عن طريق التهرب الضريبي.

٧- دراسة (Raymond, 1999)

أظهرت هذه الدراسة التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك علاقة طردية بين التهرب من ضريبة الدخل وسياسة ضريبة الدخل الحكومية.

وأشارت الدراسة إلى أن التهرب من ضريبة الدخل يحدث أو يزداد عندما تفرض الحكومة نسبة عالية من الضريبة على الدخل والنتيجة عكسها عندما تضع الحكومة نسبا منخفضة للضريبة على الدخل. واكد الباحث انه إذا أردنا تقليص حالات التهرب من ضريبة الدخل يجب علينا إصلاح النظام الضريبي أولاً مع الأخذ بعين الإعتبار مستوى الحياة الاقتصادية عند جميع الطبقات.

٨- دراسة (Shuanglin, 2000)

تتحدث هذه الدراسة عن الأسباب التي أدت إلى إنخفاض الإيرادات في الموازنة الصينية بين عامي (١٩٧٨ – ١٩٩٧)، ونتائج هذا الإنخفاض على الموازنة العامة، وذلك من خلال معرفة آراء أصحاب المهن المختلفة عن طريق توزيع استبانة عليهم، حيث تبين أن هذا الإنخفاض أصبح محط الإهتمام الأساسي لصانعي السياسة العامة والاقتصاديين في الصين.

كذلك بينت هذه الدراسة إن أسباب التهرب كانت تتمثل في عدم وجود عدالة في النظام الضريبي، وعدم اقتناع عدد كبير من المواطنين بأوجه الإنفاق الحكومي، وعدم قدرة عدد كبير من المواطنين بدفع الضرائب بسبب محدودية دخلهم، لذلك جاءت هذه الدراسة لتناقش نسب الضرائب القليلة المحصلة من المواطنين وبعض المؤسسات التجارية والخدميه وكذلك تشير

الدراسة إلى أن إنخفاض الإيرادات العامة سوف ينعكس على الإنخفاض في الإنفاق المقرر من موازنة الدولة العامة. ونتيجة لذلك سوف يحدث عجز في موازنة الدولة.

٩- دراسة (Pedwell and Kathryn, 2000)

تتحدث هذه الدراسة عن قرارات المحاكم المتعلقة بضريبة الدخل، حيث هدفت إلى تقدير مدى ملاءمة وإمكانية تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما (GAAP) لتحديد الدخل للأغراض الضريبية، وذلك في ظل غياب أسس محددة في قانون الضريبة لتحديد الدخل الضريبي. وقد افترضت هذه الدراسة بأن الشركات المكلفة بدفع الضريبة يزيد احتمالية كسبها للتنازع مع دائرة الضريبة في المحكمة إذا كانت العمليات والسجلات للأغراض الضريبية وفقا ل(GAAP).

وكذلك فقد إفترضت هذه الدراسة زيادة إحتمال كسب قرارات المحكمة إذا كانت العمليات مسجلة في السجلات للأغراض الضريبية مطابقة للقوائم المالية، ستكون احتمالية نجاحها مرتفعة خاصة عند استعمال آل (GAAP). وقد كانت نتائج تحليل (٣٢٠) قضية في محكمة الضريبة، امتدت على مدار عقدين من الزمان أشارت إحصائيا بأن إحتمالية مرتفعة لكسب تلك القضايا عندما تكون العمليات قد أعدت باستخدام أل (GAAP)، وبتحليل عينات فرعية تبين بأنها تشير إلى أهمية إحصائية للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، وذلك في تفسير نجاح المكلف بدفع الضريبة في الجدال المتعلق بكل من الإيرادات والمصاريف والدخل وراس المال.

١٠- دراسة (Smith and Howard, 2000)

وقد هدفت إلى إجراء دراسة تجريبية تحليلية حول ما إذا كان لإختلاف الطرق المحاسبية المستخدمة لأغراض المحاسبة المالية، وتلك المستخدمة لأغراض المحاسبة الضريبية والتي يتم الإفصاح عنها في كشف ضريبة الدخل الخاص بالشركات، تأثير على القرارات الصادرة والتي

يتم بموجبها فرض ضرائب مرتفعة. وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين حجم الاختلافات الضريبية في الدفاتر وبين القرارات الضريبية اللاحقة، أي – وكما يرى الباحث – يوجد تأثير لاختلاف الطرق المحاسبية لأغراض المحاسبة المالية وتلك المستخدمة لأغراض المحاسبة الضريبية على حجم الضرائب المفروضة بموجب قرارات التقدير وخاصة تلك التي تتضمن فرض ضرائب مرتفعة.

١١- دراسة (Forest and Adam, 2001)

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور الإدارة الضريبية على سلوك المكلف بدفع الضريبة، حيث أظهرت وصف الطرق التي يمكن أن تطبقها السلطات الضريبية في محاولة للحد من التهرب الضريبي، أما فيما يتعلق بالدوافع المعلومة فتشير إلى الطرق التي تخلق الخوف ولا تشجع على عدم الالتزام، فإن الاحتمالية المرتفعة لإجراء التدقيق ربما تخفف من التهرب، وعلى العكس فإن الدوافع غير المعلومة تشير إلى الطرق التي تساعد وتشجع على الإلتزام. وعلى إفتراض أن تبسيط النظام الضريبي يزيد من إدراك المكلف بالعدل والذي بدوره يخفف من التهرب الضريبي.

١٢- دراسة (Mantzke and Lewiston, 2001)

وتتحدث هذه الدراسة عن موضوع التخطيط الضريبي وذلك بالاستفادة من اختلاف طرق الإقرار الضريبي في الولاية – ضمن الولايات المتحدة الأمريكية – وقد إعتمدت الدراسة على بيانات تم جمعها على مستوى الولاية حول تحصيلات ضريبة الدخل للشركات المساهمة من عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٩٨ على أساس طريقتين مختلفتين للإقرار الضريبي.

وكانت نتائج الإختبار تشير إلى أن الولايات التي تستخدم إقرار منفصل للشركة لديها تحصيلات ضريبة دخل اقل من باقي الولايات، وهذه النتائج تتوافق مع إستغلال الشركات المساهمة المكلفة إختلاف طرق الإقرار الضريبي لتخفيض العبء الضريبي الكلي.

١٣- دراسة (Hobbs and Kathryn, 2002)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ممارسات بعض المصارف التجارية القيام بعملية التخطيط الضريبي وذلك تجنبا لدفع الضريبة المفروضة على هذه المصارف. وقد أجريت الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد بينت الدراسة إن التخطيط الضريبي يكون في التخطيط لعملية تقديم كشف التقدير الذاتي وعند مناقشته هذا الكشف ومن خلال معالجة الأمور المالية والمحاسبية المختلفة في المصرف التجاري.

وقد أظهرت الدراسة إن المصرف التجاري يستخدم التخطيط الضريبي للاستفادة من أي فرصة يستطيع الحصول عليها من خلال قانون ضريبة الدخل، مثل فرض نسبة متوسطة أو منخفضة على أرباح البنك ونشاطه التجاري. ويشير الباحث إلى وجود علاقة بين التخطيط الضريبي والعبء الضريبي للمصارف التجارية.

ويؤكد الباحث على ضرورة تخفيض المصرف التجاري أعباءه الضريبية بالطرق القانونية وذلك بزيادة ممارسة التخطيط الضريبي، وبالتالي التهرب من دفع الضريبة الحقيقية عليه.

١٤- دراسة (Richard and Saadtmand, 2005)

تتحدث هذه الدراسة عن سُلوك التهرب من ضريبة الدخل، وهدفت إلى التحري عن أثر معدل تدقيق عائد الدخل الحكومي ومعدل التهرب على ضريبة الدخل الإجمالي خلال الفترة من

عام ١٩٦٠ ولغاية عام ١٩٩٧ في الولايات المتحدة الأمريكية. ولتحقيق ذلك قام الباحثان بدراسة البيانات الرسمية الموجودة لدى الضريبة على مدار ثمانية وثلاثين عاماً.

وقد قام الباحثان بدراسة سلوك التهرب من ضريبة الدخل من خلال ثلاثة نماذج والمتمثلة في دراسة الدراسات السابقة التي تضمنت سلوك التهرب الضريبي ودراسة سلوك التهرب عن طريق إستعمال الإستفتاءات والاستبانة والنماذج التجريبية ودراسة نموذج (دي جسون وليستر ومايو) الذي تم إعداده عام ١٩٩٤ والذي استخدم البيانات الرسمية التي تدخل تحت سيطرة ضريبة الدخل وهي المرة الأولى التي تدرس فيها الملفات الرسمية .

وقد توصل الباحثان إلى أن درجة التهرب من ضريبة الدخل تتناقص بواسطة التدقيق المستمر والمتزايد، فكلما كان التدقيق أعلى على ضريبة الدخل الشخصية الاتحادية كانت عوائد ضريبة الدخل الشخصية أعلى وإن التهرب من ضريبة الدخل يزداد نتيجة دخول الولايات المتحدة الأمريكية في أزمات سياسية مثل فضيحة وترغيت وحرب فيتنام وهناك حاجة إلى إتخاذ القرارات السياسية البناءة بشكل افضل ومراجعة سياسات الضريبة الموجودة ويجب تقييم الإطار الفكري لمعادلة الكلفة والمنفعة بشكل عام .

ويمكن تلخيص الدراسات السابقة في الجدول التالي، حيث يبين الجدول اسم الباحث، وسنة النشر، وملخص الموضوع، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، مرتبة حسب ما وردت عند إستعراض الدراسات السابقة.

جدول رقم (١)

ملخص الدراسات السابقة

الرقم	الباحث	سنة النشر	ملخص الدراسة واهم النتائج
١	الحمود وقاقيش	١٩٩٣	تفسير التباين بين ضريبة الدخل المعلنة والمعدلة في الشركات المساهمة، وتوصلت إلى ان أسباب التباين تعود إلى الرغبة في التهرب والى عدم إلمام المكلفين بنصوص قانون الضريبة وغموض مواد قانون ضريبة الدخل .
٢	حافظ	١٩٩٦	دور الإجراءات الرقابية والقواعد المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي والتجنب الزكوي في السعودية وتوصلت إلى ان موظفي مصلحة الزكاة والدخل يطبقون التعليمات الخاصة بالدائرة والتي تتماشى مع القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، وان مكاتب المراجعة المحاسبية ملتزمون بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية وان هذه المكاتب تقوم بالالتزام بتطبيق قانون الدخل والزكاة وان وجود الثغرات وعدم فهم القانون تساعد على حدوث التهرب.
٣	خشارمة	١٩٩٧	الأسباب التي تدفع أصحاب المهن الحرة للتهرب من ضريبة الدخل هي ارتفاع نسبة الضريبة على المكلفين، وعدم عدالة النظام الضريبي.
٤	الخضور	١٩٩٩	قياس حجم التهرب من ضريبة الدخل في الأردن، توصلت إلى تقدير حجم التهرب من الضريبة في الأردن وقد بلغ (٢٧١,٧) مليون دينار خلال الفترة (١٩٧٦ – ١٩٩٧)، ويزداد التهرب كلما فرضت الحكومة ضرائب أعلى.

الرقم	الباحث	سنة النشر	ملخص الدراسة واهم النتائج
٥	أبو نصار والمبيضين	٢٠٠٠	العوامل والأسباب التي تزيد التهرب الضريبي وخاصة في بنود الإيرادات والنفقات ومعادلة التصنيع ، وتوصلت إلى ان التهرب يحدث في التلاعب في قيمة الإيرادات والمصاريف وان اسباب التهرب تعود إلى عدم صرامة العقوبات المطبقة وشعور المكلف بعدم عدالة النظام الضريبي.
٦	خشارمة	٢٠٠٢	مدى التوافق بين قانون ضريبة الدخل مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، وتوصلت إلى وجود التوافق بين القانون والمبادئ المحاسبية وان هناك عدم توافق في بعض المبادئ مثل مبدأ الاستمرارية والفترة المحاسبية.
٧	بطاينة	٢٠٠٣	الأسباب التي تدفع أصحاب المهن الحرة للتهرب من ضريبة الدخل في محافظة اربد، تعود إلى الظروف الاقتصادية وعدم كفاية العقوبات على المتهربين والى ارتفاع نسبة الضريبة المفروضة على المكلفين.
٨	محرم	٢٠٠٤	بناء نموذج للرقابة الضريبية للحد من التهرب الضريبي وتوصلت إلى ان على الفاحص الضريبي إجراءات يجب اتخاذها عند قيامه بفحص حسابات المكلف وان أسباب التهرب تعود إلى شعور المكلف بعدم عدالة النظام الضريبي وعدم تطبيق العقوبات المنصوص عليها بالقانون وكذلك التلاعب بطرق تسعير المخزون السلعي ومعادلة التصنيع.

الرقم	الباحث	سنة النشر	ملخص الدراسة واهم النتائج
٩	Ronen and Aharoni	١٩٨٩	تأثير ضريبة الدخل على اختيار المبادئ المحاسبية المتبعة في اختيار سياسة تقييم المخزون والاستهلاك ، وتوصلت إلى ان هناك تبايناً في الرأي بين إدارة الشركة والمساهمين في لإظهار الأرباح وبينت ان إدارة الشركة تعمل على اختيار البديل المحاسبي المناسب لاظهار أرباح عالية بعكس المساهمين الذين يريدون إظهار أرباح منخفضة لتقليل الضريبة المدفوعة.
١٠	Brealey and Myers	١٩٩٢	تأثير الاقتراض على العبء الضريبي، وتوصلت إلى ان الاقتراض يؤدي إلى تخفيض العبء الضريبي بسبب الفوائد المترتبة على الاقتراض.
١١	Gunther	١٩٩٢	اختيار الشكل القانوني للشركة الذي يقلل من الأعباء الضريبية،وتوصلت إلى ان الشركات المساهمة تتحمل تكاليف اقل من شركات الأشخاص وتحاول الشركات المساهمة التجنب ضريبيا لتقليل الضريبة التي تدفعها
١٢	Cushing and Leclere	١٩٩٢	العوامل المؤثرة في طريقة اختيار تكلفة مخزون آخر المدة وذلك لتخفيض الضريبة المستحقة، وتوصلت إلى ان الشركات تقوم باختيار طرق تسعير المخزون بصورة تحقق للشركة الوفر الضريبي.
١٣	Bonner, Dovis and Jackson	١٩٩٢	تقديم النصح والإرشاد إلى خبراء التخطيط الضريبي للتعامل مع عملائهم، وتوصلت إلى ان خبراء التخطيط الضريبي عليهم تحليل المشاكل التي تواجه العميل وتقديم النصح والإرشاد له ، واختيار البديل المحاسبي الأفضل لتحقيق الوفر الضريبي لعملائهم ودفع ضريبة اقل .

الرقم	الباحث	سنة النشر	ملخص الدراسة واهم النتائج
١٤	McManus	١٩٩٩	أسباب انخفاض الإيرادات في الموازنة الأمريكية، وتوصلت إلى ان انخفاض الإيرادات يعود إلى التهرب وعدم وجود عدالة في النظـام الضريبي المطبق.
١٥	Raymond	١٩٩٩	العلاقة بين التهرب من ضريبة الدخل وسياسة ضـريبة الـدخل، وتوصلت إلى ان عملية التهرب تزداد إذا فرضت الحكومة ضـريبة أعلى وانه يجب إصلاح النظام الضريبي.
١٦	ShungLin	٢٠٠٠	أسباب انخفاض الإيرادات في الموازنة الصينية نتيجة لعدم وجـود العدالة في النظام الضريبي .
١٧	Peduell and Kathryn	٢٠٠٠	تأثير المحاسبة على قرارات المحاكم في حـال وجـود حسـابات وامكانية تطبيق المبادئ المحاسبية لتحديد الدخل، وتوصلت إلـى ان الشركات التي تستخدم السجلات المحاسبية والتي تطبـق المبـادئ المحاسبية أل (GAAP) ويكون لديها نزاع مع الضـريبة تكسـب القضايا المرفوعة ضد الضريبة.
١٨	Smith and Howard	٢٠٠٠	اختلاف الطرق المستخدمة للمحاسبة المالية والمستخدمة للمحاسـبة الضريبية وتأثيرها على تقدير الضريبة، وتوصلت إلى انـه يوجـد تأثير لاختلاف الطرق المحاسبية المستخدمة على حجـم الضـرائب المفروضة

الرقم	الباحث	سنة النشر	ملخص الدراسة واهم النتائج
١٩	Forest and Adam	٢٠٠١	دور الإدارة الضريبية في سلوك المكلف للحد من التهرب الضريبي، وتوصلت إلى ان تبسيط النظام الضريبي يساعد على إدراك المكلف بالعدل والالتزام ، وإذا كانت الطرق التي تستخدمها سلطات الضريبة معقدة تخلق لدى المكلف الشعور بالخوف وهذا يساعد على التهرب .
٢٠	Mantzke and Lewiston	٢٠٠١	استخدام التخطيط الضريبي لدفع ضريبة اقل ، وتوصلت إلى ان الشركات تقوم بالاستفادة من اختلاف طرق التقدير من ولاية لأخرى في أمريكيا لتخفيض العبء الضريبي .
٢١	Hobbs	٢٠٠٢	استخدام التخطيط الضريبي لدفع ضريبة اقل ، وتوصلت إلى انه يجب ممارسة التخطيط الضريبي من قبل المصارف التجارية بهدف التهرب الضريبي ،
٢٢	Richard and Saadtmand	٢٠٠٥	اثر عائد الدخل الحكومي وقياس معدل التهرب على ضريبة الدخل الإجمالي، وتوصلت إلى ان التدقيق المستمر من الضريبة يقلل من فرص التهرب وكذلك يجب مراجعة السياسات الضريبية المطبقة في الولايات المتحدة .

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

١ – هذه الدراسة تبحث في دور الإجراءات الرقابية الضريبية والقواعد والمبادئ المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي في الأردن، بينما جاءت الدراسات السابقة لتركز على أسباب التهرب الضريبي لدى الشركات والبنوك وأصحاب المهن المختلفة والأفراد بمختلف فئاتهم.

٢ – شملت هذه الدراسة مجموعتين كانت الأولى المحاسبين القانونيين العاملين في مكاتب تدقيق الحسابات، وتمثلت المجموعة الثانية في مقدري دائرة ضريبة. وذلك لإعتقاد الباحث بأن هـذه الفئات من مدققي الحسابات تشرف على العمليات المحاسبية التي تعدها المنشآة والتدقيق عليهـا وإعداد الحسابات الختامية، والمصادقة عليها ليتم تقديمها إلى المجموعة الثانيـة وهـي دائـرة ضريبة الدخل، والتي بدورها أيضا تُجري عمليات التدقيق وتنفيذ إجـراءات الفحـص والقيـام بالرقابة الضريبية، وذلك لتحديد مقدار الضريبة التي سيقوم بدفعها المكلف.

٣ – تحدثت هذه الدراسة عن الإجراءات الرقابية التي يقوم بتطبيقها المقـدر وكـذلك القواعـد والمبادئ المحاسبية التي يعتمدها مقدر الضريبة عند قيامه بتدقيق حسابات الشركات المختلفـة، وكذلك بحثت هذه الدراسة في مدى التزام المقدر بتطبيق قانون ضريبة الدخل فـي الحـد مـن التهرب الضريبي في الأردن، بينما تحدثت بعض الدراسـات السـابقة عـن دور الإجـراءات والقواعد المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي والتجنب الزكوي في السعودية في ظل قانون دخل وزكاة مطبق فقط في السعودية ويختلف عن النظام الضريبي المطبق في الأردن.

٤ – ركزت هذه الدراسة على إبراز أثر تطبيق المبادئ والإجراءات المحاسبية في الواقع العملي والمطبقة فعليا، وأيضا لتسليط الضوء على التوافق الموجود ما بـين قـانون ضـريبة الـدخل والمبادئ المحاسبية.

٥ – تحدثت هذه الدراسة عن الثغرات التي يمكن أن يتجاوزها المكلف من خلال القانون أو المبادئ المحاسبية وإبرازها ووضعها أمام المّشرع الأردني، وخاصة بعد صدور القانون المعدل المؤقت لضريبة الدخل الجديد رقم (٣١) لسنة (٢٠٠٤) وقانون الشركات المؤقت رقم (٤٠) لسنة (٢٠٠٤)، بينما تحدثت بعض الدراسات السابقة عن بعض جوانب التهرب في بعض بنود المصاريف والإيرادات وإستخدام المبادئ المحاسبية وكذلك استخدام التخطيط الضريبي في التهرب الضريبي، وتتحدث الدراسات السابقة أيضا عن أسباب إنخفاض الإيرادات في موازنة الدولة.

٦ – تحدثت هذه الدراسة عن ان لمدقق الحسابات دوراً مهماً فعالاً في الحد من التهرب الضريبي وكذلك تحدثت عن دور المقدر في هذا المجال، وإن أي دور للمقدر أو مدقق الحسابات في الضلوع في التهرب الضريبي فإن ذلك يعرضهم للعقوبات وإلى المساءلة القانونية التي قد تصل إلى السجن كما جاءت في القانون.

٧ – يوجد تشابه في بعض بنود الدراسات السابقة لبعض جوانب الدراسة الحالية، وحسب علم الباحث لا توجد دراسة سابقة بحثت في موضوع هذه الدراسة بشكل واف وشامل.

فرضيات الدراسة

إستناداً إلى ما سبق فإن الباحث يطرح الفرضيات التالية وغايته التحقق والتثبت منها وهي:-

١ - لا يلتزم مدقق الحسابات بمعايير التدقيق الدولية عند قيامه بعملية التدقيق للشركات الأردنية للحد من التهرب الضريبي.

٢ - لا يلعب مدقق الحسابات دوراً هاماً في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في الشركات الأردنية للحد من التهرب الضريبي.

٣ - لا يقوم مدقق الحسابات بالتأكد من توفر أدلة وقرائن الإثبات، عند قيامه بعملية التدقيق للشركات الأردنية للحد من التهرب الضريبي.

٤ - لا يقوم مدقق الحسابات بالتأكد من ملاءمة المعلومات المحاسبية المستخرجة من دفاتر الشركات الأردنية للواقع الفعلي للحد من التهرب الضريبي.

٥ - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات الضريبية التي يقوم بها مدققي الحسابات ووجود الثغرات في قانون ضريبة الدخل.

٦- لا يقوم مقدري ضريبة الدخل بتطبيق قانون ضريبة الدخل للحد من التهرب الضريبي.

٧- لا يقوم مقدري ضريبة الدخل بتطبيق الإجراءات الرقابية للحد من التهرب الضريبي.

٨ - لا يقوم مقدري ضريبة الدخل بتطبيق القواعد المحاسبية للحد من التهرب الضريبي.

٩ - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات الضريبية التي يقوم بها مقدري ضريبة الدخل ووجود الثغرات في قانون ضريبة الدخل.

١٠- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين مدققي الحسابات ومقدري ضريبة الدخل فيما يتعلق بتعقيد الإجراءات الضريبية ووجود الثغرات بالقانون في الحد من التهرب الضريبي.

الفصل الرابع
منهجية الدراسة

يتكون هذا الفصل مما يلي :

- اساليب جمع البيانات
- تطوير اداة الدراسة
- التعريف باداة الدراسة
- مجتمع الدراسة
- عينة الدراسة
- الاختبارات الخاصة باداة القياس
- الاساليب الاحصائية المستخدمة في تحليل البيانات
- خصائص عينة الدراسة

منهجية الدراسة

يحتوي هذا الفصل توضيحاً لمنهجية الدراسة المتبعة، بحيث يحتوي على أسلوب جمع البيانات، ومنهجية تطوير أداة الدراسة، والتعريف بها، ومجتمع الدراسة، وعينة الدراسة،والاختبارات الخاصة بأداة الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، ثم يناقش بشكل مفصل، وشامل خصائص عينة الدراسة.

٤ – ١: أساليب جمع البيانات

إعتمد الباحث في جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة على بيانات ثانوية، وأخرى أولية، وقد إشتملت المصادر الثانوية على الكتب، والمقالات، والدراسات المنشورة، ورسائل الماجستير، والقوانين، والأنظمة من أجل توضيح المفاهيم المتعلقة بالدراسة، وبيان متغيرات الدراسة. وأسبابها، وتأثيرها، ومن أجل وضع الفرضيات.

تصنف هذه الدراسة على أنها دراسة ميدانية لجمع البيانات الأولية، ولإختبار الفرضيات تم إستخدام أُسلوب الإستبانة، حيثُ تم تصميم نموذجين من الإستبانة، تم صياغة فقراتها بالإعتماد على المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق، والإطار النظري ذي العلاقة، كما قام الباحث بإجراء المقابلات الشخصية مع عدد من مُدققي الحسابات، ومُقدري ضريبة الدخل بهدف الإطلاع على واقع واجراءات التدقيق والتقدير، وتكوين الإنطباعات حول موضوع التهرب الضريبي، ومناقشة جوانب الإستبانة، وتوضيح بعض النقاط التي كان لهم إستفسارات حولها.

٤ – ٢ تطوير اداة الدراسة

إنطوت عملية تطوير الاستبانة على عدة خطوات حتى وصلت الى ما هي عليه في هذه الدراسة، وتتلخص هذه الخُطوات بما يلي:

١ – إستعراض الأدبيات المتعلقة بالحد من التهرب الضريبي، والإطار النظري الذي انتهى إليه الباحثون، والقوانين، والتشريعات الأردنية.

٢ – بعد ان تم إعتماد أبعاد الدراسة جميعها المتعلقة بالحد من التهرب الضريبي قام الباحث بتبويب أسئلة الإستبانة حيث قام مع المُشرف بمراجعتها للتاكد من شموليتها، وتغطيتها لجوانب الدراسة الاساسية.

٣ – بعد ظهور العناصر الاولية التي شكلت البناء الأولي للاستبانة، قام الباحث بعرضها على مُختصين للتأكد من تغطيتها، وشُموليتها لجوانب الموضوع الأساسية، ولزيادة القدرة على فهمها، وتطبيقها، ووضوحها، وإزالة الغموض عن عناصرها، وذلك على مرحلتين:

أولاً: عرض أداة الدراسة على ثلاثة وعشرين من الأساتذة الأكاديميين في كل من جامعة اليرموك، والجامعة الأردنية، والجامعة الهاشمية، وجامعة اربد الخاصة، وجامعة العلوم التطبيقية، وجامعة الزيتونة من أقسام المحاسبة، والعلوم المالية والمصرفية حيث تم الأخذ بملاحظاتهم، وتعديل أداة الدراسة بموجبها.

ثانياً: بعد تعديل ملاحظات المرحلة الأولى تم عرضها للتحكيم مرة أخرى حيث تم عرضها على نائب رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين السابق، وعضو أخر في جمعية المحاسبين كمهنيين مُختصين في التدقيق الخارجي، وكذلك تم عرضها على رئيس قسم تدقيق الشركات المساهمة، ومدير مديرية كبار المكلفين في دائرة ضريبة الدخل كمهنيين مختصين في

عملية التقدير التي يقوم بها مقدر ضريبة الدخل، وكذلك عرضها على ستة من الأساتذة الأكاديميين في كل من جامعة اليرموك، والجامعة الأردنية، وجامعة إربد الخاصة، من أقسام المحاسبة، والعلوم المالية والمصرفية حيثُ تم الآخذ بملاحظاتهم، وتم إبداء بعض الملاحظات عُدلت بموجبها. ويبين الملحق رقم(٣) قائمة بأسماء السادة المحكمين واماكن عملهم، ويبين الملحق رقم (١) أداة الدراسة الخاصة بمدققي الحسابات ومقدري ضريبة الدخل بشكلها النهائي.

٤ – ٣ التعريف بأداة الدراسة

تتكون اداة الدراسة من نموذجيين من الاستبانة كما يلي:

النموذج الاول لأداة الدراسة (استبانة مدقق الحسابات)

يتكون هذا النموذج من الخصائص الديمغرافية عن مدقق الحسابات، ويتضمن أسئلة عن العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المؤهل المهني، الخبرة العملية في مجال التدقيق، وارتباط المدقق بمكاتب تدقيق خارجية.

وسبعة أجزاء أُخرى تتمثل فيما يلي:

اولاً: ويحتوي على ثمانية أسئلة تتعلق بمدى إلتزام مدقق الحسابات بمعايير التدقيق الدولية.

ثانياً: ويحتوي على ستة أسئلة تتعلق بأثر الرقابة الداخلية على المعلومات المحاسبية المستخرجة.

ثالثاً: ويحتوي على سبعة أسئلة تتعلق بأثر توفر أدلة وقرائن الإثبات على المعلومات المحاسبية.

رابعاً: ويحتوي على خمسة أسئلة تتعلق بملائمة المعلومات المحاسبية المستخرجة من الدفاتر للواقع.

خامساً: ويحتوي على خمسة أسئلة تتعلق بالمركز المالي ومدى مطابقته للمعايير الدولية.

سادساً: ويحتوي على أربعة أسئلة تتعلق بالمعايير والحسابات الختامية ومدى صحة نتائجها.

سابعاً: ويحتوي على ثمانية أسئلة تتعلق بتعقيد الإجراءات الضريبية ووجود الثغرات فـي قـانون ضربة الدخل التي تساعد في حدوث التهرب الضريبي.

وقد إشتمل أيضا هذا النموذج على سؤال مفتوح لأي إقتراحات، أو إجراءات يراها المستجيب مهمة، وتؤثر على الحد من التهرب الضريبي، ولم ترد في بنود أسئلة الاستبانة.

النموذج الثاني لأداة الدراسة (إستبانة مقدر ضريبة الدخل)

يتكون هذا النموذج من المتغيرات الديمغرافية عن مقدري ضريبة الدخل في قسـم الشـركات المساهمة ومديرية كبار المكلفين ومقدري ضريبة دخل اربد، ويتضمن أسئلة عن العمر، المؤهـل العلمي، التخصص العلمي، الخبرة العملية في مجال التدقيق .

وخمسة أجزاء تتمثل فيما يلي:

اولاً: ويحتوي على ثلاث وعشرين سؤالا تتعلق بمدى إلتزام مقدر ضريبة الدخل بتطبيق القانون.

ثانياً: ويحتوي على أربعة عشر سؤالا تتعلق بالإجراءات الرقابية التي يقوم بها المقدر.

ثالثاً: ويحتوي على ستة أسئلة تتعلق بالقواعد المحاسبية التي يقوم بتطبيقها المقدر.

رابعاً: ويحتوي على خمسة أسئلة تتعلق بالمبادئ المحاسبية التي يقوم بتطبيقها المقدر.

خامساً : ويحتوي على ثمانية أسئلة تتعلق بتعقيد الإجراءات الضريبية ووجود الثغرات في قـانون ضريبة الدخل التي تساعد في حدوث التهرب الضريبي.

وقد اشتمل أيضا هذا النموذج على سؤال مفتوح لأي إقتراحات، أو إجراءات يراها المستجيب مهمة، وتؤثر على الحد من التهرب الضريبي، ولم ترد في بنود أسئلة الإستبانة.

أعطيت هذه الأسئلة مقياسا مكونا من خمس درجات (١ – ٥) من الإجابات حسب مقياس ليكرت الخماسي وتعني الدرجة (١) لا أوافق بشدة وإطلاقا، والدرجة (٢) لا أوافق ونادرا، والدرجة (٣) محايد وأحيانا، الدرجة (٤) أوافق وغالبا الدرجة (٥) أوافق بشدة ودائما، وتم إعطاء الدرجات نسب مدى (٠ – ٢٠%)، (٢١ – ٤٠%)، (٤١ – ٦٠%)، (٦١ – ٨٠%) ، (٨١-١٠٠%) على التوالي.

وفي ظل غياب توزيع معياري تم تقسيم الأوساط الحسابية إلى ثلاث فئات: (١- أقل من ٢,٥) تعني مستوى متدنياً، (من ٢,٥ – أقل من٣,٥) تعني مستوى متوسط، (من ٣,٥ – ٥) تعني مستوى عالياً.

أما الإنحراف المعياري فيعتبر مقبولا عند النقطة (٥٠ %) من الوسط الحسابي (الإنحراف المعياري / الوسط الحسابي) فإذا تجاوز (٥٠ %) من الوسط الحسابي يعني وجود تشتُت في الإجابات أما إذا كان أقل من (٥٠%) من الوسط الحسابي يعني تقارب إجابات عينة الدراسة، وعدم وجود تشتت في الإجابات.

وقد تم في هذه الدراسة الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بموضوع الدراسة عن طريق توزيع إستبانات على مكاتب تدقيق الحسابات ومقدري ضريبة الدخل عينة الدراسة وقد إحتوت هذه الإستبانة في البداية توضيح لهدف الدراسة من أجل تعريف معبئ الإستبانة بالغرض منها ومن ثم بعض الأسئلة المتعلقة بالخصائص الديمغرافية. وبعد ذلك الأسئلة التي تخص موضوع الدراسة وبعدها تم جمع واسترداد الاستبانة بعد التأكد من الإجابة عليها من قبل عينتي الدراسة.

٤ – ٤ مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من فئتين:

أولاً: مدققي الحسابات المزاولين، والمسجلين لدى جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، ويعملون في مكاتب تدقيق مرخصة من قبل الجمعية، ومن واقع سجلات الجمعية، ويبين الملحق رقم (٢) ان عدد هذه المكاتب (١٨٩) مكتبا يعمل فيها (٥٤٤) محاسبا مصنفة فئاتهم كما يلي:

جدول رقم (٢)

توزيع المدققين حسب فئاتهم*

فئة المدقق	فئة (ا)	فئة (ب)	فئة (ج)
العدد	٥٠٩	٢٧	٨

* المصدر: جمعية مدققي الحسابات الأردنيين، دليل المدقق، عمان،٢٠٠٥، ص (٢١-١٢٣).

يبين الجدول السابق إن هناك (٥٠٩) مدققا يحملون ترخيصاً من الفئة (أ)، و(٢٧) مدققا يحملون ترخيصاً من الفئة (ب)، (٨) مدققين يحملون ترخيصاً من الفئة (ج).

ولا بُد من الإشارة إلى أن هناك عدداً من المدققين المرخصين والمسجلين لدى الجمعية غير ممارسين للمهنة في الوقت الحاضر بسبب وجودهم خارج البلاد أو معلق عضويته أو موقوف عن العمل أو متوفى، أو ممن يعملون لدى المؤسسات الحكومية أو الشركات الخاصة، وبناء على ما سبق فإن مجتمع الدراسة يتكون مما يلي:

عدد المدققين المجازين الذين يحملون رخصة من الفئات أ ، ب ، ج	٥٤٤ مدققا
يطرح : عدد المدققين الذين يحملون رخصة فئة (ب)	٢٧ مدققا
يطرح : عدد المدققين الذين يحملون رخصة فئة (ج)	٨ مدققين
يطرح : عدد المدققين الذين يعملون خارج البلاد من الفئة (أ)	٥١ مدققا
يطرح : عدد المدققين معلقة أمورهم من الفئة (أ)	٦٢ مدققا
يطرح : عدد المدققين الذين لا يمارسون المهنة من الفئة (أ)	١٩ مدققا
يطرح : عدد المدققين المتوفين من الفئة (أ)	٣٦ مدققا
يطرح : عدد المدققين الذين يعملون في مؤسسات وشركات حكومية وخاصة من الفئة (أ).	٥٦ مدققا
عدد المدققين الذين تم اختيار العينة من بينهم	**٢٨٥ مدققا**

أما بالنسبة إلى عدد المكاتب التي يسمح لها بمزاولة المهنة فهي (١٦٦) مكتبا بعد ان تم إستبعاد المكاتب الموقوفة عن العمل حيث بلغت (١٤) مكتب، ومكاتب أصحابها متوفين بلغ عددها(٩).

ثانيا: المقدرين الذين يعملون في ضريبة الدخل والذين لهم علاقة مباشرة بموضوع الدراسة التي أجراها الباحث، وبلغ عددهم (٨١) مقدراً موزعين كما يلي:

جدول رقم (٣)

توزيع المقدرين حسب مراكز عملهم

مكان العمل	قسم الشركات المساهمة	مديرية كبار المكلفين	مديرية دخل اربد
عدد المقدرين	18	20	43

يتبين من الجدول رقم (٣) إن هناك (١٨) مقدراً يعملون في قسم الشركات المساهمة في ضريبة الدخل / المركز الرئيسي، و (٢٠) مقدراً يعملون في مديرية كبار المكلفين / المركز الرئيسـي، ويعود إختيار هذه العينة من مقدري ضريبة الدخل في هذه المديريات ، لأنه يتم إختيار المقدرين في هذه المديريات وفقاً لأسس ومعايير تضمن من خلالها إختيار المقدرين الـذين يتمتعـون بـالخبرة والدراية والإلمام بالمحاسبة والقانون بدرجة تمكنهم من العمل كخبراء في عمليـة التقـدير، وفـي التعامل مع المكلفين، بشكل يعكس الصورة الحضارية والمشرقة لدائرة ضريبة الـدخل، و(٤٣) مقدراً يعملون في ضريبة دخل إربد وتم اختيار هذه الفئة لسهولة الوصول اليها. وقد تـرجم ذلـك بحصول دائرة ضريبة الدخل على جائزة جلالة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية للدورة الثانية على التوالي،عامي ٢٠٠١،٢٠٠٦.

٤ – ٥ عينة الدراسة

تم إختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة حيثُ بلغ عدد أفراد العينة (١٤٢) مـن مـدققي الحسابات في مكاتب تدقيق الحسابات، وقد تم توزيع (١٤٢) إستبانة، وتم إسترداد (١٢١) إستبانه، أُستثنيت منها (١٠) إستبانات كانت غير صالحة للتحليل، وبهذا تكون نسبة الإستجابة (٧٨,٢%) من

عدد الإستبانات التي وزعت على مدققي الحسابات في مكاتب تدقيق الحسابات والبالغ عددها (١٦٦) مكتباً، وهي نسبة مقبولة لأغراض التحليل في الدراسات الإجتماعية.

اما فيما يتعلق بعينة مقدري ضريبة الدخل فقد تم أخذ جميع أفراد العينة من مجتمع الدراسة وعددهم (٨١)، ويبين الجدول رقم (٦) التالي عدد الإستبانات المستردة، ونسبة الإستجابة موزعة على الأقسام الثلاثة الموجودة في دائرة ضريبة الدخل.

جدول رقم (٤)

عينة الدراسة من المقدرين حسب نسبة الإستجابة

المديرية	العينة	الاجابات المستلمة	نسبة الرد
الشركات المساهمة	18	17	% 94.4
كبار المكلفين	20	20	% 100
دخل اربد	43	39	% 90.7
المجموع	**81**	**76**	**% 93.83**

يبين الجدول رقم (٤) أن عدد مفردات العينة (٨١) مقدراً من مختلف المديريات، وتم توزيع الاستبانة على المقدرين، وتم استرداد (٧٦) استبانة، وبهذا تكون نسبة الاستجابة (٩٣,٨٣ %) من عدد الاستبيانات التي وزعت على مقدري ضريبة الدخل.

٤ – ٦ الإختبارات الخاصة بأداة القياس

أولاً: صدق الأداة

تهدف هذه العملية إلى التأكد من أن الأداة التي تم إستخدامها في هذه الدراسة تقيس فعلياً ما ينبغي قياسه (Sekaran, 2003)، ومن إختبارات الصدق التي تم استخدامها في هذه الدراسة:

الصدق الظاهري (Face Validity): وهي عملية التأكد من ان العبارات التي تحتويها أداة الدراسة يمكن إن تؤدي إلى جمع البيانات بدقة (Sekaran, 2003). ولتحقيق ذلك قام الباحث بعرضها على مجموعة من المختصين الأكاديميين، والمهنيين وذلك للتعرف على درجة وضوح العبارات المستخدمة، وسهولتها، وشمولها لموضوع الدراسة، وقام الباحث بالتعديل المطلوب على الفقرات التي كانت تعاني من صعوبة في الفهم.

ثانياً: ثبات الأداة (Reliability)

يقصد بثبات الأداة إمكانية الحصول على نفس البيانات عند إعادة الدراسة باستخدام أداة الدراسة نفسها على الأفراد أنفسهم في ظل ظروف واحدة (Sekaran, 2003)، وقام الباحث بقياس ثبات الأداة الأولى (استبانة مدقق الحسابات) بعد تقسيمها إلى سبعة أجزاء كما جاء سابقاً. وقام الباحث كذلك بقياس ثبات الأداة الثانية (إستبانة مقدر ضريبة الدخل) بعد تقسيمها إلى أربعة أجزاء كما جاء سابقاً.

وتم التأكد من ثبات أداة القياس بإستخدام مقياس الإتساق الداخلي كرونباخ آلفا (Cronbach Alpha) لإجابات عينة الدراسة التي تم الحصول عليها، وتعد القيمة المقبولة إحصائيا لهذا المقياس

(٦٠%) فاكثر (Sekaran, 2003). وكلما كانت قيم كروبناخ آلفا عالية، كانت درجة الاتساق الداخلي عالية ومقبولة ومؤشراً على ثبات أداة الدراسة.

وبتحليل البيانات تبين أن نتيجة ثبات الفقرات عالٍ جداً، ويدل ذلك على ثبات عالٍ لفقرات الإستبانة كما يظهر في الجدول رقم (٥) وجدول رقم (٦). ولإغراض التحليل تم دمج الجزء الأول والخامس مع بعضهما تحت عنوان "مدى إلتزام مدقق الحسابات بمعايير التدقيق الدولية"، وتم دمج الجزء الرابع والسادس مع بعضهما تحت عنوان "ملاءمة المعلومات المحاسبية المستخرجة من الدفاتر للواقع" في إستبانة مدقق الحسابات.

جدول رقم (٥)

معامل الاتساق الداخلي كرونباخ آلفا لأداة الدراسة الأُولى (مدقق الحسابات)

البعد	معامل الاتساق الداخلي كرونباخ آلفا
مدى التزام مدقق الحسابات القانوني بمعايير التدقيق الدولية	٠,٦٠٠٤
اثر الرقابة الداخلية على المعلومات المحاسبية المستخدمة	٠,٦٥٢١
اثر توفر أدلة وقرائن الإثبات على المعلومات المحاسبية	٠,٧٣٦٢
ملائمة المعلومات المحاسبية المستخرجة من الدفاتر للواقع	٠,٦٠١٢
تعقيد الإجراءات ووجود الثغرات في القانون تساعد في حدوث التهرب	٠,٦١٧١
الاتجاه العام	**٠,٦٤١٤**

جدول رقم (٦)

معامل الاتساق الداخلي كرونباخ آلفا لأداة الدراسة الثانية (مقدري ضريبة الدخل)

البعـــــــــــــد	معامل الاتساق الداخلي كرونباخ آلفا
إلتزام المقدر بتطبيق قانون ضريبة الدخل	٠,٧٦٤٢
الإجراءات الرقابية التي يقوم بها المقدر	٠,٨١٨٢
القواعد المحاسبية التي يقوم بتطبيقها المقدر	٠,٧٠٩٦
تعقيد الإجراءات ووجود الثغرات في القانون تساعد في حدوث التهرب	٠,٦٨٥٢
الاتجاه العام	**٠,٧٤٤٣**

يلاحظ من الجدولين السابقين (٥) و(٦)، بان معامل الاتساق الداخلي لابعاد الدراسة لكل من استبانه مدققي الحسابات القانونيين واستبانة مقدري دائرة ضريبة الدخل كان اكثر مـــن (٦٠%)، وهذا يدل على وجود اتساق داخلي مقبول لابعاد الدراسة.

٤ – ٧ الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

لقد تم الاستفادة من برنامج الحزم الإحصائية للـــعلوم الاجتماعيـــة (Statistical Package For Social Sciences (SPSS)) في تحليل البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة، ونظرا لان اختبار الأسلوب المـــلائم فـــي التحليل يعتمد بشكل رئيس على نوع البيانات المراد تحليلهـــا، فقـــد أستخدمت عدة أساليب إحصائية من أجل توظيف البيانات التي تم الحصول عليها لتحقيـــق أهـــداف

الدراسة، وفيما يلي أهم الأساليب التي تم إستخدامها، ومبررات إستخدام كلاً منها (Henderson and Fisher, 1993, P.15):

١ – الأساليب الإحصائية الوصفية (Descriptive Statistical Techniques): تم إستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية بشكلٍ عام بهدف الحصول على قراءات عامة عن خصائص، وتركيبة عينة الدراسة، وتوزيعها، كما تم إستخدامها بهدف إجراء المقارنة بين المجموعات المختلفة التي تُشكل عنة الدراسة، ومن الأساليب الإحصائية الوصفية التي تم إستخدامها: إستخدام التوزيع التكراري (Distribution Frequency)، والنسب المئوية (Percentages)، والوسط الحسابي (Mean) وهو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي أُستخدم من أجل تحديد نسبة الإلتزام من قبل مدقق الحسابات لكل بند من بنود الاستبانة، وعليه يتم تصنيف بنودها حسب درجة أهميتها وفقاً لمتوسطاتها الحسابية، كما تم إستخدام الإنحراف المعياري (*Standard Deviation*) الذي هو أحد مقاييس التشتت لقياس تشتُت الإجابات حول المتوسطات الحسابية لبنود الإستبانة المختلفة.

٢ – اختبار (ت) للعينة المفردة (One Sample T–Test) : يتم استخدام هذا الاختبار لمقارنة الأوساط الحسابية لعينة الدراسة بقيمة وسط حسابي مرجح، إذ يتم احتساب قيمة (T) واستخراج مستوى دلالتها، ونظرا لان مقياس الدراسة للاتجاهات كان خماسيا فان قيمة الوسط المرجح الذي تم المقارنة به هو (٣)، فإذا كانت قيمة الدلالة اقل من أو تساوي قيمة الدالة (٠,٠٥) فان هنالك فروقات جوهرية دالة إحصائيا عن الوسط المرجح. وقد تم إستخدام هذا الإختبار في إختبار الفرضيات من (١ – ٩).

٣ – اختبار (ت) للعينات المستقلة (Independent Sample T–Test): يتم استخدام هذا الإختبار عند المقارنة بين عينتين مستقلتين تكون بيانات أحدهما في صورة رتيبة، والأخرى في

صورة عددية حيث يعد من الإختبارات المعلمية القوية (Parametric Test)، ويعتمد هذا الإختبار في عملية المقارنة على المتوسطات الحسابية بحيث يكون التفوق في درجة الممارسة للمجموعة التي تحصل على المتوسط الأعلى، ونظراً لتوفر البيانات التي تتناسب مع هذا التحليل فقد تم إستخدام هذا الإختبار حيث يرى الباحث أنه الإختبار الأمثل، وإنطلاقاً من ذلك فقد إستخدم الباحث هذا الإختبار لمعرفة فيما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهة نظر مدققي الحسابات، ومقدري دائرة ضريبة الدخل في ما يتعلق بدور الإجراءات والقواعد المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي. وقد تم إستخدام هذا الإختبار في إختبار الفرضية العاشرة.

٤- ٨ خصائص عينة الدراسة

يبين الجدول رقم (٧) الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة من مدققي الحسابات ومقدري ضريبة الدخل، وسيتم تناول هذه الخصائص لكل عينة بالتفصيل كما يلي:-

أولاً: العمر

يبين الجدول رقم (٧) توزيع عينة الدراسة مدققي الحسابات حسب العمر، وقد أشارت النتائج إلى أن غالبية مدققي الحسابات (٦١,٣%) تتراوح أعمارهم بين (٤٥) سنة فما فوق، بينما مثلت الفئة العمرية (٣٥-٤٥) سنة نسبة (٣٠,٦%) من أفراد العينة، أما نسبة مدققي الحسابات الذين أعمارهم تقل عن (٣٥) سنة قد بلغت (٨,١%) من عينة الدراسة، ولا يوجد بين مدققي الحسابات من تقل أعمارهم عن (٢٥) سنة. من خلال هذه النتائج يلاحظ ان غالبية مدققي الحسابات هم في أعمار ناضجة تؤهلهم من تقييم العملاء من عدة نواح وخاصة في مجال موضوع دراستنا وهو دور الإجراءات الرقابية والقواعد المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي بشكل دقيق ومثالي، حيث

جدول رقم (7)
الخصائص الديمغرافية

الخصائص الديمغرافية	مدقق الحسابات			مقدر ضريبة الدخل		
العمر	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المتجمعة	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المتجمعة
اقل من 25 سنة	0	0	0	0	0	0
من 25 الى اقل من 35 سنة	9	8.1	8.1	19	25%	25%
من 35 الى اقل من 45 سنة	34	30.6	38.7	42	55%	80%
من 45 سنة فاكثر	68	61.3	100	15	20%	100
المجموع	111		100	76		100
المؤهل العلمي						
دبلوم	0	0	0	1	1.3	1.3
بكالوريوس	85	76.6	76.6	62	81.6	82.9
ماجستير	17	15.3	91.9	11	14.5	97.4
دكتوراة	9	8.1	100	2	2.6	100
المجموع	111		100	76		100
موضوع التخصص						
محاسبة	98	88.3	88.3	66	86.8	86.8
احد فروع العلوم الادارية	8	7.2	95.5	3	3.9	90.7
قانون	5	4.5	100	6	7.9	98.7
اخرى	0	0	0	1	1.3	100
المجموع	111		100	76		100
المؤهل المهني						
محاسب قانوني اردني	76	68.5	68.5			
محاسب قانوني عربي	2	1.8	70.3			
محاسب قانوني امريكي	31	27.9	98.2			
محاسب قانوني بريطاني	2	1.8	100			
المجموع	111		100			
الخبرة العملية						
اقل من 5 سنوات	1	0.9	0.9	3	3.9	3.9
من 5 الى اقل من 10 سنوات	5	5.4	6.3	19	25	28.9
من 10 الى اقل من 15 سنة	12	10.8	17.1	29	38.2	67.1
من 15 سنة فاكثر	92	82.9	100	25	32.9	100
المجموع	111		100	76		100
الارتباط بمكاتب خارجية						
نعم	32	28.8	28.8			
لا	79	71.2	100			
المجموع	111		100			

يشير الجدول إلى ان نسبة مدققي الحسابات عينة الدراسة الذين تزيد أعمارهم ما عن (٣٥) سنة هي (٩١,٩%) مما يدل على إمكانية الإعتماد على إجاباتهم.

أما إذا نظرنا إلى الجزء الثاني من الجدول رقم (٧) وهو مقدر ضريبة الدخل، فإننا نلاحظ ان (٧٥%) من المقدرين تتجاوز أعمارهم (٣٥) سنة فاكثر، ونلاحظ ان (٥٥%) من المقدرين تتراوح أعمارهم بين (٣٥ – ٤٥) سنة، ويرى الباحث ان هذا يؤكد على الاتزان في التفكير الذي يساعد المقدرين على إظهار صورة مشرقة لتعامل دائرة ضريبة الدخل مع المكلفين ، تترجمها القرارات العادلة الصادرة عن المقدر وبموافقة المكلفين، حتى وإن حدث أحيانا خلاف في وجهات النظر حول عناصر التعديل الذي قد يجريه المقدر على الدخل، فان المُشرع قد حفظ للمُكلف الحق بالطعن بمراحله المختلفة، كما حفظ للدائرة حق الطعن في حق الخزينة في مرحلة التمييز .

ثانياً: المؤهل العلمي

أما في ما يخص المؤهلات العلمية لأفراد العينة فيبين الجدول رقم (٧) أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة من مدققي الحسابات (٧٦,٦%)هم من حملة الشهادة الجامعية الأولى (بكالوريوس)، أما مقدرو ضريبة الدخل فان غالبيتهم (٨١,٦%) أيضا من حملة الشهادة الجامعية الأولى (بكالوريوس)، بينما كانت نسبة الحاصلين على درجة الماجستير (١٥,٣%) من مدققي الحسابات ، و(١٤,٥%) من مقدري ضريبة الدخل، ولا يوجد من المدققين من حملة شهادة الدبلوم، ونسبة (٨,١%) من حملة الدكتوراه في حين أن نسبة و(١,٣%) من مقدري ضريبة الدخل من حملة شهادة الدبلوم،ونسبة (٢,٦%) من حملة الدكتوراه.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٧)، أن ما نسبته (١٠٠%) من المدققين، ونسبة (٩٨,٧%) من مقدري ضريبة الدخل يحملون الشهادة الجامعية الأولى فاكثر، وهذا يجعلهم مؤهلين للإجابة على

بنود الاستبانة، وهذه الإشارة الأولية تعطي انطباعا وارتياحا بان المعلومات التي تم الحصول عليها ستكون في مستوى معقول ومطمئن لأغراض هذه الدراسة، ويمكن ربط ذلك من خلال الجدول نفسه الذي يبين ان غالبية مدققي الحسابات ومقدري ضريبة الدخل من الفئة العمرية (٣٥- فما فـوق)، وهذا يشير إلى انهم درسوا مفاهيم، وأساليب، وإجراءات التدقيق الحديثة خلال مرحلتهم الجامعيـة، مما يزيد من إدراكهم لأهمية موضوع هذه الدراسة، وكذلك حرص دائرة ضريبة الدخل على تعيين موظفي الدائرة من حملة درجة البكالوريوس، لا سيما وان الغالبية العظمى من مـدققي الحسـابات والمقدرين عينة الدراسة هم من حملة درجة البكالوريوس في المحاسبة كما يظهر في الجدول رقـم (٧).

ثالثاً: التخصص

يبين الجدول رقم (٧) ان ما نسبته (٨٨,٣%) من مدققي الحسابات و(٨٦,٨%) مـن مقـدري ضريبة الدخل تخصصهم الأكاديمي الرئيس هو المحاسبة، وان مدققي الحسابات الـذين يحملـون شهادة من إحدى فروع كلية التجارة، والاقتصاد(غير المحاسبة) (٧,٢%)، و(٣,٩%) من مقـدري ضريبة الدخل، ومن خلال الجدول رقم(٧) نُلاحظ أن نسبة (٤,٥%) من مدققي الحسابات، ونسـبة (٧,٩%) من مقدري ضريبة الدخل تخصصهم القانون، أما بالنسبة إلى التخصصات الأخرى فـلا يوجد بين مدققي الحسابات عينة الدراسة أي مدقق حاصل على تخصص أخر غير الـذي ذكـر، ونسبة (١,٣%) من مقدري ضريبة الدخل.

رابعاً: المؤهل المهني

في ما يتعلق بالمؤهل المهني لأفراد العينة، فيبين الجدول رقم (٧) أن ما نسبته (٦٨,٥%) من مدققي الحسابات حاصلون على شهادة محاسب قانوني أردني (JCPA)، وأن ما نسـبته (٢٧,٩%)

يحملون شهادة محاسب قانوني أمريكي (CPA)، في حين يظهر الجدول ان مـا نسـبته (١,٨%) يحملون شهادة محاسب قانوني بريطاني (CA)، وتظهر نفس النسبة من مدققي الحسابات من هـم حاصلون على شهادة محاسب قانوني عربي (ACPA). ولعل هذه النتائج تدل علـى ان هنـاك إهتماماً كبيراً من قبل مدققي الحسابات عينة الدراسة للحصول على شهادة (JCPA) أكثر مـن أي شهادة أُخرى وخاصةً أن قانون مهنة تدقيق الحسابات يركز بالحصول على الشهادة الأردنية، وكذلك يُركز القانون على تعيين حملة شهادة التدقيق الأردنية في الإدارة الماليـة العليـا فـي الشـركات المساهمة الأردنية.

آما بالنسبة إلى مقدري ضريبة الدخل فان الباحث لم يقم بطرح هذا السؤال لقناعته بأنه لا يوجد من المقدرين من يحمل مثل هذه الشهادات المهنية المتخصصة.

خامساً: الخبرة العملية

يظهر الجدول رقم (٧) توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة العملية، حث يبين ان هنـاك (٨٢,٩%) و(٣٢,٩%) من مدققي الحسابات، ومقدري ضريبة الدخل على التوالي تزيد خبرتهم عن (١٥) سنة، وهذا يعطي انطباعاً إيجابياً آخر حول مستوى المقدرين العاملين في المديريات الـثلاث وكذلك مدققي الحسابات لما يتمتعون به من الخبرة التي تؤهلهم للتعامل مع كافة المكلفين، وإن مـا نسبته (١٠,٨%) و(٣٨,٢%) من المدققين، ومقدري ضريبة الدخل على التوالي تزيد خبرتهم عـن (١٠) سنوات، وان ما نسبته (٥,٤%) و(٢٥ %) من مدققي الحسابات، ومقدري ضريبة الدخل على التوالي تزيد خبرتهم عن (٥) سنوات وتقل عن (١٠)سنوات، وان ما نسـبته (٠,٩%) و(٣,٩ %) من مدققي الحسابات، ومقدري ضريبة الدخل على التوالي تقل خبرتهم عن (٥) سنوات.

نُلاحظ أيضا ان نسبة مدققي الحسابات الذين تزيد خبرتهم عن (١٠) سنوات كانت (٩٣,٧%)، و(٧١,١%) من مقدري ضريبة الدخل. ومن خلال ربط هذه النتيجة مع نتائج الجدول رقم (٤) من ناحية المؤهل والتخصص العلمي يشير إلى أن مدققي الحسابات والمقدرين لـديهم القـدرة علـى إكتشاف مجالات التهرب الضريبي من خلال المبادئ والقواعد المحاسبية والإجراءات الرقابية التي يقوم به المقدر ومدقق الحسابات على حدٍ سواء. وكذلك من خلال الخبرة العملية التي تم إكتسـابها نتيجة العمل سواء كمدقق حسابات أو مقدر في ضريبة الدخل.

سادسا : ارتباط المدقق بمكاتب تدقيق خارجية

من خلال الجدول السابق رقم (٧) نلاحظ ان ما نسبته (٢٨,٨%) من أفراد عينة الدراسة لهـم إرتباطات بمكاتب تدقيق خارجية، وان ما نسبته (٧١,٢%) من مدققي الحسابات ليس لهم إرتبـاط بمكاتب تدقيق خارجية. وهذا يدل سعي مدققي الحسابات في الأردن على ان يكون لـديهم ارتبـاط بمكاتب تدقيق عالمية لما تمتاز به هذه المكاتب العالمية من السمعة الحسـنة فـي مجـال تـدقيق الحسابات، وحتى يكون مدقق الحسابات على دراية كاملة بما يستجد من أساليب التـدقيق الحديثـة والمستخدمة من قبل هذه المكاتب العالمية ذات السمعة الممتازة في مجال تدقيق الحسابات، وحتـى يقومون بتطبيق هذه الاساليب الحديثة في عملية التدقيق التي يُجرونها على الشركات التي يقومـون بإجراء التدقيق عليها، وحسب علم الباحث ومن خلال المقابلات التي تـم إجراؤهـا مـع مُـدققي الحسابات عند توزيع الإستبانة، فإن المكاتب العالمية تقوم بعمل زيارات دورية للمكاتب المرتبطـة معها، ويقومون كذلك بفحص أنظمة التدقيق التي تستعملها المكاتب المرتبطة معها. وحسـب رأي الباحث فإن هذا يعتبر مؤشراً على أن مدققي الحسابات يلتزمون بتطبيق المعايير الدولية بعملهم.

الفصل الخامس

تحليل النتائج ومناقشتها

يتكون هذا الفصل مما يلي :

- مقدمة
- الدراسة الميدانية على مكاتب تدقيق الحسابات
- الدراسة الميدانية على مقدري ضريبة الدخل
- ملخص نتائج فرضيات الدراسة

تحليل النتائج ومناقشتها

مقدمـــــــــة

تمثلت الدراسة العملية (الميدانية) في هذا الفصل في مجمـــوعتين لإرتباطهمـــا المباشــر بالضريبة، وكانت المجموعة الأولى مُمثلة في مكاتب تدقيق الحسابات والتي بدورها تُشرف على العمليات المحاسبية بالشركات والتدقيق عليها، وإعداد الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي، والمصادقة عليها ليتم تقديمها إلى المجموعة الثانية وهي دائرة ضريبة الدخل، والتـــي بـــدورها أيضا تجري عمليات التدقيق وتنفيذ إجراءات الفحص وتحديد مقدار الضريبة من واقـــع قائمـــة المركز المالي.

ولقد شملت الدراسة نوعين من أسئلة الإستبانة، الأولى موجهة إلـــى مـــدققي الحســـابات، والثانية موجهة إلى مقدري ضريبة الدخل حسب طبيعة العمل لكل منهما.

ويحتوي هذا الفصل على عرض، وتحليل، ومناقشة نتائج الدراسة الميدانيـــة فـــي ضـــوء فرضيات، وأهداف الدراسة التي تم تحديدها في الفصل الأول، ويبدأ الفصل بعـــرض موســـع، وشامل لفرضيات الدراسة، ومناقشة نتائجها.

أولاً: الدراسة الميدانية على مكاتب تدقيق الحسابات

شملت الدراسة الميدانية المجموعة الأولى لإرتباطها في الواقع العملي بالمبادئ والإجراءات المحاسبية، وقياس مدى التطبيق لها وهي مدققي الحسابات العاملين في مكاتب تدقيق الحسابات، وقد تم توزيع الإستبانة على العاملين من مدققي الحسابات في هذه المكاتب حسب ما هو موضح في الفصل الرابع، وقد تضمنت الإستبانة مجموعة من الاسئلة تم تجميعها في جداول وفق علاقة مشتركة بينها، وقد تم تحليلها كما هو موضح بالجداول المرفقة.

تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الوصفيةالمتعلقة بمدقق الحسابات

١ – مدى إلتزام مدقق الحسابات بتطبيق معايير التدقيق الدولية

يبين الجدول رقم (٨) المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية لمدى إلتزام مدقق الحسابات بمعايير التدقيق الدولية عند قيامه بعملية التدقيق وذلك للحد من التهرب الضريبي مرتبة تنازليا حسب أهميتها.

يظهر من الجدول أن آراء مدققي الحسابات كانت عالية تجاه الفقرات (١، ٢، ٤-٨، ٢٧-٣٠)، ويشير الجدول كذلك أن آراء مدققي الحسابات كانت متوسطة تجاه الفقرات (٣،٣١)، وأشارت النتائج إلى أن اكثر ما يلتزم به مدقق الحسابات بتطبيق معايير التدقيق الدولية هو الإستقلالية والحِياد بوسط حسابي (٤,٦٨) بنسبة (٩٤ %)، وهي تقع ضمن الدرجة العالية، وإنحراف معياري (٠,٦١). وبذلك يكون مدقق الحسابات قد قام بتطبيق معيار الإستقلال والحياد بدرجة عالية جداً كما تشير النتائج، وهذه من الصفات الرئيسية التي يجب أن يتمتع بها مدقق الحسابات.

ويوضح الجدول كذلك إلتزام مدقق الحسابات بوضع خطط التدقيق اللازمة لإجراء عملية التدقيق الخاصة، حيث إحتلت المرتبة الثانية، وبوسط حسابي (٤,٤٧) بنسبة (٨٩ %)، وهي تقع ضمن الدرجة العالية، وإنحراف معياري (٠,٦٧). ولعل هذا يظهر إهتمام مدقق الحسابات بوضع خطط التدقيق اللازمة ليقوم بتطبيقها خلال عملية التدقيق الذي يقوم بها على حسابات الشركة، والهدف من وضع خِطط التدقيق اللازمة هو لتكوين رأي فني ومحايد حول عملية التدقيق التي قام بها خلال العام على حسابات الشركة، وبالتالي يقوم بإعطاء تقريره والذي يتضمن فيه رأيه المستقل حول ما تمثله مصداقية الحسابات التي قام بإجراء عمليه التدقيق عليها.

جدول رقم (8)

مدى التزام مدقق الحسابات بتطبيق معايير التدقيق الدولية

رقم الفقرة	الفقرة	التكرار					النسبة المئوية					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		دائما	غالبا	احيانا	نادرا	اطلاقا	دائما	غالبا	احيانا	نادرا	اطلاقا		
2	تعتبر استقلالية وحياد المدقق أولوية يجب الأخذ بها عند القيام بعملية التدقيق	80	28	2	0	1	72.1	25.2	1.8	0	0.9	4.68	0.61
6	يضع المدقق خطط التدقيق اللازمة لإجراءات التدقيق الخاصة بالشركة	65	35	11	0	0	58.6	31.5	9.9	0	0	4.47	0.67
5	يقوم المدقق بتحديد نسب العينات التي سيقوم بتدقيقها	42	64	5	0	0	37.8	57.7	4.5	0	0	4.33	0.56
4	يتم الاخذ بمعايير التدقيق وبذل العناية المهنية اللازمة عند القيام باعهمال التدقيق في الواقع العملي	41	52	17	1	0	36.9	46.8	15.3	0.9	0	4.2	0.72
7	يقوم المدقق بفحص أسس التقييم التي قام بها المكلف للتأكد من ثباتها وانسجامها مع المعايير المحاسبية الدولية	23	83	5	0	0	20.7	74.8	4.5	0	0	4.16	0.48
1	يتوفر التاهيل المهني لدى المدقق والجهاز الفني لديه بدرجة كافية للقيام باعمال التدقيق	19	83	9	0	0	17.1	74.8	8.1	0	0	4.9	0.5
8	يتم تطبيق معايير التدقيق في الواقع العملي عند التخطيط لعملية التدقيق وأي متطلبات قانونية تتعلق بتنفيذ عملية التدقيق	25	65	19	2	0	22.5	58.6	17.1	1.8	0	4.02	0.69
27	تعد القوائم المالية في نهاية السنة دليل الإثبات الوحيد لما حققته الشركة من ربح أو خسارة لأغراض ضريبة الدخل	37	45	12	17	0	33.3	40.5	10.8	15.3	0	3.92	1.03
30	بسبب عدم وضوح التعليمات وعموميتها تقوم بعض الشركات بعدم إدراج بعض البنود في القوائم المالية	8	70	33	0	0	7.2	63.1	29.7	0	0	3.77	0.57
29	بسبب عدم الإلمام بقانون ضريبة الدخل تقوم بعض الشركات بعدم إدراج بعض البنود في القوائم المالية	8	56	37	10	0	7.2	50.5	33.3	9	0	3.56	0.76
28	يقوم مدقق الحسابات بالمصادقة على حسابات الشركة بعد تدقيقها وإظهار النتيجة بما يتلاءم وسياسة الشركة لاسباب خاصة ومقنعة	26	35	20	29	1	23.4	31.5	18	26.1	0.9	3.5	1.14
31	تقوم بعض الشركات بعدم إدراج بعض البنود في القوائم المالية بسبب عدم اقتناعهم في خضوعهم لضريبة الدخل من الناحية المحاسبية	5	62	23	21	0	4.5	55.9	20.7	18.9	0	3.46	0.85
3	يتطلب من المدقق عند معرفته بعدم استقلالية احد اعضاء فريق التدقيق فعليه عدم ابداء الراي في القوائم المالية	10	41	44	8	8	9	36.9	39.6	7.2	7.2	3.33	0.99
	الاتجاه العام											3.962	0.317

وجاءت في المرتبة الثالثة من حيثُ الأهمية قيام مدقق الحسابات بتحديد نسب العينات التي سيقوم بتدقيقها، وبوسط حسابي (٤,٣٣) بنسبة (٨٦,٦ %)، وهي تقع ضمن الدرجة العالية، وإنحراف معياري (٠,٥٦). ولعل هذا يبين مدى حرص مدقق الحسابات على أخذ العينات اللازمة للقيام بعملية التدقيق خلال الفترة التي سيُعطي عنها تقريره، وحرص المدقق هنا يتمثل في أخذ العينات الكافية والتي تمثل نسبة مئوية من حجم العمل الذي تقوم به الشركة، وتختلف هنا حجم العينات التي يقوم بأخذها مدقق الحسابات وذلك حسب طبيعة عمل الشركة وحسب حجم المستندات التي تقوم الشركة بإصدارها. وعادة ما يقوم مدقق الحسابات بتحديد هذه النسبة من خلال برنامج إحصائي يكون معدا لهذه الغاية.

أما قيام مدقق الحسابات ببذل العناية المهنية اللازمة عند القيام بأعمال التدقيق في الواقع العملي، فقد جاءت في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية بوسط حسابي (٤,٢٠) بنسبة (٨٤%)، وهي تقع ضمن الدرجة العالية، وإنحراف معياري (٠,٧٢)، ولعل هذا يدل على إلتزام مدقق الحسابات بتطبيق معايير التدقيق الدولية، ويقوم مدقق الحسابات ببذل العناية المهنية اللازمة من خلال أعمال التدقيق التي يقوم بها للشركات الأردنية، وذلك حتى يصل مدقق الحسابات إلى تكوين رأي فني ومحايد حول عدالة ما تمثله البيانات المالية التي قام بإجراء عملية التدقيق عليها، وبذلك يكون مدقق الحسابات قد قام بتطبيق قانون ضريبة الدخل والذي طالب مدقق الحسابات بالإلتزام بمعايير التدقيق الدولية. وقد جاءت أيضا الفقرات (١، ٧، ٨، ٢٧ – ٣٠) ضمن الدرجة العالية أيضا.

ويشير الجدول كذلك إلى أن أقل إلتزام لدى مدقق الحسابات بتطبيق معايير التدقيق الدولية، هو عند معرفة المدقق بعدم إستقلالية أحد أعضاء فريق التدقيق، عندها لا يقوم مدقق الحسابات بإبداء الرأي في القوائم المالية، وبوسط حسابي (٣,٣٣) بنسبة (٦٧ %)، وهي تقع ضمن

الدرجة المتوسطة، وإنحراف معياري (٠,٩٩). وسبب ذلك هو عند معرفة مدقق الحسابات بعدم إستقلالية أحد أعضاء فريق التدقيق، عندها يقوم مدقق الحسابات بمراجعة ما قام به هذا الشخص، وكذلك عزل عضو فريق التدقيق عن القيام بعملية التدقيق لهذه الشركة، وبالتالي لا يستطيع مدقق الحسابات الإنتظار إلى حين وقت إبداء الرأي في القوائم المالية، ولكنه يقوم بإجراءات فورية وسريعة حتى لا يفقد مدقق الحسابات إستقلاليته، حتى يستطيع أن يكون رأياً فنياً ومحايداً حول هذه القوائم.

وحسب ما جاء في الدليل الدولي رقم (١٨) الفقرات (١ – ٤)، والذي تحدث عن تفويض مدقق الحسابات العمل لمساعديه، فإن مدقق الحسابات مسؤول عن عمل مساعديه، ويجب عليه أن يُراجع أعمالهم، (الأدلة الدولية لمراجعة الحسابات، ص١٠٣).

وبشكل عام تشير النتائج على أن نسبة مدى إلتزم مدقق الحسابات بتطبيق معايير التدقيق الدولية كانت عالية، حيث بلغ متوسط إلتزام مدقق الحسابات بتطبيق معايير التدقيق الدولية (٣,٩٦٢) بنسبة (٧٩,٢٤ %)، وهي تقع ضمن الدرجة العالية، أي أن مدقق الحسابات ملتزم بتطبيق معايير التدقيق الدولية، وأن الإنحراف المعياري كان متوسط (٠,٣١٧)، حيث لم يتجاوز لكل سؤال عن (٣٢ %) من وسطه الحسابي، وتراوحت بين (١٢% – ٣٢%) فقط، وهذا يشير إلى تقارب الآراء، وعدم وجود تشتت كبير بين إجاباتهم حول متغيرات الدراسة.

وحسب رأي الباحث فإن مدقق الحسابات يجب أن يتصف بصفات حتى تُؤهله أن يكون على إستقلال وحياد وموضوعية، وكما جاء في الأدلة الدولية لمراجعة الحسابات، الدليل الدولي رقم (٣)، فإن إستقلالية مدقق الحسابات تكون من المبادئ الأساسية التي تحكم المسؤوليات المهنية التي يخضع لها مدقق الحسابات، وهي كما جاءت بالدليل (الأمانة، الموضوعية، الاستقلال، والسرية) (أدلة التدقيق الدولية، ص، ٢٠).

وكذلك فإن الأدلة الدولية لمراجعة الحسابات قد حددت عمل مدقق الحسابات وما يجب أن يقوم به، والصفات الواجب توافرها في مدقق الحسابات، ولـذلك يجـب أن يتصـف بالحيـاد والإستقلالية ويحافظ على سرية المعلومات التي يقوم بتدقيقها، وكذلك يجـب أن يقـوم بعمليـة التخطيط، وعمل خرائط ومخطط تدقيق حتى يسير عليه في عملية التدقيق، ويجب على مـدقق الحسابات كذلك أن يقوم بتحديد نسب العينات التي سيأخذها وفي بعض الأحيان لا يقوم مـدقق الحسابات بتحديد عينات لبعض الحسابات، ويحكم ذلك الأهمية النسبية لهذا البند أو ذاك.

ومن خلال نتائج التحليل السابقة فإن الباحث يرى أن مدقق الحسابات يقوم بالإلتزام بتطبيق معايير التدقيق الدولية وبدرجة عالية، ويتمتع بصفات الحياد والإستقلالية والأمانة والسرية. وهذه النتائج تتفق مع نتائج (حافظ، ١٩٩٦).

ولإختبار الفرضية الأولى والتي تنص على "**لا يلتزم مدقق الحسابات بمعايير التدقيق الدولية عند قيامه بعملية التدقيق للشركات الأردنية للحد من التهرب الضريبي**". فقد تم إستخدام إختبار (ت) للعينة المفردة (One Sample T-Test)، ويبين الجدول رقم (٩) نتائج هذا الإختبار.

الجدول رقم (٩)

إختبار(ت) للعينة المفردة لبعد إلتزام مدقق الحسابات بتطبيق معايير التدقيق الدولية

البعد	الوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	قيمة t	دلالة t	قبول أو رفض الفرضية
إلتزام المدقق بمعايير التدقيق الدولية	٣,٩٦٢	٠,٣١٧١	٣١,٩٧٨	٠,٠٠٠	رفض

يبين الجدول رقم (٩) نتيجة إختبار الفرضية الأولى لبعد إلتزام مدقق الحسابات بتطبيـق معايير التدقيق الدولية عند قيامه بتدقيق حسابات الشركات الأردنية، وبوسط حسـابي (٣,٩٦٢)

وقيمة دلالة (ت) المحسوبة دالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) كانت (٠,٠٠٠)، وهذا يعطينا مؤشراً بأن مدقق الحسابات ملتزم بتطبيق معايير التدقيق الدولية بدرجة ممارسة عاليـــة ودالـــة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) وهي أقل من هذا المستوى، وبهذا يـــتم رفـــض الفرضـــية الأولى.

٢– دور مدقق الحسابات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في الشركات الأردنية

يبين الجدول رقم (١٠) المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية للدور الهام الذي يلعبه مدقق الحسابات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في الشركات الأردنية وذلك للحد مـــن التهـــرب الضريبي مرتبة تنازليا حسب أهميتها.

يظهر من الجدول رقم (١٠) أن أراء مدققي الحسابات نحو دورهم فـــي تفعيـــل نظـــام الرقابة الداخلية في الشركات الأردنية كانت عالية تجاه جميع الفقرات (٩ – ١٤).

وأشارت النتائج إلى أن الدور الذي يلعبه مدقق الحسابات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في الشركات الأردنية، هو التأكد من أن النظام القائم يحقق أهداف الشركة بكفاءة وفاعلية، بوســـط حسابي (٤,٤٨) بنسبة (٨٩,٦ %)، وهي تقع ضمن الدرجـــة العاليـــة، وإنحـــراف معيـــاري (٠,٥٥). وبذلك يكون مدقق الحسابات قد قام بالتأكد من أن نظام الرقابة الداخلية القـــائم فـــي الشركات الأردنية الذي يقوم بتدقيق حساباتها، يحقق أهداف الشركة بكفاءة وفاعلية عالية.

ويوضح الجدول كذلك أن الدور الذي يلعبه مدقق الحسابات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، هو التأكد من أن النظام القائم يعمل طبقاً لما هو مخطط له، حيث إحتلت المرتبة الثانية، وبوسط حسابي (٤,٤٧) بنسبة (٨٩,٤%)، وهي تقع ضمن الدرجـــة العاليـــة، وإنحـــراف معيـــاري (٠,٦٣). وبذلك يكون مدقق الحسابات قد قام بالتأكد من أن نظام الرقابة الداخلية القـــائم فـــي الشركات الذي يقوم بتدقيق حساباتها، يعمل طبقا لما هو مخطط له بكفاءة وفاعلية عالية.

جدول رقم (10)

اثر الرقابة الداخلية على المعلومات المحاسبية

رقم الفقرة	الفقرة	التكرار					النسبة المئوية					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة		
9	يعتبر دور المدقق في تقييم نظام الرقابة الداخلية في الشركة مهما للتأكد من ان النظام القائم يحقق أهداف المنشاة بكفاءة وفعالية	55	55	0	1	0	49.5	49.5	0	0.9	0	4.48	0.55
10	للمدقق دور كبير في التأكد من ان نظام الرقابة الداخلية للمنشاة يعمل طبقا لما هو مخطط له	60	43	8	0	0	54.1	38.7	7.2	0	0	4.47	0.63
14	يعتبر وجود قسم للرقابة الداخلية في الشركات عنصرا فعالا لمنع فرص ارتكاب الغش والاختلاس واكتشاف الأخطاء	61	43	0	7	0	55	38.7	0	6.3	0	4.42	0.79
12	وجود قسم للرقابة الداخلية يكون له دور كبير للتأكد من ان السجلات المحاسبية تحتوي على معلومات دقيقة وملاءمة وموثوق بها	46	65	0	0	0	41.4	58.6	0	0	0	4.41	0.49
11	للمدقق دور كبير في التأكد من قدرة نظام الرقابة الداخلية القائم في قياس مدى تحقيق المنشاة لأهدافها	38	60	1	12	0	34.2	54.1	0.9	10.8	0	4.12	0.88
13	وجود قسم للرقابة الداخلية يكون له دور كبير للتأكيد على ان التقارير المالية تكون مطابقة للمعايير المحاسبية المتعارف عليها	11	82	11	7	0	9.9	73.9	9.9	6.3	0	3.87	0.66
	الاتجاه العام											4.396	0.355

أما بالنسبة إلى وجود قسم للرقابة الداخلية لمنع فرص إرتكاب الغش والإختلاس وإكتشاف الأخطاء، فقد جاء في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية، بوسط حسابي (٤,٤٢) بنسبة (٨٨,٤%)، وهي تقع ضمن الدرجة العالية، وإنحراف معياري (٠,٧٩)، وبذلك يكون مدقق الحسابات قد قام بالتأكد من أن نظام الرقابة الداخلية القائم في الشركات الأردنية الذي يقوم بتدقيق حساباتها، يعمل طبقاً لما هو مخطط له بكفاءة وفاعلية عالية. ويقوم مدقق الحسابات بمطالبة الشركات علـــى أن يكون لديها قسم للرقابة الداخلية لما لهذا القسم من الأهمية لمنع فرص إرتكاب الغش والإختلاس ولتقليل الأخطاء قدر الإمكان. وتقع الفقرات (١١، ١٢) ضمن الدرجة العالية.

ويشير الجدول رقم (١٠) إلى أن الدور الذي يلعبه وجود قسم للرقابة الداخلية في التأكيـــد على أن التقارير المالية تكون مطابقة للمعايير المحاسبية الدولية والمتعارف عليها كانـــت اقـــل دوراً، بوسط حسابي (٣,٨٧) بنسبة (٧٧,٤ %)، وهي تقع ضـــمن الدرجـــة العاليـــة كـــذلك، وإنحراف معياري (٠,٦٦)، وهذا يدل على أن الدور الذي يلعبه قسم الرقابة الداخلية فـــي هـــذا المجال قليلاً، لأن التقارير المالية النهائية تكون من إختصاص مدقق الحسابات، وكما جاء فـــي نتائج الفرضية الأولى أن مدقق الحسابات يقوم بالإلتزام بتطبيق المعايير الدولية وبدرجة عالية، وبالنتيجة تكون التقارير الصادرة ضمن المعايير المحاسبية المتعارف عليها.

وبشكل عام تُشير النتائج بالجدول رقم (١٠) إلى أن الدور الذي يلعبه مدقق الحسابات فـــي تفعيل نظام الرقابة الداخلية في الشركات الأردنية للحد من التهرب الضـــريبي كـــان ذا أهميـــة كبيرة، بوسط حسابي(٤,٣٩٦) بنسبة (٨٧,٩٢ %)، وهي تقع ضمن الدرجـــة العاليـــة، وإن الإنحراف المعياري كان متوسطا (٠,٣٥٥)، حيث لم يتجاوز لكل سؤال عـــن (٢١ %) مـــن وسطه الحسابي، وتراوحت بين (١١% - ٢١%) فقط، وهذا يشير إلى تقارب الآراء، وعـــدم

وجود تشتت كبير بين إجاباتهم حول متغيرات الدراسة. وقد أشارت دراسة (حـــافظ، ١٩٩٦) الى دور مدقق الحسابات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية.

وحسب رأي الباحث فإن وجود نظام للرقابة الداخلية في الشركات له أهمية كبيرة، وتفعيل هذا النظام من قبل مدقق الحسابات له أهمية كبيرة، ووجود نظام الرقابة الداخلية فإنه يمنع مـــن إرتكاب الأخطاء ويحد كذلك من التهرب الضريبي عن طريق تطبيق المبادئ المحاسبية بطـــرق صحيحة، وإجراء عملية الجرد على المخزون وتسعيرها، وإحتساب الإستهلاك بشكل صـــحيح والتحقق من وجود ممتلكات الشركة، والتأكد من أن نظام التسجيل في الشـــركة يعمـــل ضـــمن المعايير المحاسبية الدولية، وإن إيرادات ومصاريف الشركة تسجل في أوقاتها وأنها قد حُصلت فعلياً. وكذلك فإن وجود قسم للرقابة الداخلية يساعد على إدخال بيانات سليمه للجهاز المحاســـبي في الشركة، وبالتالي تقديم معلومات صحيحة وموثوق بها في الوقت الملائم.

وحسب رأي الباحث أيضا، فإن على مدقق الحسابات أن يتفهم تدفق العمليات وإجـــراءات الرقابة المحددة، ليستطيع الوصول إلى تقييم أولي، وحتى يستطيع الإعتماد على نظام الرقابـــة الداخلية بشكل صحيح وفعال، وكذلك يجب على مدقق الحسابات أن يفحص هذا النظام، وهـــل يعمل حسب الأهداف الموضوعة له من قبل إدارة الشركة، وتفعيل نظام الرقابة الداخلية من قبل مدقق الحسابات فإنه يحقق الكثير وخاصة في الحد من التهرب الضريبي.

ولإختبار الفرضية الثانية والتي تنص على "**لا يلعب مدقق الحسابات دوراً هاماً في تفعيـــل نظام الرقابة الداخلية في الشركات الأردنية للحد من التهرب الضريبي**". فقد تم إستخدام إختبار (ت) للعينة المفردة (One Sample T- Test)، ويبين الجدول رقم (١١) نتائج هذا الإختبار.

يبين الجدول رقم (١١) نتيجة إختبار الفرضية الثانية لبعد الـــدور الـــذي يلعبـــه مـــدقق الحسابات عند قيامه بتدقيق حسابات الشركات الأردنية، وبوسط حسابي (٤,٣٩٦) وقيمة دلالـــة

الجدول رقم (١١)

إختبار(ت) العينة المفردة للدور الذي يلعبه مدقق الحسابات

في تفعيل نظام الرقابة الداخلية

البعـــــــــد	الوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	قيمة t	دلالة t	قبول أو رفض الفرضية
دور مدقق الحسابات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية	٤,٣٩٦	٠,٣٥٥	٣٨,٤٤٥	٠,٠٠٠	رفض

(ت) المحسوبة دالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) كأنت (٠,٠٠٠)، وهذا يعطينا مؤشراً بأن لمدقق الحسابات دوراً مهماً وفعالاً وبدرجة ممارسة عاليـة ودالـة إحصـائياً عنـد مسـتوى ($\alpha \leq 0.05$) وهي اقل من هذا المستوى، وبهذا يتم رفض الفرضية الثانية. وهذه النتيجة جاءت متفقة مع نتائج (حافظ، ١٩٩٦)، (Richard and Saadtmand, 2005).

٣ – يقوم مدقق الحسابات بالتأكد من توفر أدلة وقرائن الإثبات على المعلومات المحاسبية

يبين الجدول رقم (١٢) المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية للتأكد الذي يقوم به مدقق الحسابات من توفر أدلة وقرائن الإثبات على المعلومات المحاسبية عنـد القيـام بتـدقيق حسابات الشركات الأردنية وذلك للحد من التهرب الضريبي مرتبة تنازليا حسب أهميتها.

يظهر من الجدول رقم (١٢) أن أراء مدققي الحسابات حول التأكد من توفر أدلة وقـرائن الإثبات على المعلومات المحاسبية عند القيام بعملية التدقيق في الشركات الأردنية كانت عاليـة تجاه جميع الفقرات (١٥ – ٢١).

جدول رقم (12)

اثر توفر ادلة وقرائن الاثبات على المعلومات المحاسبية

رقم الفقرة	الفقرة	التكرار دائما	غالبا	احيانا	نادرا	اطلاقا	النسبة المئوية دائما	غالبا	احيانا	نادرا	اطلاقا	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
17	لأدلة وقرائن الإثبات الخاصة بالتحقق دور كبير في صحة تقييم الأصول	53	47	10	1	0	47.7	42.3	9	0.9	0	4.37	0.69
16	لأدلة وقرائن الإثبات الخاصة بالتحقق دور كبير في التأكد الفعلي من ملكية الأصول	39	72	0	0	0	35.1	64.9	0	0	0	4.35	0.48
15	لأدلة وقرائن الإثبات الخاصة بالتحقق دور كبير في الإثبات الفعلي للأصول	38	73	0	0	0	34.2	65.8	0	0	0	4.34	0.48
21	يقوم المدقق بتقييم الأثر المتجمع للأدلة والقرائن التي يحصل عليها لتعضيد كل نتيجة يصل إليها بعد اقتناعه بها واتساقها بالبنود المدرجة	26	84	1	0	0	23.4	75.7	23.4	0	0	4.23	0.44
18	يقوم المدقق بالاعتماد على السياسات المحاسبية والنظم المعمول بها بالشركة لتجميع أدلة وقرائن الإثبات	21	78	2	10	0	18.9	70.3	1.8	9	0	3.99	0.76
20	يقوم المدقق بالاعتماد على اختبارات التحقق التفصيلية للأرصدة والعمليات لتجميع أدلة وقرائن الإثبات	10	63	37	1	0	9	56.8	33.3	0.9	0	3.74	0.63
19	يقوم المدقق بالاعتماد على اختبارات التدقيق التحليلية لتجميع أدلة وقرائن الإثبات	10	42	58	1	0	9	37.8	52.3	0.9	0	3.55	0.67
	الاتجاه العام											**4.081**	**0.375**

وأشارت النتائج إلى أن توفر أدلة وقرائن الإثبات لها دور كبير في صحة تقييم الأصـــول، بوسط حسابي (٤,٣٧) بنسبة (٨٧,٤ %)، وهي تقع ضمن الدرجة العالية، وإنحراف معيـــاري (٠,٦٩). وبذلك يكون مدقق الحسابات قد قام بالتحقق الفعلي من صحة تقييم الأصول.

ويوضح الجدول رقم (١٢) كذلك أن لأدلة وقرائن الإثبات دور كبير في التأكد الفعلي مـــن ملكية الأصول، حيث إحتلت المرتبة الثانية، وبوسط حسابي (٤,٣٥) بنسبة (٨٧ %)، وهي تقع ضمن الدرجة العالية، وإنحراف معياري (٠,٤٨)، مما يدل على أن مدقق الحسابات يتحقــق فعلياً من مُلكية الشركة للأصول التي تمتلكها الشركة، والتي تُقدم إليه عند قُبوله تدقيق حسابات الشركة.

وجاءت في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية أن لأدلة وقرائن الإثبات الخاصة بالتحقق دور كبير في الإثبات الفعلي للأصول، بوسط حسابي (٤,٣٤) بنسبة (٨٦,٨ %)، وهي تقع ضـــمن الدرجة العالية، وإنحراف معياري (٠,٤٨)، وبذلك يكون مدقق الحسابات قد تحقق فعليـــاً مـــن الإثبات الفعلي للأصول التي تمتلكها الشركة، والتي تُقدم إليه عند قُبوله تدقيق حسابات الشركة. وتأتي الفقرات كذلك (١٨، ٢٠، ٢١) ضمن الدرجة العالية.

ويأتي اقل درجة لمدقق الحسابات بالإعتماد على إختبارات التدقيق التحليلية لتجميـــع أدلـــة وقرائن الإثبات، بوسط حسابي (٣,٥٥) بنسبة (٧١ %)، وهي تقع ضمن الدرجة العالية أيضا، وإنحراف معياري (٠,٦٧)، وهذا يدل على أن مدقق الحسابات يقوم بالإعتماد على إختبـــارات التدقيق التحليلية لتجميع أدلة وقرائن الإثبات.

وبشكل عام تشير النتائج بالجدول رقم (١٢) إلى أن قيام المدقق بالتأكد مـــن تـــوفر أدلـــة وقرائن الإثبات على المعلومات المحاسبية كانت عالية،حيث بلغ الوسط الحسابي بالتأكد من توفر الأدلة وقرائن الإثبات (٤,٠٨١) بنسبة (٨١,٦٢%)، وهي تقع ضـــمن الدرجـــة العاليـــة، وأن

الإنحراف المعياري كان متدنياً (٠,٣٧٥)، حيث لم يتجاوز لكل سؤال عن (١٩%) من وسطه الحسابي، وتراوحت بين (١١% - ١٩%) فقط، وهذا يشير إلى تقارب الآراء، وعدم وجود تشتت كبير بين إجاباتهم حول متغيرات الدراسة. وتتفق هذه النتائج مع نتائج (حافظ، ١٩٩٦)، ويتضح كذلك من تحليل النتائج أن توفر أدلة الإثبات وقرائنها بصورة صحيحة لها اثر قوي على صحة المعلومات المحاسبية بالدفاتر.

وحسب رأي الباحث أن مدقق الحسابات عندما يقوم بالتحقق من أدلة وقرائن الإثبات الخاصة على المعلومات المحاسبية، وخاصة عندما تُقدم إليه البيانات المالية لأول مرة عند قُبوله القيام بتدقيق حسابات الشركة، يقوم مدقق الحسابات بالتأكد الفعلي من الأصول ومن ملكية الشركة لها، فإنه بذلك يكون قد تأكد فعلياً أن التقارير والبيانات المالية التي سيقوم بإصدارها والتوقيع عليها صحيحة ومطابقة لما هو مسجل بالدفاتر. وكذلك فإن على مدقق الحسابات أن يحصل على قرائن وأدلة الإثبات الكاملة والمناسبة خلال تنفيذه لإجراءات الإلتزام الجوهرية، وذلك لمساعدته على الوصول إلى نتائج معقولة يستند عليها في تكوين رأيه بشأن المعلومات المالية. وحسب ما جاء في دليل المراجعة الدولي الثالث – المبادئ الأساسية للمراجعة – الفقرات (١٥ – ١٧)، فإن مدقق الحسابات يهتم بما يلي: (الوجود، الحقوق والإلتزامات، الحدوث، الإكتمال، التثمين، القياس، العرض، والإفصاح)، (الأدلة الدولية لمراجعة الحسابات، ص، ٥٥).

ولإختبار الفرضية الثالثة والتي تنص على "**لا يقوم مدقق الحسابات بالتأكد من توفر أدلة وقرائن الإثبات، عند قيامه بعملية التدقيق للشركات الأردنية للحد من التهرب الضريبي**". فقد تم إستخدام إختبار (ت) للعينة المفردة (One Sample T - Test)، ويبين الجدول رقم (١٣) نتائج هذا الإختبار.

الجدول رقم (١٣)

إختبار العينة المفردة بالتأكد الذي يقوم به مدقق الحسابات

من توفر أدلة وقرائن الإثبات

البعـــــــــد	الوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	قيمة t	دلالة t	قبول او رفض الفرضية
التأكد الذي يقـوم بـه مـدقق الحسابات من توفر أدلة وقرائن الإثبات	٤,٠٨١	٠,٣٧٥	٣٠,٣٨٨	٠,٠٠٠	رفض

بين الجدول رقم (١٣) نتيجة إختبار الفرضية الثالثة لبعد التأكد الهام الذي يقوم به مدقق الحسابات من توفر أدلة وقرائن الإثبات على المعلومات المحاسبية عند قيامه بتدقيق حسـابات الشركات الأردنية، وبوسط حسابي (٤,٠٨١) وقيمة دلالة (ت) المحسوبة دالة عنـد مسـتوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) كانت (٠,٠٠٠)، وهذا يعطينا مؤشراً بأن لمدقق الحسابات دور مهم وفعـال وبدرجة ممارسة عالية ودالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) وهي أقل من هـذا المسـتوى وبالتالي يتم رفض الفرضية الثالثة.

وحسب رأي الباحث فإن مدقق الحسابات عندما يقوم بالتأكد من توفر أدلة وقرائن الإثبـات، فإن ذلك يُساعده في الوصول إلى نتائج معقولة يستند عليها في رأيه بشأن المعلومات الماليـة، وهذه الأدلة والقرائن تُعطي المدقق ثقةً عالية إذا كان نظام الرقابة الداخلية بالشركة يعمل بفعالية ويُحقق الأهداف الموضوعة له، وكذلك فإن الحصول على أدلة وقرائن كافية ومناسـبة ومـن أطـراف خارجية ومستقلة بالإضافة إلى ما تجمع لديه من أدلة وقرائن داخلية، تجـعل مُدقق

الحسابات يُعطي رأياً فنياً مستقلاً ومحايداً حول البيأنات المالية.

٤ – يقوم مدقق الحسابات بالتأكد من ملاءمة المعلومات المحاسبية المستخرجة من الدفاتر للواقع الفعلي:

يبين الجدول رقم (١٤) المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية للتأكد الذي يقوم به مدقق الحسابات من ملاءمة المعلومات المحاسبية المستخرجة من دفاتر الشركات الأردنية للواقع الفعلي عند القيام بتدقيق حسابات هذه الشركات وذلك للحد من التهرب الضريبي، مرتبة تنازلياً حسب أهميتها.

يظهر من الجدول رقم (١٤) أن التأكد الذي يقوم به مدقق الحسابات من ملاءمة المعلومات المحاسبية المستخرجة من دفاتر الشركات الأردنية للواقع الفعلي عند القيام بعملية التدقيق في الشركات الأردنية كانت عالية تجاه الفقرة (٢٢ – ٢٦ ، ٣٤، ٣٥)، ويشير الجدول أن آراء مدققي الحسابات كانت متوسطة تجاه الفقرة (٣٣)، ويشير الجدول كذلك أن أراء مدققي الحسابات كانت متدنية تجاه الفقرة (٣٢).

وأشارت النتائج بالجدول رقم (١٤) إلى أن أراء مدققي الحسابات تجاه الفقرة (٢٥) بأن المعلومات المحاسبية تتصف بالحياد اوعدم التحيز لمستخدميها مهمة بدرجة كبيرة في إتخاذ قراراتهم المختلفة بأعلى وسط حسابي وكان (٤,٦٩) بنسبة (٩٣,٨%)، وهي تقع ضمن الدرجة العالية، وإنحراف معياري (٠,٤٦). وبذلك تكون المعلومات المحاسبية المستخرجة تتصف بالحياد وعدم التحيز، ومن هنا يرى الباحث مدى أهمية المعلومات المحاسبية الموجودة بالقوائم المالية، وكيف تؤثر على القرارات الاستثمارية التي يتخذها المستثمرون، وكذلك مدى أهمية هذه المعلومات وصدقيتها لدائرة ضريبة الدخل، وكيف تلعب هذه المعلومات في الحد من التهرب الضريبي.

جدول رقم (14)

ملائمة المعلومات المحاسبية المستخرجة من دفاتر الشركات الاردنية للواقع الفعلي

رقم الفقرة	الفقرة	التكرار					النسبة المئوية					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة		
25	تعتبر المعلومات المحاسبية التي تتصف بالحياد أو عدم التحيز لمستخدميها مهمة بدرجة كبيرة في اتخاذ قراراتهم المختلفة	77	34	0	0	0	69.4	30.6	0	0	0	4.69	0.46
26	أن تقديم القوائم المالية لدائرة ضريبة الدخل في الوقت الملائم يؤدي إلى تجنب الغرامات (الضريبة المضافة) التي ينص عليها القانون	63	48	0	0	0	56.8	43.2	0	0	0	4.57	0.5
22	تعكس المعلومات المحاسبية المقدمة من خلال القوائم المالية للشركة واقع النشاط بدرجة كبيرة	62	49	0	0	0	55.9	44.1	0	0	0	4.56	0.5
23	تعتبر المعلومات المحاسبية ذات علاقة وثيقة بالغرض الذي تعد من أجله في الواقع العملي	54	57	0	0	0	48.6	51.4	0	0	0	4.47	0.5
24	أن الأمانة في تقديم المعلومات المحاسبية تصور المضمون الذي تهدف إلى تقديمه تصويراً دقيقاً في الواقع العملي	27	46	37	1	0	24.3	41.4	33.3	0.9	0	3.89	0.78
34	تلتزم الشركات عند تقديم حساباتها الأصولية بإحدى الطرق المحاسبية دون تغيير خلال حياة المشروع لامكانية المقارنة	17	79	1	14	0	15.3	71.2	0.9	12.6	0	3.89	0.81
35	تبالغ بعض الشركات في إدراج بعض بنود المصروفات في قوائمها المالية بغرض تخفيض الضريبة المستحقة	11	69	30	1	0	9.9	62.2	27	0.9	0	3.81	0.61
33	تم اكتشاف تهرب ضريبي في إحدى الحسابات الختامية المقدمة من الشركات لعملية التدقيق	0	47	28	36	0	0	42.3	25.2	32.4	0	3.1	0.86
32	من خلال أعمال التدقيق التي قمت بها هل قدمت حسابات ختامية أو ميزانيات ولم تدرج بها بعض البنود الواجب إخضاعها للضريبة بناء على طلب العميل	1	3	2	89	16	0.9	2.7	1.8	80.2	14.4	1.96	0.59
	الاتجاه العام											3.884	0.245

ويوضح الجدول رقم (١٤) كذلك أن تقديم القوائم المالية في الوقت المحدد يجنب الشـركة من دفع الغرامات نتيجة التأخير في تقديم القوائم المالية والذي ينص عليها القانون، حيث إحتلت المرتبة الثانية، وبوسط حسابي (٤,٥٧) بنسبة (٩١,٤ %)، وهي تقع ضمن الدرجـة العاليـة، وإنحراف معياري (٠,٥٠)، وبذلك يكون مدقق الحسابات عند قيامه بالمصادقة على القـوائم المالية في الوقت المحدد والمسموح به وهو (٤/٣٠) من كل عام قد جنب الشـركة الغرامـات المنصوص عليها بالقانون، وحسب رأي الباحث فإن التأخير هنا لا يأتي من قبل مدقق الحسابات بل من إدارة الشركة.

وجاءت في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية أن المعلومات المحاسبية المقدمة مـن خـلال القوائم المالية للشركة تعكس واقع النشاط للشركة بدرجـة كبيـرة وعاليـة، بوسـط حسـابي (٤,٥٦) بنسبة (٩١,٢ %)، وهي تقع ضمن الدرجة العالية، وإنحراف معياري (٠,٥٠)، وبهذا يكون مدقق الحسابات قد صادق فعلاً وقدم معلومات محاسبية عن واقع النشاط الفعلي للشـركة. وتأتي الفقرات (٢٣، ٢٤، ٣٤، ٣٥) ضمن الدرجة العالية أيضاً.

ويأتي بدرجة متوسطة أنه اذا تم إكتشاف تهرب ضريبي من خلال الحسـابات الختاميـة المقدمة من الشركات لعملية التدقيق فلا يتم المصادقة على هذه الحسـابات، بوسـط حسـابي (٣,١٠) بنسبة (٦٢ %)، وهي تقع ضمن الدرجة المتوسطة، وإنحراف معياري (٠,٨٦).

وحسب رأي الباحث فإن هذا يدل على أن مدقق الحسابات يقوم بالتـدقيق الفعلـي علـى حسابات الشركات التي يقوم بتدقيقها وإذا كان هناك تهرب ضريبي فإنه لا يقوم بالمصادقة على هذه الحسابات، ولا يسمح بتقديم هذه الحسابات لدائرة ضريبة الدخل، وإذا قام فعلياً بذلك فإنـه يكون قد شارك بعملية التهرب الضريبي ويعرض نفسه للمساءلة القانونية التـي نـص عليهـا القانون والتي قد تصل عقوبتها إلى السجن حسب ما جاء بالمادة رقم (٤٢) من قانون ضـريبة

الدخل، ومن هنا وحسب ما تشير إليه سجلات جمعية المحاسبين القانونيين أن هناك بعض مدققي الحسابات مرفوعة عليهم قضايا لها علاقة بالتهرب الضريبي.

ويأتي في الدرجة الأخيرة رأي مدققي الحسابات فيما إذا قدمت لهم حسابات ختامية ولم تدرج بعض البنود الواجب إخضاعها للضريبة بناء على طلب العميل، بوسط حسابي (١,٩٦) بنسبة (٣٩,٢ %)، وهي تقع ضمن الدرجة المنخفضة، وإنحراف معياري (٠,٥٩)، وحسب رأي الباحث فإن هذا يدل على أن مدقق الحسابات حتى لو قدمت إليه حسابات وطلب المكلف عدم إدراج بعض البنود الواجب إخضاعها للضريبة فإنه لن يقوم بذلك، وإذا قام بذلك بناء على طلب العميل فإنه لن يُصدر تقريره بدون ملاحظات، أو لن يقوم مدقق الحسابات بتقديم هذه الحسابات لدائرة ضريبة الدخل.

وبشكل عام تشير النتائج بالجدول رقم (١٤) إلى أن قيام مدقق الحسابات بالتأكد من ملاءمة المعلومات المحاسبية المستخرجة من الدفاتر للواقع الفعلي كانت عالية، حيث بلغ الوسط الحسابي بالتأكد الذي يقوم به مدقق الحسابات (٣,٨٨٤) بنسبة (٧٧,٦٨%)، وهي تقع ضمن الدرجة العالية، وإن الإنحراف المعياري كان متدنياً (٠,٢٤٥)، حيث لم يتجاوز لكل سؤال عن (٣٠%) من وسطه الحسابي، وتراوحت بين (١٠% - ٣٠%) فقط، وهذا يشير إلى تقارب الآراء، وعدم وجود تشتت كبير بين إجاباتهم حول متغيرات الدراسة.ويتضح كذلك من الجدول أن المعلومات المحاسبية المستخرجة من الدفاتر المحاسبية كانت ملاءمة لواقع النشاط. وهذه النتائج تتفق مع نتائج دراسة (حافظ، ١٩٩٦).

وحسب رأي الباحث فإن مدقق الحسابات عندما يقوم بالتأكد من ملاءمة المعلومات المحاسبية المستخرجة من الدفاتر للواقع الفعلي، فإنه بذلك يكون قد قام بالتدقيق الفعلي لحسابات الشركة، وبالتالي يقوم بالمصادقة على هذه المعلومات لأنها تمثل الواقع الفعلي والذي قام به

مدقق الحسابات من خلال عمليات التدقيق التي أجراها خلال العام. "وأن الهدف من تدقيق البيانات الحسابية المعدة من قبل إدارة الشركة وضمن سياسات محاسبية محددة ومعترف بها هو تمكين مدقق الحسابات من إبداء رأيه في البيانات الحسابية".(الأدلة الدولية لمراجعة الحسابات، ص، ١٣).

ولإختبار الفرضية الرابعة والتي تنص على "**لا يقوم مدقق الحسابات بالتأكد من ملاءمة المعلومات المحاسبية المستخرجة من دفاتر الشركات الأردنية للواقع الفعلي والحد من التهرب الضريبي**". فقد تم إستخدام إختبار (ت) للعينة المفردة (One Sample T-Test).

الجدول رقم (١٥)

اختبار(ت) للعينة المفردة بالتأكد الذي يقوم به مدقق الحسابات

من ملاءمة المعلومات المحاسبية المستخرجة

البعد	الوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	قيمة t	دلالة t	قبول او رفض الفرضية
يتأكد مدقق الحسابات من ملاءمة المعلومات المحاسبية المستخرجة للواقع الفعلي	٣,٨٨٤	٠,٢٤٥	٣٧,٩٤٠	٠,٠٠٠	رفض

يبين الجدول رقم (١٥) نتيجة إختبار الفرضية الرابعة لبعد التأكد الذي يقوم به مدقق الحسابات من ملاءمة المعلومات المحاسبية المستخرجة من دفاتر الشركات الأردنية للواقع الفعلي عند قيامه بتدقيق حسابات الشركات الأردنية، وبوسط حسابي (٣,٨٨٤) وقيمة دلالة (ت) المحسوبة دالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) كانت (٠,٠٠٠)، وهذا يعطينا مؤشر بأن لمدقق

الحسابات دور مهم وفعال وبدرجة ممارسة عالية ودالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وهي أقل من هذا المستوى وبالتالي يتم رفض الفرضية الرابعة.

٥ – تعقيد الإجراءات الضريبية ووجود الثغرات في القانون تساعد في حدوث التهرب الضريبي

يبين الجدول رقم (١٦) المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية لبعد تعقيد الإجراءات الضريبية ووجود الثغرات في القانون تساعد في حدوث التهرب الضريبي، مرتبة تنازلياً حسب أهميتها.

يظهر من الجدول رقم (١٦) أن أراء مدققي الحسابات حول تعقيد الإجراءات الضريبية ووجود الثغرات في القانون تساعد في حدوث التهرب الضريبي كانت عالية تجاه الفقرات (٣٦، ٣٨ – ٤٣)، وكانت متوسطة تجاه الفقرة (٣٧). وأشارت النتائج إلى أن شعور المُكلف بتدني مستوى عدالة النظام الضريبي يؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي، بوسط حسابي (٤,٤٠) بنسبة (٨٨ %)، وهي تقع ضمن الدرجة العالية، وإنحراف معياري (٠,٥٤). وهذا يؤدي الى قيام المُكلف بالتهرب الضريبي عند شعوره بتدني مستوى عدالة النظام الضريبي. وقد اشارت دراسات سابقة الى ذلك وجاءت لتؤكد نتائج هذه الدراسة مثل(خشارمة، ١٩٩٨؛ محرم، ٢٠٠٤؛ بطاينة، ٢٠٠٣؛ حافظ، ١٩٩٦).

ويوضح الجدول رقم (١٦) كذلك أن وجود الثغرات في القانون تساعد في حدوث التهرب الضريبي، حيثُ إحتلت المرتبة الثانية، وبوسط حسابي (٤,١٨) بنسبة (٨٣,٦ %)، وهي تقع ضمن الدرجة العالية، وإنحراف معياري (٠,٥٨). وتتفق مع دراسة (حافظ، ١٩٩٦)، وعندما يقوم المكلف بدراسة القانون، فيقوم بإستغلال الثغرات الموجودة بالقانون والتي من خلالها يستطيع أن يقوم بعملية التهرب، وخاصة إذا تولد لديه شُعور بعدم عدالة النظام الضريبي القائم.

جدول رقم (16)

تعقيد الاجراءات الضريبية ووجود الثغرات تساعد في حدوث التهرب الضريبي

رقم الفقرة	الفقرة	التكرار					النسبة المئوية					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		اوافق بشدة	أوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة		
40	ان شعور المكلف بتدني مستوى عدالة النظام الضريبي يؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي	46	64	0	1	0	41.4	57.7	0	0.9	0	4.4	0.54
43	ان وجود ثغرات في النظام الضريبي تمكن من حدوث التهرب الضريبي	30	71	10	0	0	27	64	9	0	0	4.18	0.58
38	ان عدم تطبيق العقوبات المنصوص عليها بقانون ضريبة الدخل يؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي	43	53	4	11	0	38.7	47.7	3.6	9.9	0	4.15	0.9
41	عدم التفتيش المفاجئ على دفاتر المكلفين المحاسبية يؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي	38	36	28	9	0	34.2	32.4	25.2	8.1	0	3.93	0.96
42	ان غموض وعدم وضوح المواد القانونية والأنظمة والتعليمات يؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي	12	81	16	2	0	10.8	73	14.4	1.8	0	3.93	0.57
36	ان تعقيد الإجراءات الضريبية عند التقدير يؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي	14	75	2	20	0	12.6	67.6	1.8	18	0	3.75	0.9
39	ان عدم كفاية العقوبات الضريبية المنصوص عليها بالقانون يؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي	32	28	20	31	0	28.8	25.2	18	27.9	0	3.55	1.18
37	صعوبة فهم التشريعات القانونية المتعلقة بالضريبة من قبل المكلفين تؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي	12	46	26	26	1	10.8	41.4	23.4	23.4	0.9	3.38	0.99
	الاتجاه العام											3.908	0.446

وجاءت في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية أن عدم تطبيق العقوبات المنصوص عليها بقانون ضريبة الدخل يُؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي، بوسط حسابي (٤,١٥) بنسبة (٨٣%)، وهي تقع ضمن الدرجة العالية، وإنحراف معياري (٠,٩٠)، وهنا يرى مدقق الحسابات بأن عدم تطبيق العقوبات المنصوص عليها بالقانون يُؤدي الى التهرب الضريبي، وخاصة عندما يكون هناك مُكلفون مُلتزمون بدفع ما يتحقق عليهم من ضرائب، وإذا تبين لهم بأن هناك متهربين من دفع الضريبة ولا تُطبق عليهم العقوبات المنصوص عليها بالقانون، فإن هذا يعطيهم مجالاً للتهرب بشكل أكبر، وخاصةً إذا كأنت أمامه أمثلة كثيرة من المتهربين من دفع الضريبة. وجاءت بعض الدراسات السابقة لتؤكد على ذلك مثل: (مبيضين وابو نصار، ٢٠٠٠؛ Shunglin, 2000؛ محرم، ٢٠٠٤؛ حافظ، ١٩٩٦).

ويأتي عدم التفتيش المفاجئ على دفاتر المكلفين يؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي، بوسط حسابي (٣,٩٣) بنسبة (٧٨,٦ %)، وهي تقع ضمن الدرجة العالية أيضاً، وإنحراف معياري (٠,٩٦). إن عدم التفتيش بشكل المفاجئ على دفاتر المكلفين، وهذه تتفق مع (بطاينة، ٢٠٠٣؛ حافظ، ١٩٩٦)، وحسب رأي مدقق الحسابات، فإن ذلك يؤدي إلى التهرب الضريبي، وحسب رأي الباحث فإنه قد تكونت فكرة واضحة لدى مدقق الحسابات عن ذلك، لأن مدقق الحسابات يتعامل مع المكلفين بشكل مباشر ووثيق، وإذا كان بعض المكلفين يقومون بالتهرب، وأراد مُقدر ضريبة الدخل أن يقوم بالتفتيش على دفاتر المكلف، وكما علم الباحث من المقابلات التي أجراها مع مُقدري ضريبة الدخل ومع مُدققي الحسابات، فإن مُقدر الضريبة في هذه الحالة يقوم بالإتصال مع المكلف وتحديد موعد للزيارة، وبهذه الحالة فإن المكلف سيقوم بترتيب أوراقه ودفاتره بحيث لا يسمح للمقدر أن يطلع على كل دفاتره التي يقوم بالتسجيل فيها يومياً، لأنه يكون قد أبعدها عن مكان العمل، وحسب رأي الباحث أيضا فإن القيام بالتفتيش المفاجئ على

دفاتر المكلف فإن ذلك يكشف إذا كان المكلف يقوم بالتهرب الضريبي أم لا، وبذلك يكون التفتيش المفاجئ على دفاتر المكلفين قد ساعد في الحد من التهرب الضريبي.

ويأتي غُموض وعدم وضوح المواد القانونية والأنظمة والتعليمات يُؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي كما هو موضح بالجدول رقم (١٦)، بوسط حسابي (٣,٩٣) بنسبة (٧٨,٦%)، وهي تقع ضمن الدرجة العالية أيضا، وإنحراف معياري (٠,٥٧)، في المرتبة الرابعة أيضاً، وإن غُموض وعدم وضُوح تعليمات المواد القانونية، فإن هذا يُساعد في حدوث التهرب حسب رأي مدقق الحسابات، وقد يكون هذا الرأي قد تكون لدى مدقق الحسابات بسبب إتصاله المباشر وتعامله مع مواد قانون ضريبة الدخل. وقد أشارت دراسة كل من (الحمود وقاقيش،١٩٩٣؛ الخضور،١٩٩٩؛ مبيضين وابو نصار، ٢٠٠٠؛ بطاينة، ٢٠٠٣؛ حافظ، ١٩٩٦) إلى هذه النتيجة، وجاءت متفقة مع نتيجة الدراسة الحالية.

وجاءت في المرتبة الخامسة من حيث الأهمية أن تعقيد الإجراءات الضريبية عند التقدير يؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي، بوسط حسابي (٣,٧٥) بنسبة (٧٥%)، وهي تقع ضمن الدرجة العالية، وإنحراف معياري (٠,٩٠)، إن تعقيد الاجراءات الضريبية حسب رأي مدقق الحسابات تساعد في حدوث التهرب، وحسب رأي الباحث فإن هذا الرأي قد تكون لدى مُدقق الحسابات بسبب مراجعته المستمرة والمتكررة لدى دائرة ضريبة الدخل. وجاءت دراسات لتؤكد على تعقيد الإجراءات الضريبيةعند التقدير مثل (حافظ، ١٩٩٦؛ الخضور، ١٩٩٩؛ Forest and Adam, 2001؛ بطاينة، ٢٠٠٣).

وجاء في المرتبة السادسة كما يُشير الجدولرقم (١٦) من حيث الأهمية، أن عدم كفاية العقوبات الضريبية المنصوص عليها بقانون ضريبة الدخل يؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي، بوسط حسابي (٣,٥٥) بنسبة (٧١%)، وهي تقع ضمن الدرجة العالية، وإنحراف معياري

(١,١٨)، وهذا دليل على أن العقوبات الضريبية يجب أن تكون كافية بحيث تُساعد في الحد من التهرب الضريبي. وهذه النتائج إتفقت مع دراسة كل من (حافظ، ١٩٩٦؛ مبيضين وابو نصار، ٢٠٠٠؛ بطاينة، ٢٠٠٣).

وحسب رأي الباحث فإن عدم كفاية هذه العقوبات بحق المتهربين تجعل المكلفين الملتزمين بدفع الضريبة يشعرون كما جاء بالفقرة (٤٠) بعدم عدالة النظام الضريبي، وإذا تولد مثل هـذا الشعور لدى المكلفين فإن المتهربين من دفع الضريبة في تزايد مُستمر.

وجاء في المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية أن صعوبة فهم التشريعات القانونيـة المتعلقـة بالضريبة من قبل المكلفين تُؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي، ومتفقة مـع (حـافظ، ١٩٩٦)، بوسط حسابي (٣,٣٨) بنسبة (٦٧,٦%)، وهي تقع ضمن الدرجة المتوسطة، وإنحراف معياري (٠,٩٩)، وهذا دليل على أنه يجب أن تكون التشريعات المتعلقة بالضريبة، سـهلة، وميسـرة، بحيث أن أي مُكلف يقوم بالإطلاع عليها تكون سهلة الفهـم، وخاصـة أن المكلفـين تختلـف مستويات التعليم لديهم، فنرى بعض المكلفين غير مُتعلمين ولا يستطيعون التعامل مـع المـواد القانونية إلا عن طريق محامٍ أو مدقق حسابات، وهذا أيضا يزيد من الأعباء الماديـة المترتبـة على المكلف نتيجة مراجعته للمحامين والذين لهم علاقة مباشرة بمواد القانون.

وبشكل عام تشير النتائج بالجدول رقم (١٦) إلى تعقيد الإجـراءات الضـريبية ووجـود الثغرات في القانون تُساعد في حدوث التهرب الضريبي كانـت عاليـة، حيـثُ بلـغ الوسـط الحسابي(٣,٩٠٨) بنسبة (٧٨,١٦%)، وهي تقع ضمن الدرجة العالية، وإن الإنحراف المعياري كأن متدنياً (٠,٤٤٦)، حيث لم يتجاوز لكل سؤال عن (٣٣ %) من وسطه الحسابي، وتراوحت بين (١٢% – ٣٣%) فقط، وهذا يشير إلى تقارب الآراء، وعدم وجود تشتت كبير بين إجاباتهم

حول متغيرات الدراسة. وهذه النتائج بشكل عام تتفق مع كثير من الدراسات السابقة، وكما أشار لها الباحث.

وحسب رأي الباحث فإن تعقيد الإجراءات الضريبية ووجود الثغرات في القانون تساعد في حدوث التهرب الضريبي، ومن نتائج التحليل فإن كافة الفقرات تقع ضمن درجة موافقة عالية، وهذا دليل على أنه يجب أن يُحقق النظام الضريبي عدالة كافية بين المكلفين، وإن وجود الثغرات يُساعد المكلف وخاصةً إذا كانت لديه الرغبة في التهرب الضريبي، وكذلك فإن عدم تطبيق العقوبات على المتهربين، وكما ينص عليها القانون تجعل الملتزمين بدفع الضريبة غير مُلتزمين، وخاصة اذا تولدت لدى المكلف شُعور بعدم عدالة النظام الضربي، وحسب رأي الباحث فإن التعديلات المتكررة والمتلاحقة على قانون ضريبة الدخل تضع المكلف في متاهات، وهذا يجعل المكلف غير مُلتزم بدفع الضريبة ويتكون لديه شعور بأنه يجب أن يكون من المتهربين وليس من الملتزمين.

ولإختبار الفرضية الخامسة والتي تنص على **"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات الضريبية التي يقوم بها مدققي الحسابات ووجود الثغرات في قانون ضريبة الدخل"**، فقد تم إستخدام إختبار(ت) للعينة المفردة (One Sample T- Test)، ويبين الجدول رقم (١٧) نتائج هذا الاختبار.

بين الجدول رقم (١٧) نتيجة إختبار الفرضية الخامسة لبعد تعقيد الإجراءات الضريبية ووجود الثغرات في القانون تساعد في حدوث التهرب الضريبي من وجهة نظر مدققي الحسابات، وبوسط حسابي (٣,٩٠٨) وقيمة دلالة (ت) المحسوبة دالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) كانت (٠,٠٠٠) وهذا يعطينا مؤشراً على أن وجود الثغرات في القانون وتعقيد الإجراءات الضريبية تساعد في حدوث التهرب وبدرجة عالية ودالة إحصائياً عند مستوى

الجدول رقم (١٧)

اختبار (ت) للعينة المفردة لتعقيد الإجراءات الضريبية

ووجود الثغرات في القانون تساعد في حدوث التهرب الضريبي

البعـــــــــد	الوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	قيمة t	دلالة t	قبول او رفض الفرضية
تعقيد الإجراءات الضريبية وجود الثغرات في القانون تساعد فـــي حدوث التهرب الضريبي	٣,٩٠٨	٠,٤٤٦	٢١,٤٣٣	٠٠٠	رفض

($\alpha \leq 0.05$) وهي اقل من هذا المستوى، وبالتالي يتم رفض الفرضية الخامسة. وهذا يدل علـــى تقارب نسبي في اتجاهات افراد العينة حول متوسط الاتجاهات، وكذلك فهو يدل علـــى وجـــود تشتت منخفض في إتجاهات افراد العينة.

ثانياً: الدراسة الميدانية على مقدري دائرة ضريبة الدخل

شملت الدراسة الميدانية المجموعة الثانية، تتضمن مقدري دائرة ضريبة الدخل بـــالأردن لإرتباطها في الواقع العملي بالمبادئ والإجراءات المحاسبية ومدى تطبيقها من خلال الحسابات الختامية، المقدمة من الشركات لإجراء الفحص، والتدقيق عليها من قبل مقدري الـــدائرة، ليـــتم تقدير الضريبة الواجب دفعها بعد إتمام عملية الفحص والتدقيق والتقدير .

وشملت الدراسة ايضاً إستبانه موجهة إلى المقدرين في دائرة ضريبة الدخل فـــي الأقســـام التالية:-

- المقدرين في مديرية كبار المكلفين / المركز الرئيسي.
- المقدرين في قسم الشركات المساهمة / المركز الرئيسي.
- المقدرين في مديرية دخل محافظة اربد.

وقد تم توزيع الإستبانة على المقدرين في هذه المديريات المذكورة أعلاه، كما هو موضـــح في الفصل الرابع، وقد تضمنت الإستبانة مجموعة من الأسئلة لمعرفة آراء مقـــدري ضـــريبة الدخل حول دور الإجراءات الرقابية والقواعد المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي.

تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الوصفية المتعلقة بمقدري ضريبة الدخل

ا – إلتزام المقدر بتطبيق قانون ضريبة الدخل

يبين الجدول رقم (١٨) المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية لمدى إلتـزام مقـدر ضريبة الدخل بتطبيق قانون ضريبة الدخل وذلك للحد من التهرب الضريبي، مرتبـة تنازليـاً حسب أهميتها.

يظهر من الجدول رقم (١٨) أن آراء مقدري ضريبة الدخل كانت عاليـة تجـاه الفقـرات (١،٢،٤،٥،٧)، ويشير الجدول أن آراء مقدري ضريبة الدخل كانت متوسطة تجـاه الفقـرات (٦،٨،١٠،١٢،١٧،٢٤،٢٥،٢٦،٢٨)، ويشير كذلك أن آراء مقدري ضريبة الدخل كانت متدنية تجاه الفقرات (٩، ١١، ١٣-١٦، ٢٧، ٢٩، ٣٠)، وأشارت النتائج إلى أن اكثر ما يلتـزم بـه المقدر بتطبيق القانون هو إدراج المصروفات خلال الفترة المحاسبية والمقابلة لتلك الإيـرادات خلال الفترة المحاسبية نفسها، بوسط حسابي (٤,٣) بنسبة (٨٦%)، وهي تقع ضمن الدرجـة العالية، وأنحراف معياري (٠,٦٩). وبذلك يكون المقدر قد قام بتطبيق مبدأ المقابلة، أي مقابلة المصروفات التي حدثت خلال الفترة المحاسبية بالإيرادات التي حصلت خلال تلك الفترة.

ويوضح الجدول رقم (١٨) كذلك إلتزام المقدر بتطبيق القانون بالنسبة إلى إدراج المبيعات التي حدثت خلال الفترة المحاسبية سواء نقداً أو على الحساب، حيث إحتلت المرتبـة الثانيـة، وبوسط حسابي (٤,٢٦) بنسبة (٨٥ %)، وهي تقع ضمن الدرجة العالية، وإنحـراف معيـاري (٠,٧٧). ولعل هذا يظهر إهتمام المقدر بتسجيل المبيعات التي يقوم بها المكلف وإثباتهـا فـي سجلاته، وهذا ضروري جدا بالنسبة إلى المقدر، لأنه إذا سمح المقدر للمكلف بعدم تسجيل كافة المبيعات التي حصلت خلال الفترة المحاسبية سواء كانت نقداً أو على الحساب، فإن المقدر يكون بذلك قد ساهم فـي حصول التهرب الضريبي من قبل المكلف، وهذا يعرض المقدر للمسئولية

جدول رقم (18)

التزام المقدر بتطبيق قانون ضريبة الدخل

رقم الفقرة	الفقرة	التكرار: اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة	النسبة المئوية: اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
2	يتضمن القانون إدراج المصروفات خلال الفترة المحاسبية والمقابلة لتلك الإيرادات سواء كانت نقدا أو بالأجل	31	39	4	2	0	40.8	51.3	5.3	2.6	0	4.3	0.69
1	يتضمن القانون (سواء بشكل مباشر او غير مباشر) إدراج جميع المبيعات التي حدثت خلال الفترة المحاسبية سواء كانت نقدا أو على الحساب	32	35	6	3	0	42.1	46.1	7.9	3.9	0	4.26	0.77
7	يسمح للمكلف إبقاء نسب الاستهلاك المعتمدة كما جاءت في القانون	25	42	1	7	1	32.9	55.3	1.3	9.2	1.3	4.09	0.91
5	تضمن القانون التعليمات الخاصة بضرورة التقيد بالمعايير المحاسبية عند إعداد الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي	17	47	6	5	1	22.4	61.8	7.9	6.6	1.3	3.97	0.83
4	عند عدم تقديم الميزانية من قبل المكلفين في نهاية المدة المحاسبية لفرض الضريبة عليها تتخذ بحقها العقوبات المنصوص عليها بالقانون	15	31	12	16	2	19.7	40.8	15.8	21.1	2.6	3.54	1.11
26	يسمح للمكلف تخفيض نسب الاستهلاك عن النسب المعتمدة (باستثناء حالات الإعفاء من ضريبة الدخل)	15	25	18	6	12	19.7	32.9	23.7	7.9	15.8	3.33	1.32
28	يقوم المقدر باعتماد الخسارة الناتجة عند استبدال الأصول الثابتة (ماكينات بطل استعمالها)	9	29	14	6	18	11.8	38.2	18.4	7.9	23.7	3.07	1.38
6	يعتبر الخصم النقدي الذي يمنحه البائع للمشتري من النفقات الإنتاجية	8	21	6	31	10	10.5	27.6	7.9	40.8	13.2	2.82	1.27
8	يعتبر المقدر استهلاك الأصول غير المستعملة في إنتاج الدخل مع أنها مملوكة للمكلف (للشركة) من المصاريف الواجبة الخصم	7	20	5	37	7	9.2	26.3	6.6	48.7	9.2	2.78	1.21
12	تعتبر رسوم زيادة راس المال عن طريق رسملة الأرباح المدورة والاحتياطيات من النفقات المقبولة ضريبيا	3	21	19	19	14	3.9	27.6	25	25	18.4	2.74	1.17
24	يقوم المقدر عند تدقيقه لحسابات المكلف باعتبار الخسارة الرأسمالية من النفقات الإنتاجية	6	21	16	7	26	7.9	27.6	21.1	9.2	34.2	2.66	1.4
25	يسمح للمكلف زيادة نسب الاستهلاك عن النسب المعتمدة بما لا يتجاوز الضعف (باستثناء الأبنية)	21	20	26	6	3	27.6	26.3	34.2	7.9	3.9	2.66	1.09
10	يقوم المقدر باعتبار التبرعات التي تزيد عن الدخل الخاضع للضريبة من المصاريف الواجبة الخصم من الوعاء الضريبي	4	22	4	34	12	5.3	28.9	5.3	44.7	15.8	2.63	1.21

تابع جدول رقم (18)

التزام المقدر بتطبيق قانون ضريبة الدخل

رقم الفقرة	الفقرة	التكرار					النسبة المئوية					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة		
17	يعتبر راتب صاحب المشروع المملوك له كليا من النفقات الإنتاجية الواجب خصمها من خصمها من الوعاء الضريبي	4	21	7	24	20	5.3	27.6	9.2	31.6	26.3	2.54	1.29
9	يعتبر المقدر التبرعات ضمن المصاريف بالرغم من وجود خسائر خلال السنة موضع التدقيق أو وجود خسائر مدورة	1	19	6	35	15	1.3	25	7.9	46.1	19.7	2.42	1.11
29	يقوم المقدر باعتبار النفقات التي يمكن استردادها بموجب بوليصة تامين من النفقات المقبولة ضريبيا	4	20	10	6	36	5.3	26.3	13.2	7.9	47.4	2.34	1.43
11	يقوم المقدر عند فحصه التبرعات المدفوعة خارج المملكة من المصاريف الجائزة الخصم		14	6	30	23	3.9	18.4	7.9	39.5	30.3	2.26	1.19
13	يقوم المقدر باعتبار نفقات التدريب التي لا تقع مسؤولية اتفاقها على عاتق الشركة من النفقات المقبولة ضريبيا	2	11	8	33	22	2.6	14.5	10.5	43.4	28.9	2.18	1.09
30	يقوم المقدر باعتبار نفقات الضيافة التي أنفقت خارج المملكة ضمن النفقات الجائزة الخصم .	5	10	15	7	39	6.6	13.2	19.7	9.2	51.3	2.14	1.35
14	عند عدم احتفاظ المكلف بحسابات أصولية يقوم المقدر باعتبار الديون المعدومة من البنود التي يقوم بتنزيلها	2	10	6	35	23	2.6	13.2	7.9	46.1	30.3	2.12	1.07
15	أجاز القانون باعتبار قيمة ضريبة الدخل المستحقة على الشركة من النفقات الجائزة الخصم	1	8	6	32	29	1.3	10.5	7.9	42.1	38.2	1.95	1.01
27	عند إعادة تقييم الموجودات سمح القانون للمكلف بتضخيم قيمة الموجودات وذلك لزيادة الاستهلاك	1	7	11	8	49	1.3	9.2	14.5	10.5	64.5	1.72	1.1
	الاتجاه العام											2.869	0.482

القانونية، لأن نصوص القانون واضحة في هذا المجال .

وجاءت في المرتبة الثالثة من حيثُ الأهمية هي تسجيل المكلف لنسب الإستهلاك كما جاءت بالقانون، وبوسط حسابي (٤,٠٩) بنسبة (٨١,٨ %)، وهي تقع ضمن الدرجة العالية، وإنحراف معياري (٠,٩١). ولعل هذا يدل على أن المقدر يقوم بتطبيق القانون بالنسبة إلى تسجيل الإستهلاك بدرجة عالية، وهذا يقودنا إلى أن المكلف لا يستطيع التلاعب بنسبة الإستهلاك التي يريدها، لأنه عندما تكون أرباح المكلف عالية فسيقوم المكلف بزيادة النسبة في هذه الحالة حتى تكون أرباحه منخفضة، وهذا يؤدي إلى عدم دفع الضريبة المستحقة على المكلف بصورة صحيحة، ولو سمح المقدر للمكلف بتسجيل النسبة التي يريدها يكون بذلك قد ساعد المكلف على التهرب الضريبي .

ولقد جاء في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية ضرورة تقيد المكلف بالمعايير المحاسبية عند إعداد الحسابات الختامية، بوسط حسابي (٣,٩٧) بنسبة (٧٩,٤ %)، وهي تقع ضمن الدرجة العالية، وإنحراف معياري (٠,٨٣). ولعل هذا يدل على إلتزام المقدر بتطبيق المعايير المحاسبية عند قيامه بتدقيق أوراق المكلف لفرض الضريبة المستحقة عليه، وبذلك يكون المقدر قد قام بتطبيق المعايير المحاسبية التي نص عليها القانون. وقد جاءت أيضا الفقرة (٤) ضمن الدرجة العالية أيضاً. وقد جاءت الفقرات (٦، ٨، ١٠، ١٢، ١٧، ٢٤-٢٦، ٢٨) ضمن الدرجة المتوسطة.

ويشير الجدول رقم (١٨) كذلك إلى أن اقل إلتزام لدى المقدر لتطبيق القانون هو عند إعادة تقييم الموجودات لأن القانون لم يسمح للمكلف بتضخيم قيمة الموجودات، وذلك لزيادة الإستهلاك، وبوسط حسابي (١,٧٢) بنسبة (٣٤,٤ %)، وهي تقع ضمن الدرجة المنخفضة، وإنحراف معياري (١,١). ولعل هذا يدل على أنه لا يُسمح للمكلف بإعادة تقييم الموجودات

وذلك بتضخيمها وذلك لزيادة نسبة الإستهلاك، لأنه قد تـم حسـاب الإسـتهلاك علـى قيمـة الموجودات في السابق، وتمت توزيع تكلفة الأصل على عدد سنوات استخدامه، وإذا سمح المقدر للمكلف بإستخدام هذه الطريقة نلاحظ أنه يساعد على حدوث التهرب الضريبي من قبل المكلف.

وقد جاءت أيضا الفقرات (٩، ١١، ١٣-١٥،٢٩،٣٠) ضمن الدرجة المتدنية أيضاً.

وبشكل عام تشير النتائج على أن نسبة مدى إلتزام المقدر بتطبيق القانون كانت متوسـطة، حيث بلغ متوسط إلتزامهم بتطبيق القانون (٢,٨٧) بنسبة (٥٧,٣٨ %)، وهي تقع ضمن الدرجة المتوسطة، أي أن مقدر الضريبة مُلتزم بتطبيق القانون، وإن الإنحراف المعياري كان منخفضاً (٠,٤٨)، حيث لم يتجاوز لكل سؤال عن (٢٩ %) من وسطه الحسابي، وتراوحت بين (١٨% – ٢٩%) فقط، وهذا يشير إلى تقارب الآراء، وعدم وجود تشتت كبير بـين إجابـاتهم حـول متغيرات الدراسة. وهذا ما اكدت عليه دراسة (حافظ، ١٩٩٦).

وحسب رأي الباحث فأن إلتزام المقدر بتطبيق القانون، هذا يعطي مؤشر بأن المقدر لديـه إلتزام فعلي بتطبيق القانون بحكم وظيفته، وهو مُلزم بتطبيقه، ومخالفتة ذلك يكون قد شارك في حدوث التهرب الضريبي. والتدقيق المستمر على حسابات المكلف من قبل المقدر، فـإن ذلـك يؤدي الى تخفيض التهرب الضريبي، وهذا يتفق مع دراسـة (Richard and Saadtmand, 2005).

ولإختبار الفرضية السادسة والتي تنص على " **لا يقوم مقدري ضريبة الدخل بتطبيق قانون ضريبة الدخل للحد من التهرب الضريبي**". فقد تم إستخدام إختبار (ت) للعينة المفـردة (One Sample T – Test).

ويبين الجدول رقم (١٩) نتائج الإختبار لبعد إلتزام مقدر ضريبة الدخل بتطبيق القانون، وبوسط حسابي (٢,٨٦٩) وقيمة دلالة (ت) المحسوبة دالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) كانت

الجدول رقم (١٩)

اختبار(ت) للعينة المفردة لبعد إلتزام المقدر بتطبيق القأنون

البعـــــــــد	الوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	قيمة t	دلالة t	قبول او رفض الفرضية
إلتزام المقدر بتطبيق القانون	٢,٨٦٩	٠,٤٨٢	٢,٣٧٠ـ	٠,٠٢٠	رفض

(٠,٠٢٠) وهذا يعطينا مؤشراً بأن مقدر ضريبة الدخل مُلتزم بتطبيق القانون بدرجة ممارسة متوسطة ودالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) وهي اقل من هذا المستوى، وبالتالي يتم نفي الفرضية السادسة.

مما سبق يتضح أن هناك فروقـــات ذات دلالـــة إحصـــائية (0.020) بدلالـــة إحصـــائية ($\alpha \leq 0.05$) بين إلتزام مقدري ضريبة الدخل بتطبيـــق القـــانون، بوســـط حســـابي (٢,٨٦٩)، وإنحراف معياري (٠,٤٨٢)، وبهذا يتم رفض الفرضية السادسة.

٢ – الإجراءات الرقابية الضريبية التي يقوم بها المقدر

يبين الجدول رقم (٢٠) المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية للإجراءات الرقابية التي يقوم بها المقدر بتطبيقها وذلك للحد من التهرب الضريبي، مرتبة تنازلياً حسب أهميتها.

يظهر من الجدول رقم(٢٠) أن آراء مقدري ضريبة الدخل حول الإجراءات الرقابية التـــي يقوم بتطبيقها كانت عالية تجاه جميع الفقرات، بإستثناء الفقرات (٣٢،٣٣) حيث كانـــت الأقـــل تطبيقاً.

وأشارت النتائج إلى إن أكثر الإجراءات الرقابية التي يقوم المقدر بتطبيقها وذلك للحد مـــن التهرب الضريبي، هو تحقُق المقدر من وجود مبيعات لم تظهر في سجلات الشـــركة وســـجلت

لحساب المكلف الجاري. بوسط حسابي (٤,٢) بنسبة (٨٤ %)، وهي تقع ضمن الدرجة العالية، وإنحراف معياري (٠,٧١). وبذلك يكون المقدر قد قام بتطبيق الإجراءات الرقابية اللازمة للتحقق من تسجيل المبيعات بشكل صحيح والتي حدثت خلال الفترة المحاسبية التي يقوم المقدر بتدقيق حساباتها.

ويوضح الجدول رقم (٢٠) كذلك أن الإجراءات التي يقوم المقدر بتطبيقها للحد من التهرب الضريبي عند فحصه وتدقيقه لحسابات المكلف هو أن تحوي التقارير المالية على جميع البيأنات اللازمة والضرورية، وأن تكون سهلة وميسرة، حيث احتلت المرتبة الثأنية، وبوسط حسابي (٤,٠٩) بنسبة (٨١,٨ %)، وهي تقع ضمن الدرجة العالية، وأنحراف معياري (٠,٧٧)، وبذلك يكون المقدر قد قام بالإجراءات الرقابية اللازمة للتأكد من أن كافة البيأنات والمعلومات قد تضمنتها القوائم والتقارير المالية، وأنه لا يوجد اي معلومات قد قام المكلف بإخفائها بهدف التهرب الضريبي، وأن تكون هذه البيأنات والمعلومات سهلة وميسرة.

وجاءت في المرتبة الثالثة من حيث التطبيق قيام المقدر بالإجراءات الرقابية اللازمة للتحقق من نسب الأرباح ومطابقتها بنسب الأرباح المعلنة في البيأنات المالية، بوسط حسابي (٤,٠٧) بنسبة (٨١,٤ %)، وهي تقع ضمن الدرجة العالية، وأنحراف معياري (٠,٧٠)، وبذلك يكون المقدر قد قام بالإجراءات الرقابية اللازمة للتحقق من أن نسب الأرباح المعلنة بالحسابات المقدمة للضريبة تتوافق مع نسب الأرباح المعتمدة لدى الدائرة والمنصوص عليها بالتعليمات الملحقة بقأنون ضريبة الدخل. وقد جاءت أيضا الفقرات (٣١، ٣٥ – ٣٧، ٣٩ – ٤٣) ضمن الدرجة العالية أيضا.

ويشير الجدول رقم (٢٠) إلى أن اقل الإجراءات الرقابية التي يتخذها المقدر للتحقق من وجود تهرب هو فحصه لمصاريف السنوات السابقة وتخص الفترة ما قبل الاربع سنوات، بوسط

جدول رقم (20)

الاجراءات الرقابية التي يقوم بها المقدر

رقم الفقرة	الفقرة	التكرار: دائما	غالبا	احيانا	نادرا	اطلاقا	النسبة المئوية: دائما	غالبا	احيانا	نادرا	اطلاقا	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
38	من الإجراءات التي يتخذها المقدر عند فحصه لحسابات المكلف للتحقق من وجود تهرب التأكد من مبيعات لم تسجل وسجلت إلى الحساب الجاري للمكلف	27	38	10	6	0	35.5	50	13.2	1.3	0	4.2	0.71
3	يقوم المقدر بالتاكد من ان التقارير المالية تحتوي على جميع البيانات الضرورية وتكون سهلة وميسرة لمستخدمي هذه المعلومات	31	39	4	2	0	27.6	60.5	5.3	6.6		4.09	0.77
18	من الإجراءات التي يتخذها المقدر للتحقق من عدم وجود تهرب هو فحصه لنسب الأرباح ومطابقتها بنسب الأرباح المعلنة في البيانات المالية	31	39	16	0	0	27.6	51.3	21.1	0	0	4.07	0.7
35	من الإجراءات التي يتخذها المقدر للتاكد من وجود تهرب هو فحصه لحساب المدينون ومطابقته مع حساب المبيعات الاجلة	20	34	16	5	1	26.3	44.7	21.1	6.6	1.3	3.88	0.92
31	من الإجراءات التي يتخذها المقدر عند فحصه لحسابات المكلف للتحقق من وجود تهرب فحص الحساب الجاري للمكلف في حال زيادة الحساب الدائن	19	37	14	3	3	25	48.7	18.4	3.9	3.9	3.87	0.97
39	من الإجراءات التي يتخذها المقدر عند فحصه لحسابات الشركة للتحقق من وجود تهرب للتأكد من ان المكلف لم يسحب من أموال الشركة لتمويل مشروعات اخرى	16	34	24	1	1	21.1	44.7	31.6	1.3	1.3	3.83	0.82
37	من الإجراءات التي يتخذها المقدر للتحقق من وجود تهرب هو فحصة لحساب الدائنون ومطابقته مع حساب المشتريات الاجله.	17	32	23	2	2	22.4	42.1	30.3	2.6	2.6	3.79	0.91
40	يقوم المقدر بفحص المبيعات المصدرة ضمن اتفاقيات محددة (مبيعات معفاة) للتاكد من عدم وجود تهرب	12	41	20	3	0	15.8	53.9	26.3	0	3.9	3.78	0.86
41	يقوم المقدر عند فحصه لبضاعة اخر المدة التحقق من انها لم تسجل بشكل دقيق (جرد الكميات) بهدف التهرب من الضريبة .	19	31	18	5	3	25	40.8	23.7	6.6	3.9	3.76	1.03
42	يقوم المقدر عند فحصه لبضاعة اخر المدة التحقق من ان طريقة التسعير قد تغيرت دون الإفصاح عن ذلك بهدف التهرب من الضريبة	14	41	12	7	2	18.4	53.9	15.8	9.2	2.6	3.76	0.95
43	تقوم الشركات التي لها فروع خارج المملكة بتحميل المركز من نفقات الفروع الخارجية بهدف التهرب من الضريبة	12	34	21	5	3	17.1	44.7	27.6	6.6	3.9	3.64	0.98
36	من الإجراءات التي يتخذها المقدر للتاكد من وجود تهرب هو فحصة للعمولات الخارجية المحولة إلى الحسابات البنكية الخاصة بالشركاء	15	32	18	7	4	19.7	42.1	23.7	9.2	5.3	3.62	1.07
33	تقوم الشركات التي لها فروع خارج المملكه بتضخيم مصروفات الفروع الخارجيه بهدف التهرب من الضريبه	8	14	38	11	5	10.5	18.4	50	14.5	6.6	3.12	1.01
32	من الإجراءات التي يتخذها المقدر للتحقق من عدم وجود تهرب هو فحصه لمصاريف لسنوات السابقة وتخص الفترة ما قبل الأربع سنوات	4	23	22	20	7	5.3	30.3	28.9	26.3	9.2	2.96	1.08
	الاتجاه العام											3.741	0.502

حسابي (٢,٩٦) بنسبة (٥٩,٢ %)، وهي تقع ضمن الدرجة المتوسطة، وإنحـراف معيـاري (١,٠٨)، وهذا يدل على أن الإجراءات الرقابية اللازمة التي يقوم بها المقدر لفحصه لمصاريف السنوات السابقة وتخص الفترة ما قبل الأربع سنوات، ويعود ذلك إلى قناعة المقدر بـأن هـذه المصاريف لو كانت صحيحة وحدثت بنفس الفترة السابقة يكون المكلف قد سارع بتقديمها، وذلك لتخفيض الضريبة التي سيقوم بدفعها، إلا إذا كانت لديه خسارة وقد قـام بتأجيـل تقـديم هـذه المصاريف للسنوات القادمة، وذلك بهدف التهرب من دفع الضريبة المستحقة عليه عندما تكون الأرباح المتحققة عالية فإن الضريبة التي سيقوم المكلف بدفعها تكون مرتفعة أيضاً.

وبشكل عام تشير النتائج بالجدول رقم(٢٠) إلى إن الإجراءات الرقابية التي يقوم المقـدر بتطبيقها كانت عالية نسبياً، حيث بلغ متوسط تطبيق هذه الإجراءات (٣,٧٤) بنسبة (٧٤,٨%)، وهي تقع ضمن الدرجة العالية، أي أن مقدر الضريبة مُلتزم بتطبيق الإجراءات الرقابية بشـكل عالٍ، وأن الإنحراف المعياري كان متوسطاً (٠,٥٠٢)، حيث لم يتجـاوز لكـل سـؤال عـن (٣٦%) من وسطه الحسابي، وتراوحت بين (١٦% - ٣٦%) فقط، وهذا يشير إلـى تقـارب الآراء، وعدم وجود تشتت كبير بين إجاباتهم حول متغيرات الدراسة.

وحسب رأي الباحث فإن الإجراءات الرقابية التي يتخذها المقدر عنـد تدقيقـه لحسـابات المكلف كانت متوافقة مع المبادئ المحاسبية، ويجب على المقدر أن يتأكد من طريقـة تسـعير المخزون، وهل يختار المكلف الطريقة التي تخفض من ربحة، ومن الثبات وعدم التغييـر مـن طريقة إلى اخرى. وقد جاءت دراسـات مثـل (Cushing and Leclere, 1992؛ محـرم، ٢٠٠٤؛ حافظ، ١٩٩٦؛ الخضور، ١٩٩٩؛ بطاينة، ٢٠٠٣؛ Forest and Adam, 2001) لتتفق مع نتائج هذه الدراسة.

ولإختبار الفرضية السابعة والتي تنص على "**لا يقوم مقـدري ضـريبة الـدخل بتطبيـق الإجراءات الرقابية للحد من التهرب الضريبي**". فقد تم إستخدام إختبـار (ت) للعينـة المفـردة (One Sample T– Test)، ويبين الجدول رقم (٢١) نتائج هذا الإختبار.

الجدول رقم (٢١)

اختبار(ت) للعينة المفردة لبعد الإجراءات الرقابية التي يقوم بها المقدر

البعـــــــد	الوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	قيمة t	دلالة t	قبول أو رفض الفرضية
الإجراءات الرقابية التـي يقوم بها المقدر	٣,٧٤٠	٠,٥٠١	١٢,٨٦٣	٠,٠٠٠	رفض

يتضح من الجدول رقم (٢١) نتيجة إختبار الفرضية السابعة لبعد الإجراءات الرقابية التي يقوم بها المقدر للحد من التهرب الضريبي أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، إذ كان الوسط الحسابي (٣,٧٤) وقيمة دلالة (ت) المحسوبة كانت (٠٠٠)، ومعنى ذلك أن درجة ممارسة الإجراءات الرقابية التي يقوم بها المقدر عالية ودالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وهي اقل من هذا المستوى وبالتالي يتم رفض الفرضية السابعة.

٣ – القواعد المحاسبية التي يقوم بتطبيقها المقدر:

يبين الجدول رقم (٢٢) المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية للقواعـد المحاسـبية التي يقوم المقدر بتطبيقها وذلك للحد من التهرب الضريبي، مرتبة تنازليا حسب أهميتها.

يظهر من الجدول أن آراء مقدري ضريبة الدخل حول المبـادئ المحاسـبية التـي يقـوم بتطبيقها كانت عالية تجاه الفقرات (٢٠،٢٣،٣٤)، ويشير كذلك أن آراء مقدري ضريبة الدخـل

جدول رقم (22)

القواعد المحاسبية التي يقوم بتطبيقها المقدر

رقم الفقرة	الفقرة	التكرار					النسبة المئوية					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		دائما	غالبا	احيانا	نادرا	اطلاقا	دائما	غالبا	احيانا	نادرا	اطلاقا		
20	يأخذ المقدر بتوزيع تكلفة الأصول على عمر الأصل وفقاً لطريقة القسط الثابت	26	37	9	3	1	34.2	48.7	11.8	3.9	1.3	4.11	0.86
34	يتم فحص بند المكافآت والإكراميات في الحسابات التي تقدمها الشركات إذا كانت ذات وزن نسبي مرتفع	19	25	29	3	0	25	32.9	38.2	3.9	0	3.79	0.87
23	يقوم المقدر عند تدقيقه لحسابات المكلف بالتاكد من عرض بنود القوائم المالية بإحدى الطرق المحاسبية والثبات عليها في السنوات التي تليها	13	37	14	10	2	17.1	48.7	18.4	13.2	2.6	3.64	1
19	يأخذ المقدر بتوزيع تكلفة الأصول على عمر الأصل وفقاً لطريقة القسط المتناقص	8	11	14	20	23	10.5	14.5	18.4	26.3	30.3	2.49	1.34
21	عند تقييم الأصول يؤخذ في الاعتبار القيمة التي يمكن الحصول عليها مستقبلا لقيمة الأصل للمحافظة عليه	5	16	16	13	26	6.6	21.1	21.1	17.1	34.2	2.49	1.33
22	يقوم المقدر باحتساب جميع الإيرادات خلال الفترة المحاسبية وتأجيل الأخذ بكل المصاريف او نوعا منها	1	19	19	14	23	1.3	25	25	18.4	30.3	2.49	1.21
	الاتجاه العام											3.167	0.498

كانت منخفضة تجاه الفقرات (١٩،٢١،٢٢)، حيث كانت متدنية الأهمية.

وأشارت النتائج إلى أن اكثر القواعد المحاسبية التي يقوم المقدر بتطبيقها وذلك للحد من التهرب الضريبي، هو توزيع تكلفة الأصول على عمر الأصل الإنتاجي حسب طريقة القسط الثابت. بوسط حسابي (٤,١١٢) بنسبة (٨٢,٢ %)، وهي تقع ضمن الدرجة العالية، وإنحراف معياري (٠,٨٦). وبذلك يكون المقدر قد قام بتوزيع تكلفة الأصل على عمره الإنتاجي وحسب طريقة القسط الثابت وهي الطريقة المعتمدة لدى مقدري ضريبة الدخل والثبات على هذه الطريقة على مدار عمر الأصل الإنتاجي.

ويوضح الجدول رقم(٢٢) كذلك إن من المبادئ المحاسبية والقواعد التي يقوم بتطبيقها عند فحصه وتدقيقه لحسابات المكلف، هو أن يأخذ الحسابات التي تأتي ضمن المصاريف والتي حددها القانون بنسب ثابتة إذا كانت لها وزن مرتفع قياساً بالمصاريف الأخرى مثل بند المكافآت والإكراميات، حيث احتلت المرتبة الثانية، وبوسط حسابي (٣,٧٩) بنسبة (٧٥,٨ %)، وهي تقع ضمن الدرجة العالية، وإنحراف معياري (٠,٨٧)، وبذلك يكون المقدر قد قام بتطبيق المبادئ والقواعد المحاسبية عند قيامه بتدقيق حسابات المكلف.

وجاءت في المرتبة الثالثة من حيث التطبيق، هي قيام المقدر بتطبيق مبدأ الثبات في عرض بنود القوائم المالية بإحدى الطرق المحاسبية والثبات عليها في السنوات السابقة والتي تليها عند تدقيقه لحسابات المكلف، بوسط حسابي (٣,٦٤) بنسبة (٧٢,٨ %)، وهي تقع ضمن الدرجة العالية، وإنحراف معياري (١)، وبذلك يكون المقدر قد قام بتطبيق القواعد والمعايير المحاسبية الدولية اللازمة للتحقق من ثبات المكلف في عرض بنود القوائم المالية بإحدى الطرق المحاسبية لعدة سنوات. ويشير الجدول رقم (٢٢) إلى أن اقل المبادئ والقواعد المحاسبية التي يقوم المقدر بتطبيقها للتحقق من عدم وجود تهرب هو عدم تأجيل المصاريف للسنوات اللاحقة والأخذ فقط

بالمبيعات التي تخص الفترة التي يقوم المقدر بتدقيقها، بوسط حسابي (٢,٤٩) بنسبة (٤٩,٨%)، وهي تقع ضمن الدرجة المنخفضة، وإنحراف معياري (١,٢١)، وهذا يدل على أن القواعد المحاسبية اللازمة التي يقوم بها المقدر بتطبيقها عند فحصه للمصاريف التي تخص الفترة التي يقوم بتدقيقها وعدم تأجيلها للسنوات اللاحقة، وبذلك يكون المقدر قد قام بتطبيق مبدأ المقابلة، أي مقابلة الإيرادات بالمصروفات التي تخص نفس السنة وعدم تأجيل المصاريف للسنوات اللاحقة، لأنه إذا قام بتأجيلها فأن المقدر بذلك يكون قد قام بمساعدة المكلف على التهرب الضريبي. وقد جاءت أيضا الفقرات (١٩، ٢١) ضمن الدرجة المتدنية أيضا.

وبشكل عام تشير النتائج بالجدول رقم(٢٢) إلى أن القواعد والمبادئ المحاسبية التي يقوم المقدر بتطبيقها كانت متوسطة، حيث بلغ متوسط تطبيق هذه الإجراءات (٣,١٦٧) بنسبة (٦٣,٣٤%)، وهي تقع ضمن الدرجة المتوسطة، أي أن مقدر الضريبة ملتزم بتطبيق القواعد المحاسبية بشكل متوسط، وأن الإنحراف المعياري كان متدنياً (٠,٤٩٨)، حيث لم يتجاوز لكل سؤال عن (٥٣%) من وسطه الحسابي، وتراوحت بين (٢٠% – ٥٣%) فقط، وهذا يشير إلى تقارب الآراء، وعدم وجود تشتت كبير بين إجاباتهم حول متغيرات الدراسة.

وحسب رأي الباحث فإن المقدر عندما يقوم بتطبيق القواعد والمبادئ المحاسبية في عمله، هذا يدل على إلتزام المقدر بتطبيق ما تعلمه خلال دراسته الجامعية، وما تراكم لديه من خبرات خلال وظيفته، وهو يقوم بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية التي نص عليها القانون، وهذا يشير الى التوافق الموجود بين المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وبين قانون ضريبة الدخل الأردني رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وتعديلاته اللاحقة، وقد اشارت دراسة (خشارمة، ٢٠٠٢) الى هذا التوافق وجاءت متفقة مع نتائج هذه الدراسة.

ولإختبار الفرضية الثامنة "**لا يقوم مقدري ضريبة الدخل بتطبيق القواعد المحاسبية للحد من التهرب الضريبي**". فقد تم إستخدام إختبار (ت) للعينة المفردة (One Sample T– Test)، ويبين الجدول رقم (٢٣) نتائج هذا الإختبار.

الجدول رقم (٢٣)

إختبار(ت) للعينة المفردة لبعد القواعد المحاسبية التي يطبقها المقدر

البعد	الوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	قيمة t	دلالة t	قبول أو رفض الفرضية
القواعد المحاسبية التي يقوم بتطبيقها المقدر	٣,١٦٦	٠,٤٩٨	٢,٩١٧	٠,١٦٧	قبول

يتضح من الجدول رقم (٢٣) نتيجة إختبار الفرضية الثامنة لبعد القواعد المحاسبية التي يقوم بتطبيقها المقدر للحد من التهرب الضريبي بدرجة عالية، وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) إذ كان الوسط الحسابي (٣,١٧)، وقيمة دلالة (ت) المحسوبة دالة عند مستوى دلالة (α≤0.05) كانت (٠,١٦٧)، مما يدل على أن درجة تطبيق القواعد المحاسبية التي يقوم بها المقدر عالية، ودالة إحصائيا عند مستوى (α≤0.05)، وهي اقل من هذا المستوى وبالتالي يتم قبول الفرضية الثامنة.

٤ – تعقيد الإجراءات الضريبية ووجود الثغرات في القانون تساعد في حدوث التهرب الضريبي من وجهة نظر مقدر ضريبة الدخل

يبين الجدول رقم (٢٤) المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية لتعقيد الإجراءات الضريبية ووجود الثغرات في القانون تساعد في حدوث التهرب الضريبي، مرتبة تنازليا حسب

جدول رقم (24)

تعقيد الاجراءات الضريبية ووجود الثغرات تساعد في حدوث التهرب الضريبي

رقم الفقرة	الفقرة	التكرار: اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة	النسبة المئوية: اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
48	ان شعور المكلف بتدني مستوى عدالة النظام الضريبي يؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي	38	37	0	1	0	50	48.7	0	13	0	4.47	0.58
51	ان وجود ثغرات في النظام الضريبي تمكن من حدوث التهرب الضريبي	14	52	10	0	0	18.4	68.4	13.2	0	0	4.05	0.56
46	ان عدم تطبيق العقوبات المنصوص عليها بقانون ضريبة الدخل يؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي	22	39	4	11	0	28.7	51.3	5.3	14.5	0	3.95	0.96
50	ان غموض وعدم وضوح المواد القانونية والأنظمة والتعليمات يؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي	10	48	16	2	0	13.2	63.2	21.1	2.6	0	3.87	0.66
49	عدم التفتيش المفاجئ على دفاتر المكلفين المحاسبية يؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي	17	29	28	2	0	22.4	38.2	36.8	2.6	0	3.8	0.82
44	ان تعقيد الإجراءات الضريبية عند التقدير يؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي	9	52	2	13	0	11.8	68.4	2.6	17.1	0	3.75	0.88
47	ان عدم كفاية العقوبات الضريبية المنصوص عليها بالقانون يؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي	15	21	16	24	0	19.7	27.7	21.1	31.1	1.3	3.36	1.13
45	صعوبة فهم التشريعات القانونية المتعلقة بالضريبة من قبل المكلفين تؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي	6	24	26	19	1	7.9	31.6	34.2	25	0.9	3.2	0.95
	الاتجاه العام											3.806	0.393

أهميتها.

يظهر من الجدول رقم (٢٤) أن أراء مقدري ضريبة الدخل حول تعقيد الإجراءات الضريبية ووجود الثغرات في القانون تساعد في حدوث التهرب الضريبي، كانت عالية تجاه الفقرات (٤٤، ٤٦، ٤٨- ٥١)، وكانت متوسطة تجاه الفقرة (٤٧، ٤٥).

وأشارت النتائج إلى أن شعور المكلف بتدني مستوى عدالة النظام الضريبي يؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي، بوسط حسابي (٤,٤٧) بنسبة (٨٩,٤ %)، وهي تقع ضمن الدرجة العالية، وإنحراف معياري (٠,٥٨). ويوضح الجدول كذلك أن وجود الثغرات في القانون تساعد في حدوث التهرب الضريبي، حيث إحتلت المرتبة الثانية، وبوسط حسابي (٤,٠٥) بنسبة (٨١ %)، وهي تقع ضمن الدرجة العالية، وإنحراف معياري (٠,٥٦).

وجاءت في المرتبة الثالثة من حيث الموافقة في أن عدم تطبيق العقوبات المنصوص عليها بقانون ضريبة الدخل يؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي، بوسط حسابي (٣,٩٥) بنسبة (٧٩%)، وهي تقع ضمن الدرجة العالية، وإنحراف معياري (٠,٩٦). ويأتي غُموض وعدم وضوح المواد القانونية والأنظمة والتعليمات يؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي، في المرتبة الرابعة، بوسط حسابي (٣,٨٧) بنسبة (٧٧,٤ %)، وهي تقع ضمن الدرجة العالية أيضاً، وإنحراف معياري (٠,٦٦). وقد تحدث كل من (خشارمة، ١٩٩٧؛ محرم، ٢٠٠٤؛ بطاينة، ٢٠٠٣؛ حافظ، ١٩٩٦؛ الخضور، ١٩٩٩؛ Forest and Adam, 2001؛ Mcmanus, 1999؛ Shunglin, 2000؛ مبيضين وابو نصار، ٢٠٠٠)، عن شعور المكلف بعدم عدالة النظام الضريبي، وعدم تطبيق العقوبات المنصوص عليها بقأنون ضريبة الدخل يؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي.

ويؤدي عدم التفتيش المفاجئ على دفاتر المكلفين يؤدي إلىحدوث التهرب الضريبي في

المرتبة الخامسة بوسط حسابي (٣,٨) بنسبة (٧٦ %)، وهي تقع ضمن الدرجة العالية أيضـــا، وإنحراف معياري (٠,٨٢). وتتفق مع دراسة كل من (حافظ، ١٩٩٦؛ بطأينة، ٢٠٠٣).

وجاءت في المرتبة السادسة من حيث الموافقة أن تعقيد الإجراءات الضريبية عند التقـدير يؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي، بوسط حسابي (٣,٧٥) بنسبة (٧٥%)، وهي تقع ضـمن الدرجة العالية، وإنحراف معياري (٠,٨٨). وجاء في المرتبة السابعة من حيث الموافقة أن عدم كفاية العقوبات الضريبية المنصوص عليها بقانون ضريبة الدخل يؤدي إلى حـدوث التهـرب الضريبي، بوسط حسابي (٣,٣٦) بنسبة (٦٧,٢%)، وهي تقع ضمن الدرجة العالية، وإنحراف معياري (١,١٣)، وجاءت في المرتبة الأخيرة من حيث الموافقة أن صعوبة فهـم التشـريعات القانونية المتعلقة بالضريبة من قبل المكلفين تؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي، بوسط حسابي (٣,٢) بنسبة (٤٦%)، وهي تقع ضمن الدرجة المتوسطة، وإنحراف معياري (٠,٩٥). وهـذه النتائج جاءت متوافقة مع نتائج دراسة كل من (بطاينة، ٢٠٠٣؛ حـافظ، ١٩٩٦؛ الخضـور، ١٩٩٩؛ Forest & Adam, 2001 ؛ مبيضين وابو نصار، ٢٠٠٠).

وبشكل عام تشير النتائج إلى تعقيد الإجراءات الضريبية ووجود الثغرات في القانون تساعد في حدوث التهرب الضريبي كانت عاليـة، حيـث بلـغ الوسـط الحسـابي(٣,٨٠٦) بنسـبة (٧٦,١٢%)، وهي تقع ضمن الدرجة العالية، وأن الإنحراف المعياري كان متـدنياً (٠,٣٩٣)، حيث لم يتجاوز لكل سؤال عن (٣٣ %) من وسطه الحسابي، وتراوحت بين (١٣% - ٣٣%) فقط، وهذا يشير إلى تقارب الآراء، وعدم وجود تشتت كبير بـين إجابـاتهم حـول متغيـرات الدراسة.

وحسب رأي الباحث فإنه يجب تطبيق مواد وبنود قانون ضريبة الدخل ، فعلى سبيل المثال لا الحصر إن عدم تطبيق العقوبات المنصوص عليها في القانون يُشجع المتهربين على ممارسة

التهرب الضريبي، وهذا يعتبر تقصيراً من دائرة ضريبة الدخل، فقد نصت المادة (٤٢) من قانون ضريبة الدخل ضمن الجرائم والعقوبات فرع (أ) من نفس المادة أن " كل من قدم كشفاً غير صحيح، وذلك بأن أغفل، او أنقص، او حذف منه اي دخل، او اي جزء من الدخل الذي يترتب عليه تقديم كشف بمقتضى هذا القانون، وأثر على مقدار الضريبة بشكل ملموس، فإن المكلف يُعاقب اذا ارتكب اياً من هذه الجرائم، بالحبس لمدة تتراوح بين أسبوع وسنة، أو بغرامة لا تقل عن مائة دينار أردني، ولا تزيد عن خمسمائة دينار، وفي كل الأحوال يضمن مثلي النقص الذي حدث في مقدار الضريبة". وكثير من الدراسات السابقة، وكما أشار الباحث لها تُؤكد على فرض العقوبات اللازمة على المتهربين من دفع الضريبة بمختلف فئاتهم ومواقع أعمالهم، وكذلك من يقوم بإخفاء بعض أو كل المعلومات عن المقدر.

ولإختبار الفرضية التاسعة والتي تنص على" **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات الضريبية التي يقوم بها مقدري ضريبة الدخل ووجود الثغرات في القانون للحد من التهرب الضريبي**". فقد تم إستخدام إختبار (ت) للعينة المفردة (One Sample T- Test).

يبين الجدول رقم (٢٥) نتيجة إختبار الفرضية التاسعة لبعد تعقيد الإجراءات الضريبية ووجود الثغرات في القانون تساعد في حدوث التهرب الضريبي من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل، بوسط حسابي (٣,٨٠٦) وقيمة دلالة (ت) المحسوبة دالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) كانت (٠,٠٠٠)، وهذا يعطينا مؤشراً على أن وجود الثغرات في القانون وتعقيد الإجراءات الضريبية تساعد في حدوث التهرب، وبدرجة عالية ودالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) وهي اقل من هذا المستوى، وبالتالي يتم رفض الفرضية التاسعة.

الجدول رقم (٢٥)

إختبار (ت) للعينة المفردة لبعد الإجراءات الضريبية

ووجود الثغرات في القانون تساعد في حدوث التهرب الضريبي

البعـــــــد	الوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	قيمة t	دلالة t	قبول او رفض الفرضية
الإجـــراءات الضـــريبية وجـــود الثغرات في القانون تســاعد فـــي حدوث التهرب الضريبي	٣,٨٠٦	٠,٣٩٣	٢٥,٧٦٦	٠,٠٠٠	رفض

إختبار الفرضية العاشرة

ولإختبار الفرضية العاشرة والتي تنص على "**لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بـين مدققي الحسابات ومقدري ضريبة الدخل فيما يتعلق بتعقيد الإجـراءات الضـريبية ووجـود الثغرات في القانون في الحد من التهرب من الضريبي.** فقد تم إستخدام إختبار (ت) للعينـات المستقلة (Independent Sample T- Test)، ويبين الجدول رقم (٢٦) نتائج هذا الاختبار.

يتضح من الجدول رقم (٢٦) نتيجة اختبار(ت) للعينات المستقلة، لبعد تعقيد الإجـراءات الضريبية ووجود الثغرات في القانون تساعد في حدوث التهرب الضريبي من وجهة نظر مدققي الحسابات ومقدري ضريبة الدخل، وتبين أنه توجد فروقات دالة إحصائياً بين مدققي الحسـابات ومقدري ضريبة الدخل في إتجاهاتهم نحو تعقيد الإجراءات الضريبية ووجـود الثغـرات فـي القانون للحد من التهرب الضريبي، وتبين أن قيمة دلالة (ت) المحسوبة دالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) كانت (٠,١٠٢)، وهي أكبر من (٠,٠٥)، وبالتالي يتم قبول الفرضية العاشرة.

الجدول رقم (٢٦)

إختبار (ت) للعينات المستقلة لبعد تعقيد الإجراءات الضريبية ووجود الثغرات في القانون

البعد	الوسط الحسابي		الأنحراف المعياري		قيمة t	دلالة t	قبول او رفض الفرضية
	مدقق الحسابات	مقدر الضريبه	مدقق الحسابات	مقدر الضريبة			
تعقيدالإجراءات الضريبية وجود الثغرات في القانون تساعد في حدوث التهرب الضريبي	٣,٩٠٧٧	٣,٨٠٥٩	٠,٤٤٦٢	٠,٣٩٣٤	١,٦٤٤	٠,١٠٢	قبول

ونلاحظ أنه بالرغم من أن إتجاهات مدققي الحسابات ومقدري ضريبة الدخل لبعد تعقيد الإجراءات الضريبية وجود الثغرات في القانون تساعد في حدوث التهرب الضريبي كانت متقاربة، إلا أنه لم يكن هناك دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

المبادئ والطرق المحاسبية التي يستخدمها مقدر ضريبة الدخل

لقد تم توجيه بعض الأسئلة الى مقدري ضريبة الدخل في الإستبانة التي تم توزيعها عليهم، يبين الجدول رقم (٢٧) المبادئ والطرق المحاسبية التي يعتمدها مقدر ضريبة الدخل، عند قيامه بتدقيق حسابات المكلف، الذي يجري عليها عملية التدقيق، وذلك لفرض الضريبة المستحقة التي سيقوم بدفعها المكلف.

ويبين الجدول رقم (٢٧) في السؤال رقم (٥٢) أن الأساس المعتمد للتحاسب الضريبي هو مبدأ الإستحقاق، حيث أن الغالبية من عينة الدراسة (٦١,٨%) تعتمد مبدأ الإستحقاق، ومثلت هذه

جدول رقم (27)
المبادئ المحاسبية التي يستخدمها المقدر

رقم السؤال	المبادئ المحاسبية التي يستخدمها المقدر			
52	ان الاساس المعتمد للتحاسب الضريبي			
	اسم المبدأ	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المتجمعة
	التكلفة التاريخية	47	61.80	61.8
	المبدأ النقدي	3	3.90	66%
	كلاهما معا	25	32.90	99%
	عند الانتاج	1	1.30	100
	المجموع	**76**	**100**	
53	تعتمد دائرة ضريبة الدخل لمحاسبة نشاط المقاولات			
	انتهاء المقاولة	10	13.2	13.2
	نسبة الانجاز	44	57.9	71.1
	عند الاحالة	0	0	71.1
	عند القبض	22	28.9	100
	المجموع	**76**	**100**	
54	يأخذ قانون ضريبة الدخل عند تقييم بضاعة اخر المدة			
	التكلفة التاريخية	49	64.5	64.5
	القيمة القابلة للتحقق	5	6.6	71.1
	ايهما اقل	22	28.9	100
	مبدأ اخر	0	0	0
	المجموع	**76**	**100**	
55	عند تقييم الاصول في نهاية السنة المالية يتم تقيم الاصول لاغراض ضريبة الدخل			
	التكلفة التاريخية	71	93.4	93.4
	القيمة القابلة للتحقق	4	5.3	98.7
	بهما معا	1	1.3	100
	مبدأ اخر	0	0	0
	المجموع	**76**	**100**	
56	ياخذ المقدر عند فحصه لحسابات المكلف باعتبار الخسائر			
	المدورة من سنوات سابقة	27	35.5	35.5
	الخسائر السنوية فقط	10	13.2	48.7
	الخسائر المعدلة	18	23.7	72.4
	كل ما سبق ذكره	21	27.6	100
	المجموع	**76**	**100**	

النسبة (٤٧) مقدر من اصل (٧٦) مقدر. أما المقدرين الذين يعتمدون على تطبيق المبدأين معاً وهما مبدأ الاستحقاق والمبدأ النقدي، فقد جاءت بالدرجة الثانيـة، وكانـت النسـبة (٣٢,٩%)، ومثلت (٢٥) مقدراً من اصل (٧٦) مقدر، ويعود السبب فـي ذلك أن بعض المكلفين يتم تطبيق المبدأ النقدي عليهم مثل الأطباء، المحاميين، المهندسين وغيـرهم ممـن يقـدمون الخـدمات الإستشارية والمهن الحرة، وهذا قد سمح به المشرع الضريبي، حسب المـادة رقـم (١) مـن تعليمات رقم (٩) لسنة ٢٠٠٢ الملحق بالقانون، لذلك فإن مقدر ضريبة الـدخل عنـدما يقـوم بتطبيق مبدأ الإستحقاق فهو يقوم بتطبيق القانون حسب المادة رقم (٥) فقرة (أ) وهذا يتماشى مع تطبيق المعايير المحاسبية أيضاً.

ويبين الجدول رقم (٢٧) في السؤال رقم (53) أن مقدر ضريبة الدخل يعتمد لمحاسبة نشاط المقاولات، طريقة نسبة الإنجاز، وقد مثلت من عينة الدراسة (٥٧,٩%) مـن إجابـات عينـة الدراسة البالغ عددهم (٧٦)، أما طريقة عند القبض فقد جاءت بالدرجة الثانية، وكانـت النسـبة (٢٨,٩%)، ومثلت (٢٢) مقدر من اصل (٧٦) مقدر عينة الدراسة. ونلاحظ هنـا أن الغالبيـة العظمى تعتمد طريقة نسبة الإنجاز، وعندما يعتمد المقدر هذه الطريقة فهو يقوم بتطبيق المعايير المحاسبية أيضاً. ويكون قد تم حساب إيرادات السنة ومصاريفها التي حدثت بها، وعدم تأجيـل إيرادات إلى السنة التالية، وحسب ما تقوم به شركة المقاولات من إنجاز لإعمالها في تلك السنة، وعند إعتماد المقدر لهذه الطريقة فإنه في هذه الحالة قد قام بمنع التهرب الضريبي الذي قد يقوم به المكلف. لأنه إذا سمح للمكلف بتأجيل جزء من نشاطه وإثباته في السنة التالية، فبذلك يُـوزع أرباحه على كل السنوات وهذا يتعارض مع مبدأ سنوية الضريبة الذي ينص عليه القانون.

وتنطبق هذه الطريقة على المكلفين الذين يقُومون بمسك حسابات أُصولية معتمدة من مكاتب تدقيق الحسابات، وقد سمح المُشرع للمكلفين الذين لا توجد لديهم حسابات أصولية بإعتماد نسبة

مقطوعة تم تحديدها في القانون، حسب المادة رقم(٢٢) الفقرة (ا) من قانون ضريبة الدخل والتعليمات رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٢ والخاصة بمسك الحسابات، وكثير من المقاولين لا توجد لديهم حسابات أصولية لأن إعتماد النسبة المقطوعة يكون فيها مجال التهرب أعلى.

أما بالنسبة إلى تقييم بضاعة أخر المدة، فإن الجدول رقم (٢٧) يبين في السؤال رقم (54) أن الغالبية من عينة الدراسة من المقدرين تعتمد مبدأ التكلفة التاريخية وبنسبة (٨٤,٢%)، وقد مثلت هذه النسبة (٦٤) مقدر من اصل (٧٦) مقدر. والمقدر هنا يقوم بتطبيق قانون الضريبة، فقد إعتمد القانون مبدأ التكلفة التاريخية لتقييم بضاعة أخر المدة، أما المعايير فقد ألغت مبدأ التكلفة التاريخية وحل محلها القيمة العادلة، وهذا يدل على أن المقدر يقوم بتطبيق القانون بدرجة عالية، وكذلك هنا يقوم بمخالفة تطبيق المعايير المحاسبية. اما التقييم بسعر التكلفة او السوق ايهما اقل، وحسب راي الباحث فهو يؤدي الى عدم إظهار قائمة المركز المالي بواقعها الفعلي وعدم عدالتها، مما يؤثر على مجمل الربح وصافي الربح الخاضع للضربة وبالتالي إنخفاض الوعاء وإنخفاض معدل إيرادات الضريبة.

ويشير الجدول رقم (٢٧) كذلك في السؤال رقم (55) أن المقدر يقوم بتطبيق مبدأ التكلفة التاريخية على الأصول أيضا وبدرجة عالية وبنسبة (٩٣,٤%)، وقد مثلت هذه النسبة (٧١) مقدر من اصل (٧٦) مقدر. والمقدر هنا يقوم بتطبيق قانون الضريبة، فقد إعتمد القانون مبدأ التكلفة التاريخية لتقييم الأصول والتي نصت عليه المعايير المحاسبية في السابق، أما المعايير المحاسبية التي صدرت حديثاً فقد ألغت مبدأ التكلفة التاريخية وحل محله معيار القيمة العادلة، وهذا يدل على أن المقدر يقوم بتطبيق القانون بدرجة عالية جدا وكذلك هنا يقوم أيضا بمخالفة تطبيق المعايير المحاسبية. ومن خلال هذه النتيجة يرى الباحث أن التكلفة التاريخية هي التكلفة المستخدمة بصفة سائدة في تقييم الأصول، وأن هذه القيمة تحوي من التحفظات ما يُشبع إهتمام

المحاسب التقليدي في عدم إظهار الأصول باكثر من قيمتها الحقيقية، وخوفاً من إظهار قيمتها باكثر من سعر السوق، وبناء عليه تكون النظرة المتحفظة في القياس المحاسبي تؤدي الى عدم إظهار الأصول والارباح في الحسابات الختامية والميزانية بقيمتها المناسبة والملاءمة والعادلة، بينما يؤكد الفكر المحاسبي والمعايير الدولية على بطلان هذه النظرة وعدم صحتها ودقتها لإظهار المركز المالي للنشاط ، وإن الباحث يقترح إستخدام القيمة الجارية للاصول المتداولة، والقيمة الإستبدالية للاصول الثابتة للخروج من هذا المازق، وبالنتيجة أن عدم إستخدام القيمة التاريخية يعتبر من المقومات الاساسية للنظام المحاسبي، والذي يسد ثغرة عدم إظهار المراكز المالية للنشاطات بصورة دقيقة وعادلة، وبالتالي عدم إظهار وعاء الضريبة بقيمة اقل مما يجب، وضياع الحقوق العامة.

وفي السؤال رقم (56) فإن الجدول رقم (٢٧) يشير إلى أن المقدر يقوم بإعتماد الخسائر عند قيامه بتدقيق حسابات المكلف، ووجد ما نسبته (٣٥,٥ %) من أفراد العينة البالغ عددهم (٧٦) مقدر يعتمدون الخسائر المدورة من سنوات سابقة، وجاء في المرتبة الثانية أن نسبة (٢٧,٦%) يعتمدون الخسائر المدورة من سنوات سابقة والسنوية والخسائر المعدلة (كل ما سبق ذكره)، ومن الملاحظ أيضاً أن المقدر يعتمد في تدقيقه على ما تم تقديره في السنوات السابقة، وإذا ما تم إعتماد هذه الخسائر في السابق فإنه لا يستطيع أن يقوم بتعديلها من جديد إلا إذا تبين ما يغير ذلك. ويتم إعتماد خسائر كل سنة بالسنة التي تخصها، اذا ثبتت هذه الخسائر نتيجة التدقيق الذي قام به المقدر، وهنا يكون المقدر قد قام بتطبيق مبدأ سنوية الضريبة.

وبشكل عام تشير النتائج بالجدول رقم (٢٧) إلى أن مقدر ضريبة الدخل يقوم عند تدقيقه لحسابات المكلف بإعتماد مبدأ الإستحقاق، ومبدأ التكلفة التاريخية، وطريقة نسبة الأنجاز لمحاسبة نشاط المقاولات، وهذا يشير هنا إلى أن المقدر يقوم بتطبيق المبادئ والطرق المحاسبية بدرجة

عالية ولكنه يقوم بمخالفة المعايير المحاسبية في بعضاً منها، وكذلك يوجد مجال للتهــرب عنــد إعتماد النسبة المقطوعة لمحاسبة نشاط المقاولات. وقد اشارت دراسة (خشارمة ، ٢٠٠٢) الى عدم توافق في بعض المبادئ المحاسبية مع قانون ضريبة الدخل الأردنـــي رقــم (٥٧) لســنة ١٩٨٥ وتعديلاته.

ملخص نتائج فرضيات الدراسة

يبين الجدول رقم (٢٨) مُلخص نتائج إختبار فرضيات الدراسة العشرة التي تم إستخدامها في البحث، ويبين كذلك قيمة (ت) المحسوبة دالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لكل فرضـــية، والنتيجة التي توصلت اليها الدراسة من قبول او رفض للفرضية التي تم إستخدامها.

جدول رقم (٢٨)

ملخص نتائج الفرضيات

رقم الفرضية	قيمة t	دلالة t	قبول او رفض الفرضية
الفرضية الاولى	٣١,٩٧٨	٠,٠٠٠	رفض
الفرضية الثأنية	٣٨,٤٤٥	٠,٠٠٠	رفض
الفرضية الثالثة	٣٠,٣٨٨	٠,٠٠٠	رفض
الفرضية الرابعة	٣٧,٩٤٠	٠,٠٠٠	رفض
الفرضية الخامسة	٢١,٤٣٣	٠,٠٠٠	رفض
الفرضية السادسة	٢,٣٧٠ -	٠,٠٢٠	رفض
الفرضية السابعة	١٢,٨٦٣	٠,٠٠٠	رفض
الفرضية الثامنة	٢,٩١٧	٠,١٦٧	قبول
الفرضية التاسعة	٢١,٤٣٣	٠,٠٠٠	رفض
الفرضية العاشرة	١,٦٤٤	٠,١٠٢	قبول

ومن خلال الجدول رقم (٢٨) نُلاحظ بأنه تم رفض ثمانِ فرضيات، وتم قُبول فرضيتان، كما تم توضيحه سابقاً.

واخيراً وبناءً على التحليل الذي تم للفرضيات السابقة، تثبت نتائج هذه الدراسـة، وتؤكـده الدراسات السابقة بوجود الثغرات في النظام الضريبي، سواء كان محاسبي او تشريعي يستطيع أن يستغلها المكلف للتهرب، وهي نتيجة هامة ظهرت بوضوح في هـذه الدراسـة، واظهـرت الدراسة تقارب كبير بين إجابات الفئتين من مدققي الحسابات ومقدري ضريبة الدخل حول دور الإجراءات الرقابية والقواعد المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي في الأردن.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

يتكون هذا الفصل مما يلي :-

- النتائج
- التوصيات

النتائج والتوصيات

نتيجة التحليل الإحصائي، وإختبار الفرضيات توصل الباحث إلى النتائج التالية:

النتائج

١ – بينت الدراسة أن هناك إلتزاماً من قبل مدققي الحسابات بتطبيق معايير التدقيق الدولية بنسبة (٧٩%)، وإن أكثر إلتزام يقوم بتطبيقه مدقق الحسابات، هو الإستقلالية والحياد.

٢- بينت الدراسة ان مدقق الحسابات يلعب دوراً هاماً وفعالاً في تفعيل نظام الرقابة الداخلية عند قيامة بتدقيق حسابات الشركات الأردنية بنسبة (٨٨%)، وإن أهم دور يلعبه المدقق هو التأكد من أن نظام الرقابة القائم يُحقق أهداف الشركة بكفاءة وفعالية.

٣- يستطيع مدقق الحسابات أن يقوم بالتأكد من أثر توفر أدلة وقرائن الإثبات على المعلومات المحاسبية عند القيام بعملية التدقيق في الشركات الأردنية بنسبة (٨٢%)، وأشار مدققي الحسابات ان أدلة وقرائن الإثبات كان لها دوراً كبيراً في صحة تقييم الأصول.

٤- بينت الدراسة أن مدققي الحسابات يقومون بالتأكد من ملآءمة المعلومات المحاسبة المستخرجة من الدفاتر للواقع الفعلي، عند قيامهم بتدقيق الشركات الأردنية بنسبة (٧٨%)، وتعتبر المعلومات المستخرجة من وجهة نظر مدققي الحسابات والتي تتصف بعدم التحيز كانت مهمة بدرجة كبيرة في إتخاذ القرارات المختلفة بالنسبة لمستخدميها. وأن هذه المعلومات تعكس واقع النشاط بدرجة كبيرة وعالية.

٥- تبين الدراسة مدى إلتزام مقدر ضريبة الدخل بتطبيق قانون ضريبة الدخل بنسبة (٥٧%)، وإن أكثر ما يلتزم به المقدر بتطبيق القانون، هو إدراج المصروفات خلال الفترة المحاسبية

والمقابلة لها بالإيرادات خلال الفترة المحاسبية نفسها من وجهة نظر مقدري ضـريبة الـدخل عينة الدراسة.

٦- بينت الدراسة ان مقدري ضريبة الدخل يقومون بالإجراءات الرقابية الضريبية عند القيام بتدقيق حسابات المكلف بنسبة (٧٥%)، وإن أكثر الإجراءات الرقابية التي يقوم بتطبيقها المقدر للحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل عينة الدراسة، هو التحقـق مـن وجود المبيعات قد سجلت لحساب المكلف الجاري.

٧- إن مقدري ضريبة الدخل يقومون بتطبيق القواعد والمبادئ المحاسبية عند القيام بعملية تـدقيق حسابات المكلف بنسبة (٦٣%)، وأن أكثر القواعد والمبادئ المحاسبية التي يقوم بتطبيقها مـن وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل، هو توزيع تكلفة الأصل على عمره الإنتاجي حسب طريقة القسط الثابت.

٨- إتفقت أراء كل من مدققي الحسابات، ومقدري دائرة ضريبة الدخل على أن شعور المكلف بتدني مستوى عدالة النظام الضريبي يؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي.

٩- كانت الآراء بأن وجود الثغرات في القانون يساعد في حدوث التهرب الضريبي متفقـة بـين مدققي الحسابات ومقدري ضريبة الدخل عينة الدراسة.

١٠- إتفقت أراء كل من مدققي الحسابات، ومقدري ضريبة الدخل في أن عدم التفتيش المفاجئ على دفاتر المكلفين يساعد في حدوث التهرب الضريبي.

١١- إن الآراء حول عدم تطبيق العقوبات المنصوص عليها بالقانون بحق المكلفين المتهربين من ضريبة الدخل تساعد في حدوث التهرب جاءت متفقة بين آراء مدققي الحسابات، ومقـدري ضريبة الدخل.

١٢- إن أراء مدققي الحسابات ومقدري دائرة ضريبة الدخل جاءت متفقة فيمـا يتعلـق بتعقيـد الإجراءات الضريبية عند التقدير يؤدي إلى التهرب الضريبي.

١٣ - بينت الدراسة أنه لا يتم تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق بشكل كامل من قِبل دائرة ضريبة الدخل.

١٤- بينت الدراسة ان هناك ثغرات في الانظمة سواء كان محاسبي او تشريعي يستطيع أن يستغلها المكلف للتهرب الضريبي.

التوصيات

في ضوء النتائج التى أسفرت عنها الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

١- إعادة النظر في بعض القوانين المتعلقة بالتدقيق وتطويرها بشكل مستمر للوصول إلى نسبة إلتزام كاملة من قبل مدققي الحسابات.

٢- العمل على تفعيل دور جمعية المحاسبين القانونيين من خلال:

أ- العمل على تطوير، وتثقيف جهاز التدقيق في مكاتب التدقيق العاملة في المملكة من خـلال عقد دورات تدريبية متخصصة لتدريب المدققين لفهم قانون ضـريبة الـدخل، وتعـريفهم بالمستجدات الحاصلة في العالم، وتهدف إلى رفع كفاءة عملية التدقيق، وتعميق مستوى فهم المدقق لمعايير التدقيق الدولية للوصول إلى تطبيق أكبر لها.

ب- تعريف المدققين غير المدركين لمسؤولياتهم عند القيام بعملية التدقيق للحد مـن التهـرب الضريبي، وحثهم على الإهتمام، والتنبيه لهذا المجال لتجنيبهم المساءلة القانونية التي قـد يتعرضون لها.

ج- توعية مدقق الحسابات بالأساليب، والإجراءات التي عليه القيام بها كي يدفع عــن نفســه عواقب ومخاطر المساءلة القانونية نتيجة القصور المهني بشكل عام.

٣- ضرورة عقد دورات مهنية متخصصة لمقدري ضريبة الدخل وإطلاعهم على المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق.

٤- ضرورة دراسة قانون ضريبة الدخل بشكل عميق من قبل المعنيين في ذلك، وعمل التعديلات اللازمة عليه، وذلك لسد جميع الثغرات التي قد يستغلها المكلف للتهرب من دفع الضريبة، وعدم اللجوء إلى التعديلات المفاجئة التي تضع المكلف والمقدر في متاهات نتيجة التعديلات المتكررة.

٥- ضرورة إشراك ممثلين عن القطاع الخاص من كافة القطاعات وجمعية المحاسبن القانونيين عند إجراء أي تعديل على قانون ضريبة الدخل.

٦- ضرورة تفعيل تطبيق العقوبات المفروضة على المكلفين والمنصوص عليها في القانون، وعدم التساهل في أي قضية يتم فيها ضبط مرتكبي جريمة التهرب من ضريبة الدخل.

٧- ضرورة تفعيل المادة رقم (٢٢) من قانون ضريبة الدخل، بإلزام المكلفين بالإحتفــاظ بــدفاتر وحسابات أصولية ومدققة من مدقق حسابات، وتطبيق العقوبات على غير الملتزمين وذلك للحد من إخفاء معلومات عن حجم النشاط الذي يقوم بممارسته المكلف للحد من التهرب الضريبي.

١١- ضرورة تبسيط الإجراءات الرقابية التي يقوم بها مقدر ضريبة الدخل بخلق جو من الثقة بين المقدر والمكلف.

١٢- ضرورة القيام بزيارات مفاجئه من قبل مقدري ضريبة الدخل على المكلفين، وذلك للحد من التهرب الضريبي.

١٣- ضرورة إعتماد التكلفة العادلة بدلاً من إعتماد التكلفة التاريخية في قانون دائرة ضريبة الدخل، وذلك للحد من التهرب الضريبي.

١٤- فيما يخص بالدراسات المستقبلية فإن الباحث يوصي:

- إستمرار الدراسات البحثية فيما يتعلق بموضوع دور الإجراءات الرقابية والمبادئ المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي.
- عمل دراسة بحثية أوسع تقوم على المقارنة بين أراء مقدري ضريبة الدخل في كافة المديريات وخاصة بعد التقسيمات الإدارية الجديدة للدائرة، حول مدى تطبيق الإجراءات الرقابية التي يقوم بها مقدري ضريبة الدخل عند القيام بتدقيق حسابات المكلف.
- عمل دراسة بحثية أوسع لدراسة أراء المدراء الماليين والمحاسبين حول إستخدام الطرق والمبادئ المحاسبية في التهرب الضريبي.

المراجع

يتكون مما يلي :

- المراجع العربية

  - الكتب
  - الدوريات
  - أبحاث غير منشورة
  - الوثائق الرسمية (القوانين)

- المراجع الأجنبية

  - الكتب
  - الدوريات

المراجع

المراجع العربية :

أ – الكتب

١– أبو السعود، محمد احمد، " **تقرير مراقب الحسابات**"، القاهرة، ١٩٧٥م.

٢– أبو نصار، محمد وخلايلة محمود، "**مبادئ المحاسبة – الأصول العلمية والعملية**"، الجزء الأول، الطبعة الأولى، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥م.

٣– أبو نصار، محمد، المشاعلة، محفوظ، الشهوان، فراس، "**الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق**"، عمان– الأردن، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣.

٤– ابو طبل، عيسى، "**دراسات في المراجعة والفحص** "، القاهرة : دار النهضة العربية، ١٩٨٠م.

٥– الفين، ارينز، لوبك، جيمس، "**المراجعة مدخل متكامل**"، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي، دار المريخ للنشر ، السعودية،، ٢٠٠٢ .

٦– باعيسى، محمود عمر، احمد سلطان محمد، "**أصول المراجعة والرقابة الداخلية**"، جدة : دار حافظ للنشر والتوزيع، ١٩٨٨.

٧– الجمل، متولي، عبد المنعم محمود، "**المراجعة الإطار النظري والمجال التطبيقي**"، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧١.

٨– **الادلة الدولية لمراجعة الحسابات**، صادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ١٩٩٨.

٩- دونالد، كيسو، جيري ويجانت، "**المحاسبة المتوسطة**"، ج٢، ترجمة كمال الـدين سـعيد، الرياض، دار المريخ، ١٩٨٨.

١٠- **دليل المدقق**، جمعية مدققي الحسابات القانونيين، عمان، ٢٠٠٥.

١١- الهواري، سيد محمد، "**الإدارة الأصول والأسس العلمية**"، ط٣، القاهرة: دار النهضة سنة النشر ١٩٧٩م.

١٢- الهواري، محمد نصر، "**دراسات في نظرية المحاسبة**"، القـاهرة: المطبعـة الكماليـة، ١٩٦٧م.

١٣- حاروني، محمد كامل، "**ضرائب الإيرادات**"، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٥.

١٤- حلمي، عبد القادر، "**مشاكل محاسبية**"، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٤.

١٥- ياسين، فؤاد، درويش، احمد، ، "**المحاسبة الضريبية**" ، دار اليـازوري العلميـة للنشـر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، ١٩٩٦.

١٦- مرعي، عصام، "**ادلة التدقيق الدولية**" اتحاد المحاسبين الدولي، الرياض، مطابع رغدان، ١٩٨٩.

١٧- مطر، محمد عطية،" **اصول التدقيق**"، **مترجم**، منشورات المجمـع العربـي للمحاسـبين القانونيين، ١٩٨٩.

١٨- نمر، حلمي محمود ، "**نظرية المحاسبة المالية**"، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٦.

١٩- عامر، متولى بدوي، " **اطار المحاسبة الإدارية** "، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٠م.

٢٠- عبيدات، رفعت،" **ضريبة المبيعات - خبرات وحلول** "، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١.

٢١- عبد الغني، عبد المقصود يوسف، "**مبدأ الثبات واثره علـى تحديـد وعـاء الضـريبة**"، القاهرة، ١٩٧٤م.

٢٢- عبدالله، خالد أمين وآخرون،" **أصول المحاسبة**"، نيويورك: دار جن ولي وأبنائه، ١٩٨٣.

٢٣- عبد الرحيم، علي، وآخرون، "**اساسيات المحاسبة المالية**"، بيروت، دار النهضة، ١٩٨٧.

٢٤- الصبان، محمد وعلي عبدالوهاب، " **المراجعة الخارجية: المفـاهيم الأساسـية وآليـات التطبيق وفقاً للمعـايير المتعـارف عليهـا والمعـايير الدوليـة**"، الإسـكندرية، الـدار الجامعية،٢٠٠٢م.

٢٥ - الصحن، عبد الفتاح، "المبادئ بين النظرية والتطبيق "، **الاسكندرية : مؤسسة شـباب الجامعة، ١٩٨٤م.**

٢٦ - الصحن، عبد الفتاح، "مبادئ وأسس المراجعة علماً وعملاً "، **الاسـكندرية : مؤسسـة شباب الجامعة، ١٩٩٣م.**

٢٧- الرزق، صـالح، وعبـد الكـريم زواتـي،" اصـول المحاسـبة"، **دار الفكـر للنشـر والتوزيع،١٩٩٢**

ب- الدوريات

١- أبو نصار، محمد، مبيضين ، عقله، "التهرب من ضريبة الدخل في الأردن أسبابه وأشكاله"، *مجلة المنارة*، **المجلد(٦) ، العدد ١ ، ص ص، ١١-٤٢، ٢٠٠٠.**

٢ - البنك المركزي الأردني ،"خلاصة الموازنة العامة للحكومة المركزية"، جدول رقم (٦) ، مجلد ٣٩ ، عدد ٧ ، ص ٤٤ ، تموز ٢٠٠٣.

٣ – جمعية مدققي الحسابات القانونيين ،*مجلة المدقق*،عمان، ، عمان، ١٩٩٠.

٤– دائرة ضريبة الدخل– مديرية التطوير الإداري والتدريب، متحصلات ضريبة الدخل للسنوات (١٩٩٠–٢٠٠٤).

٥– الحمود ، تركي ، قاقيش ، محمود،" التباين بين الضريبة المعلنة والمعدلة للشركات المساهمة الصناعية الأردنية" ، دراسة ميدانية"، ***مجلة دراسات*** ، مجلد (٢١) (أ) العدد (١) ١٩٩٣ ص (١٤٣–١٥٣).

٦– الخطيب، خالد، "التهرب الضريبي"، ***مجلة جامعة دمشق***، المجلد ١٦، العدد الثاني ، ص (١٥٧ – ١٨٦)، ٢٠٠٠.

٧ – خشارمة ،حسين، "دراسة ميدانية لظاهرة التهرب الضريبي في المهن الحرة في الأردن، أسبابها والعوامل التي تقلل منها" ،(من وجهة نظر أصحاب المهن الحرة)، **مجلة المنارة**، المجلد ٥ ، العدد١ ، ص (١٥٧–١٨٦) ، ٢٠٠٠.

٨ – خشارمة ،حسين،" مدى توافق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما مع قانون ضريبة الدخل الأردني رقم(٥٧) لسنة (١٩٨٥) والقانون المعدل له رقم (١٤) لسنة (١٩٩٥) – دراسة تحليلية"، ***مؤتة للبحوث والدراسات*** ، المجلد ١٧ ، العدد ١، ص (٤٣–٦١) ، ٢٠٠٢.

ج- الرسائل العلمية غير المنشورة:

١– البطاينة، شادي طلال ، "أسباب التهرب من ضريبة الدخل والطرق المقترحة لمعالجتها من وجهة نظر أصحاب المهن الحرة في محافظة اربد " ، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة اليرموك ،٢٠٠٣.

٢- حافظ، إبراهيم، " دور الإجراءات الرقابية والقواعد المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي والتجنب الزكوي في المملكة العربية السعودية "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، ١٩٦٩م .

٣ - الخضور، راجح احمد ، "ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في الأردن أسبابها وأشكالها"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية ،١٩٩

٤- محرم، ماجد، " بناء نموذج للرقابة الضريبية للحد من التهرب الضريبي في المملكة الأردنية الهاشمية – دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان للدراسات العليا، ٢٠٠٤.

د - القوانين والانظمة الرسمية :

١- قانون الشركات الأردني رقم (٢٢) لسنة (١٩٩٧)، والقانون المعدل رقم (٤)، ورقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٢ .

٢ - **قانون ضريبة الدخل الأردني رقم(٥٧) لسنة (١٩٨٥)** والقانون المعدل له رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٤ .

٣ - **قانون مؤقت رقم (٧٣) لسنة ٢٠٠٣، قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية**، المملكلة الأردنية الهاشمية ، جريدة الرسمية رقم العدد (٤٦٠٦)، عمان، حزيران ٢٠٠٣، ص ص (٣٢٩٢-٣٣١٤) .

٤- **قانون التجارة رقم (١٢) لسنة ١٩٦٦م.**

ب- المراجع الأجنبية:

A: Books

1- Alvin,Arens&Randal,Elder and Mark, Beasley," **Auditing and Assurance Services"** ,International Edition, Ninth Edition ,

2- Alvin,Arens A. and James K. Loebbecke **, " Auditing an Integrated Approach"** , Eighth Edition, Prentice Hall international Inc., USA 2000.

3.AMERICAN INSTITUTE OF ACCOUNATANTS," **COMMITTEE ON AUDITING PROCEDUREDS & INTERNAL CONTROL**", 1949

4.Brealy,A.R.Myers,S,C," **Principles of Corporate Finance",**4th Edition, New York, Mc Graw Hill Inc. Policy & Practice,1992.

5- Donald, Kieso and Jerry, Weygandt , Jerry Warfield," **Intermediate Accounting"** ,Wiley International Edition, Tenth Edition , 2002, FASB up Date .

6.Hancock,D.,"**Taxation Policy & Practice"**, Chapman &Hall,London,1995.

7. Hendriksen, E.S, **"Accounting Theory"**, Richerd D.Irwin, Inc. Home Wood, illi nois.1970.

8.Henderson, J., Fisher, M.," **SPSS Made Simple"**, Second Edition, Wadsworth Publishing Co., Belmont, 1993

9 –Sekaran Uma **,"Research Methods For Business : A Skill Building Approach**" , 4th Edition , John Wiley and sons Inc. New York , 2003.

B: Journals

10. Bonner, S., Davis, J., Jackson, B., "Expertise in Corporate Tax Planning: The Issue Identification Stage", Journal of Accounting Research,Vol.30,1992,pp,1-26.

11. Cushing, B., Leclere, M.," Evidence on the Determinations of ‹Inventory Policy Choice", *The Accounting Review*, Vol.67, No. I 1992, pp. 355-366.

12-.Forest, Adam , "Active and Passive Deterrence of Income Tax Evasion", Internet .

13.Gunther,D., "Taxes and Organization From: A Comparison of Corporations and Master Limited Partnerships", *The Accounting Review*, Vol.67.No.1 1992 ,pp, 17-45.

14. Hobbs, Kathryn., "In- Houser Charged With Fraud and Tax Evasion", *International Lawyer*, Vol.16,No 17, P9, 2002.

15.Lewiston, Mantzke Kartrina (2001) "State Income Tax Planning and Differential Methods", Unpublished Ph. D. Thesis, Internet.

16. McManus.T."Gimme Shelter: Some Tax Schemes don't Fly", *Crains Chicago Business*, Vol.22, No.15, p2, 1999.

17. Raymond,B." Tax Evasion and the Time Consistency of the Government's Income Tax Policy" *The Japanese Review*, Vol.50, No.2, 1999, pp227-235.

18-.Richard, C., Saadtmand,Y., "Income Tax Evasion Determinants: New Evidence", *The Journal of American Academy of Business Cambridge,* Vol.7,No.2,PP,124-27,2005.

19-.Ronen J, Aharoni, A., "The Choice Among Alternatives", *The Accounting Review*, Vol.67.No.2, 1989 ,pp, 69-81.

20-.Smith, Steven, Howard (2000) " Tax Accounting Corporate Tax Aggressiveness", Unpublished Ph. D. Thesis, Internet.

21-Shuanglin, L.," The Decline of China's Budgetary Revenue: Reasons and Consequences", *Contemporary Economic Policy,* Vol.18, No.4, 2000, pp, 477-490.

22-.Pedwell, Kathryn (2000) "Influence of Accounting on Tax Court Decisions: An Empirical Analysis", Unpublished Ph. D. Thesis, Internet.

الملاحق

يتكون مما يلي :

- أداة الدراسة / الاستبانة
- أسماء مكاتب التدقيق في الأردن
- أسماء محكمي اداة الدراسة

النموذج الأول للدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة مقدري ضريبة الدخل المحترمين

أخي المقدر المحترم

تحية طيبة وبعد :

أتوجه إليكم بفائق التقدير والاحترام ، راجيا حسن تعاونكم لانجاح هذه الدراسة الميدانية والتي تهم العاملين في دائرة ضريبة الدخل ٠

والاستبانة التي بين أيديكم معدة لأغراض البحث العلمي بعنوان :

((دور الإجراءات الرقابية والقواعد المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي في الأردن))

والتي نسعى من خلالها لاستطلاع آرائكم إزاء الفقرات الواردة فيها وذلك من واقع خبرتك من الواقع الفعلي وحسب ما ينص عليه قانون ضريبة الدخل والهدف من هذه الاستبانة هو التعرف على مدى تطبيق المبادئ والإجراءات المحاسبية في الحسابات الختامية والقوائم المالية للشركات ٠

علما بأن الإجابات سوف تعامل بسرية تامة لأغراض البحث العلمي ، ونرجو من حضرتكم التكرم والإجابة على هذه الفقرات بدقة ، وذلك لأهمية البيانات التي سوف يتم جمعها من حضاراتكم ، آسفين لإزعاجكم شاكرين لكم حسن تعاونكم ٠

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحث
بسام عبد الله حداد
قسم المحاسبة / ماجستير
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعـــــة اليرمـــــوك

إشراف
الدكتور جمال ابراهيم بدور
قسم المحاسبـــــــة
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعـــــة اليرمـــــوك

الرجاء وضع إشارة (X) في مكان الإجابة التي تتناسب مع وضعك .

الجزء الأول يتناول معلومات عامة :

١ – العمر :–

☐ اقل من 25 سنة ☐ من 25 الى اقل من 35 سنة

☐ من 35 اقل من 45 سنة ☐ من 45 سنة فاكثر

٢ – المؤهل العلمي :

☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير

☐ دكتوراه ☐ أخرى ، يرجى ذكرها ....

٣ –التخصص العلمي :

☐ محاسبة ☐ أحد فروع العلوم الادارية والاقتصاد(غير المحاسبية)

☐ قانون ☐ أخرى ، يرجى ذكرها ....

٤ – الخبرة العملية

☐ اقل من 5 سنوات ☐ من ٥ الى اقل من 10 سنوات

☐ من ١٠ الى اقل من ١٥ سنة ☐ من ١٥ سنة فاكثر

الجزء الثاني يتضمن مدى التزام المقدر بتطبيق بنود قانون ضريبة الدخل الأردني رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وتعديلاته لسنة ٢٠٠٤ والاجراءات الرقابية والقواعد المحاسبية التي يقوم المقدر بتطبيقها

الرقم	الفقــرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يتضمن القانون (سواء بشكل مباشر او غير مباشر) إدراج جميع المبيعات التي حدثت خلال الفترة المحاسبية سواء كانت نقدا أو على الحساب					
2	يتضمن القانون إدراج المصروفات خلال الفترة المحاسبية والمقابلة لتلك الإيرادات سواء كانت نقدا أو بالأجل					
3	يقوم المقدر بالتأكد من ان التقارير المالية تحتوي على جميع البيانات الضرورية وتكون سهلة ميسرة لمستخدمي هذه المعلومات					
4	عند عدم تقديم الميزانية من قبل المكلفين في نهاية المدة المحاسبية لفرض الضريبة عليها تتخذ بحقها العقوبات المنصوص عليها بالقانون					
5	تضمن القانون التعليمات الخاصة بضرورة التقيد بالمعايير المحاسبية عند إعداد الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي					
6	يعتبر الخصم النقدي الذي يمنحه البائع للمشتري من النفقات الإنتاجية					
7	يسمح للمكلف إبقاء نسب الاستهلاك المعتمدة كما جاءت في القانون					
8	يعتبر المقدر استهلاك الأصول غير المستعملة في إنتاج الدخل مع أنها مملوكة للمكلف (للشركة) من المصاريف الواجبة الخصم					
9	يعتبر المقدر التبرعات ضمن المصاريف بالرغم من وجود خسائر خلال السنة موضع التدقيق أو وجود خسائر مدورة					
10	يقوم المقدر باعتبار التبرعات التي تزيد عن الدخل الخاضع للضريبة من المصاريف الواجبة الخصم من الوعاء الضريبي					
11	يقوم المقدر عند فحصه التبرعات المدفوعة خارج المملكة من المصاريف الجائزة الخصم					
12	تعتبر رسوم زيادة راس المال عن طريق رسملة الأرباح المدورة والاحتياطيات من النفقات المقبولة ضريبيا					
13	يقوم المقدر باعتبار نفقات التدريب التي لا تقع مسؤولية اتفاقها على عاتق الشركة من النفقات المقبولة ضريبيا					
14	عند عدم احتفاظ المكلف بحسابات أصولية يقوم المقدر باعتبار الديون المعدومة من البنود التي يقوم بتنزيلها					
15	أجاز القانون باعتبار قيمة ضريبة الدخل المستحقة على الشركة من النفقات الجائزة الخصم					
16	تعتبر فوائد رؤوس أموال الشركاء من النفقات الإنتاجية					
17	يعتبر راتب صاحب المشروع المملوك له كليا من النفقات الإنتاجية الواجب خصمها من الوعاء الضريبي.					

الرقم	الفقـرة	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	إطلاقاً
١٨	من الإجراءات التي يتخذها المقدر للتحقق من عدم وجود تهرب هو فحصة لنسب الأرباح ومطابقتها بنسب الأرباح المعلنة في البيانات المالية					
١٩	يأخذ المقدر بتوزيع تكلفة الأصول على عمر الأصل وفقاً الى القسط المتناقص					
٢٠	يأخذ المقدر بتوزيع تكلفة الأصول على عمر الأصل وفقاً لطريقة القسط الثابت					
٢١	عند تقييم الأصول يؤخذ في الاعتبار القيمة التي يمكن الحصول عليها مستقبلاً لقيمة الأصل للمحافظة عليه					
٢٢	يقوم المقدر باحتساب جميع الإيرادات خلال الفترة المحاسبية وتأجيل الأخذ بكل المصاريف أو نوعا منها					
٢٣	يقوم المقدر عند تدقيقه لحسابات المكلف بالتأكد من عرض بنود القوائم المالية بإحدى الطرق المحاسبية والثبات عليها في السنوات التي تليها					
٢٤	يقوم المقدر عند تدقيقه لحسابات المكلف باعتبار الخسارة الرأسمالية من النفقات الإنتاجية					
٢٥	يسمح للمكلف زيادة نسب الاستهلاك عن النسب المعتمدة بما لا يتجاوز الضعف (باستثناء الأبنية)					
٢٦	يسمح للمكلف تخفيض نسب الاستهلاك عن النسب المعتمدة (باستثناء حالات الإعفاء من ضريبة الدخل)					
٢٧	عند إعادة تقييم الموجودات سمح القانون للمكلف بتضخيم قيمة الموجودات وذلك لزيادة الاستهلاك					
٢٨	يقوم المقدر باعتماد الخسارة الناتجة عند استبدال الأصول الثابتة (ماكينات بطل استعمالها)					
٢٩	يقوم المقدر باعتبار النفقات التي يمكن استردادها بموجب بوليصة تامين من النفقات المقبولة ضريبيا					
٣٠	يقوم المقدر باعتبار نفقات الضيافة التي أنفقت خارج المملكة ضمن النفقات الجائزة الخصم .					
٣١	من الإجراءات التي يتخذها المقدر عند فحصه لحسابات المكلف للتحقق من وجود تهرب فحص الحساب الجاري للمكلف في حال زيادة الحساب الدائن					
٣٢	من الإجراءات التي يتخذها المقدر للتحقق من عدم وجود تهرب هو فحصه لمصاريف السنوات السابقة وتخص الفترة ما قبل الأربع سنوات					
٣٣	تقوم الشركات التي لها فروع خارج المملكة بتضخيم مصروفات الفروع الخارجية بهدف التهرب من الضريبة					
٣٤	يتم فحص بند المكافآت والإكراميات في الحسابات التي تقدمها الشركات إذا كانت ذات وزن نسبي مرتفع					
٣٥	من الإجراءات التي يتخذها المقدر للتحقق من وجود تهرب هو فحصه لحساب المدينون ومطابقته مع حساب المبيعات الآجلة					
٣٦	من الإجراءات التي يتخذها المقدر للتأكد من وجود تهرب هو فحصة للعمولات الخارجية المحولة إلى الحسابات البنكية الخاصة بالشركاء					
٣٧	من الإجراءات التي يتخذها المقدر للتحقق من وجود تهرب هو فحصة لحساب الدائنون ومطابقته مع حساب المشتريات الاجله.					

الرقم	الفقـرة	دائماً	غالباً	أحيانا	نادراً	إطلاقاً
٣٨	من الإجراءات التي يتخذها المقدر عند فحصه لحسابات المكلف للتحقق من وجود تهرب التأكد من مبيعات لم تسجل وسجلت إلى الحساب الجاري للمكلف					
٣٩	من الإجراءات التي يتخذها المقدر عند فحصه لحسابات الشركة للتحقق من وجود تهرب للتأكد من ان المكلف لم يسحب من أموال الشركة لتمويل مشروعات أخرى					
٤٠	يقوم المقدر بفحص المبيعات المصدرة ضمن اتفاقيات محددة (مبيعات معفاة) للتأكد من عدم وجود تهرب					
٤١	يقوم المقدر عند فحصه لبضاعة آخر المدة التحقق من أنها لم تسجل بشكل دقيق (جرد الكميات) بهدف التهرب من الضريبة					
٤٢	يقوم المقدر عند فحصه لبضاعة آخر المدة التحقق من ان طريقة التسعير قد تغيرت دون الإفصاح عن ذلك بهدف التهرب من الضريبة					
٤٣	تقوم الشركات التي لها فروع خارج المملكة بتحميل المركز من نفقات الفروع الخارجية					

سابعا : تعقيد الإجراءات الضريبية ووجود الثغرات في القانون تساعد في حدوث التهرب الضريبي

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
٤٤	ان تعقيد الإجراءات الضريبية عند التقدير يؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي					
٤٥	صعوبة فهم التشريعات القانونية المتعلقة بالضريبة من قبل المكلفين تؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي					
٤٦	ان عدم تطبيق العقوبات المنصوص عليها بقانون ضريبة الدخل يؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي					
٤٧	ان عدم كفاية العقوبات الضريبية المنصوص عليها بالقانون يؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي					
٤٨	ان شعور المكلف بتدني مستوى عدالة النظام الضريبي يؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي					
٤٩	عدم التفتيش المفاجئ على دفاتر المكلفين المحاسبية يؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي					
٥٠	ان غموض وعدم وضوح المواد القانونية والأنظمة والتعليمات يؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي					
٥١	ان وجود ثغرات في النظام الضريبي تمكن من حدوث التهرب الضريبي					

س٥٢) ان الأساس المعتمد للتحاسب الضريبي :

☐ مبدا الاستحقاق ☐ المبدأ النقدي ☐ كلاهما معاً ☐ عند الإنتاج

س٥٣)تعتمد دائرة ضريبة الدخل لمحاسبة نشاط المقاولات :

☐ نتهاء المقاولة ☐ نسبة الإنجاز ☐ عند الإحالة ☐ عند القبض

س٥٤) يأخذ قانون ضريبة الدخل عند تقييم بضاعة آخر المدة بـ :

☐ مبدأ التكلفة التاريخية ☐ القيمة القابلة للتحقق ☐ أيهما أقل ☐ مبدأ آخر اذكره

س٥٥) عند تقييم الأصول في نهاية السنة المالية يتم تقييم الأصول لأغراض ضريبة الدخل:

☐ مبدأ التكلفة التاريخية ☐ القيمة القابلة للتحقق ☐ بهما معا ☐ بقيمة آخرى اذكرها رجاء

س٥٦) يأخذ المقدر عند فحصه لحسابات المكلف باعتبار الخسائر

☐ المدورة من سنوات سابقة ☐ السنوية فقط ☐ المعدلة ☐ كل ما سبق

س٥٧) أية ملاحظات أو اقتراحات غير مذكورة وترى من المناسب ان يتم تسليط الضوء عليها أرجو ان تقوم بذكرها:

١ ـ ....

٢ ـ ....

٣ ـ ....

٤ ـ ....

مع شكري وتقديري لك

الباحث

النموذج الثاني للدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة مكاتب تدقيق الحسابات المحترمين

أخي مدقق الحسابات المحترم

تحية طيبة وبعد:

أتوجه إليكم بفائق التقدير والاحترام ، راجيا حسن تعاونكم لانجاح هذه الدراسة الميدانية والتي تهم مكاتب تدقيق الحسابات العاملة في الأردن.

والاستبانة التي بين أيديكم معدة لأغراض البحث العلمي بعنوان :

((دور الإجراءات الرقابية والقواعد المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي في الاردن))

والتي نسعى من خلالها لاستطلاع آرائكم إزاء الفقرات الواردة فيها وذلك من واقع خبرتك من الواقع الفعلي وحسب ما ينص عليه قانون ضريبة الدخل والهدف من هذه الاستبانة هو التعرف على مدى تطبيق المبادئ والإجراءات المحاسبية في الحسابات الختامية والقوائم المالية للشركات .

علما بأن الإجابات سوف تعامل بسرية تامة لأغراض البحث العلمي ، ونرجو من حضرتكم التكرم والإجابة على هذه الفقرات بدقة ، وذلك لأهمية البيانات التي سوف يتم جمعها من حضاراتكم، سفين لإزعاجكم شاكرين لكم حسن تعاونكم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحث
بسام عبد الله حداد
قسم المحاسبة / ماجستير
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعـــــة اليرمـــــوك

إشراف
الدكتور جمال البدور
قسم المحاسبـــــة
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعـــــة اليرمـــــوك

الرجاء وضع إشارة (X) في مكان الإجابة التي تتناسب مع وضعك ،

الجزء الأول يتناول معلومات عامة ،

١ – العمر :-

☐ اقل من 25 سنة ☐ من 25 الى اقل من 35 سنة

☐ من 35 اقل من 45 سنة ☐ من 45 سنة فاكثر

٢ – المؤهل العلمي:

☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير

☐ دكتوراه ☐ أخرى ، يرجى ذكرها ....

٣ – موضوع التخصص:

☐ محاسبة ☐ أحد فروع العلوم الادارية والاقتصاد(غير المحاسبة)

☐ قانون ☐ أخرى ، يرجى ذكرها ....

٤ – المؤهل المهني (يمكن اختيار اكثر من مؤهل حسب الحالة) :

☐ محاسب قانوني أردني (JCPA) ☐ محاسب قانوني عربي (ACPA)

☐ محاسب قانوني أمريكي (CPA) ☐ محاسب قانوني بريطاني (CA)

☐ أخرى يرجى ذكرها ....

٥ – الخبرة العملية في مجال التدقيق

☐ اقل من 5 سنوات ☐ من ٥ الى اقل من 10 سنوات

☐ من ١٠ الى اقل من ١٥ سنة ☐ من ١٥ سنة فاكثر

٦ – هل يوجد ارتباط بمكاتب تدقيق خارجية (أجنبية)

☐ نعم ☐ لا

الجزء الثاني : يتضمن سبعة فقرات

أولاً: مدى التزام مدقق الحسابات القانوني بمعايير التدقيق الدولية

الرقم	الفقرة	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	إطلاقا
١	يتوفر التأهيل المهني لدى المدقق والجهاز الفني لديه بدرجة كافية للقيام بأعمال التدقيق					
٢	تعتبر استقلالية وحياد المدقق أولوية يجب الأخذ بها عند القيام بعملية التدقيق					
٣	يتطلب من المدقق عند معرفته بعدم استقلالية أحد أعضاء فريق التدقيق فعليه عدم إبداء الرأي في القوائم المالية					
٤	يتم الأخذ بمعايير التدقيق وبذل العناية المهنية اللازمة عند القيام بأعمال التدقيق في الواقع العملي					
٥	يقوم المدقق بتحديد نسب العينات التي سيقوم بتدقيقها					
٦	يضع المدقق خطط التدقيق اللازمة لإجراءات التدقيق الخاصة بالشركة					
٧	يقوم المدقق بفحص أسس التقييم التي قام بها المكلف للتأكد من ثباتها وانسجامها مع المعايير المحاسبية الدولية					
٨	يتم تطبيق معايير التدقيق في الواقع العملي عند التخطيط لعملية التدقيق وأي متطلبات قانونية تتعلق بتنفيذ عملية التدقيق					

ثانيا : اثر الرقابة الداخلية على المعلومات المحاسبية المستخرجة

الرقم	الفقرة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
٩	يعتبر دور المدقق في تقييم نظام الرقابة الداخلية في الشركة مهما للتأكد من ان النظام القائم يحقق أهداف المنشاة بكفاءة وفعالية					
١٠	للمدقق دور كبير في التأكد من ان نظام الرقابة الداخلية للمنشاة يعمل طبقا لما هو مخطط له					
١١	للمدقق دور كبير في التأكد من قدرة نظام الرقابة الداخلية القائم في قياس مدى تحقيق المنشاة لأهدافها					
١٢	وجود قسم للرقابة الداخلية يكون له دور كبير للتأكد من ان السجلات المحاسبية تحتوي على معلومات دقيقة وملاءمة وموثوق بها					
١٣	وجود قسم للرقابة الداخلية يكون له دور كبير للتأكيد على ان التقارير المالية تكون مطابقة للمعايير المحاسبية المتعارف عليها					
١٤	يعتبر وجود قسم للرقابة الداخلية في الشركات عنصرا فعالا لمنع فرص ارتكاب الغش والاختلاس واكتشاف الأخطاء					

ثالثا : اثر توفر أدلة وقرائن الإثبات على المعلومات المحاسبية

الرقم	الفقرة	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	إطلاقا
١٥	لأدلة وقرائن الإثبات الخاصة بالتحقق دور كبير في الإثبات الفعلي للأصول					
١٦	لأدلة وقرائن الإثبات الخاصة بالتحقق دور كبير في التأكد الفعلي من ملكية الأصول					
١٧	لأدلة وقرائن الإثبات الخاصة بالتحقق دور كبير في صحة تقييم الأصول					
١٨	يقوم المدقق بالاعتماد على السياسات المحاسبية والنظم المعمول بها بالشركة لتجميع أدلة وقرائن الإثبات					
١٩	يقوم المدقق بالاعتماد على اختبارات التدقيق التحليلية لتجميع أدلة وقرائن الإثبات					
٢٠	يقوم المدقق بالاعتماد على اختبارات التحقق التفصيلية للأرصدة والعمليات لتجميع أدلة وقرائن الإثبات					
٢١	يقوم المدقق بتقييم الأثر المتجمع للأدلة والقرائن التي يحصل عليها لتعضيد كل نتيجة يصل إليها بعد اقتناعه بها واتساقها بالبنود المدرجة					

رابعا : ملائمة المعلومات المحاسبية المستخرجة من الدفاتر للواقع

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	اوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
٢٢	تعكس المعلومات المحاسبية المقدمة من خلال القوائم المالية للشركة واقع النشاط بدرجة كبيرة					
٢٣	تعتبر المعلومات المحاسبية ذات علاقة وثيقة بالغرض الذي تعد من أجله في الواقع العملي					
٢٤	أن الأمانة في تقديم المعلومات المحاسبية تصور المضمون الذي تهدف إلى تقديمه تصويراً دقيقاً في الواقع العملي					
٢٥	تعتبر المعلومات المحاسبية التي تتصف بالحياد او عدم التحيز لمستخدميها مهمة بدرجة كبيرة في اتخاذ قراراتهم المختلفة					
٢٦	أن تقديم القوائم المالية لدائرة ضريبة الدخل في الوقت الملائم يؤدي إلى تجنب الغرامات (الضريبة المضافة) التي ينص عليها القانون					

خامسا : المركز المالي ومدى مطابقته للمعايير الدولية

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
٢٧	تعد القوائم المالية في نهاية السنة دليل الإثبات الوحيد لما حققته الشركة من ربح أو خسارة لأغراض ضريبة الدخل					
٢٨	يقوم مدقق الحسابات بالمصادقة على حسابات الشركة بعد تدقيقها وإظهار النتيجة بما يتلاءم وسياسة الشركة لاسباب خاصة ومقنعة					
٢٩	بسبب عدم الإلمام بقانون ضريبة الدخل تقوم بعض الشركات بعدم إدراج بعض البنود في القوائم المالية					
٣٠	بسبب عدم وضوح التعليمات وعموميتها تقوم بعض الشركات بعدم إدراج بعض البنود في القوائم المالية					
٣١	تقوم بعض الشركات بعدم إدراج بعض البنود في القوائم المالية بسبب عدم اقتناعهم في خضوعهم لضريبة الدخل من الناحية المحاسبية					

سادسا : المعايير والحسابات الختامية ومدى صحة نتائجها

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
٣٢	من خلال أعمال التدقيق التي قمت بها هل قدمت حسابات ختامية او ميزانيات ولم تدرج بها بعض البنود الواجب إخضاعها للضريبة بناء على طلب العميل					
٣٣	تم اكتشاف تهرب ضريبي في إحدى الحسابات الختامية المقدمة من الشركات لعملية التدقيق					
٣٤	تلتزم الشركات عند تقديم حساباتها الأصولية بإحدى الطرق المحاسبية دون تغيير خلال حياة المشروع لامكانية المقارنة					
٣٥	تبالغ بعض الشركات في إدراج بعض بنود المصروفات في قوائمها المالية بغرض تخفيض الضريبة المستحقة					

سابعاً: تعقيد الإجراءات الضريبية ووجود الثغرات في القانون تساعد في حدوث التهرب الضريبي

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
٣٦	ان تعقيد الإجراءات الضريبية عند التقدير يؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي					
٣٧	صعوبة فهم التشريعات القانونية المتعلقة بالضريبة من قبل المكلفين تؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي					
٣٨	ان عدم تطبيق العقوبات المنصوص عليها بقانون ضريبة الدخل يؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي					
٣٩	ان عدم كفاية العقوبات الضريبية المنصوص عليها بالقانون يؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي					
٤٠	ان شعور المكلف بتدني مستوى عدالة النظام الضريبي يؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي					
٤١	عدم التفتيش المفاجئ على دفاتر المكلفين المحاسبية يؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي					
٤٢	ان غموض وعدم وضوح المواد القانونية والأنظمة والتعليمات يؤدي إلى حدوث التهرب الضريبي					
٤٣	ان وجود ثغرات في النظام الضريبي تمكن من حدوث التهرب الضريبي					

س٤٤) أية ملاحظات أو اقتراحات ترى من المناسب ان يتم تسليط الضوء عليها أرجو ان تقوم بذكرها:

١ – ....

٢ – ....

٣ – ....

٤– ....

مع شكري وتقديري لك

الباحث

ملحق (2) عينة الدراسة
أسماء مكاتب التدقيق في الأردن

اسم المؤسسة		
بغدادي لتدقيق الحسابات	مكتب إبراهيم قيعه للتدقيق والاستثمارات المالية	إبراهيم حنا موسى خوري
مكتب التجمع للتدقيق والاستشارات المالية	مكتب أسامة قمو لتدقيق الحسابات	دار التدقيق
أحمد أبو حميدة وشركاه	مكتب أسامة الزرقا للتدقيق والاستثمارات	أحمد العودي لتدقيق الحسابات
مكتب زكي سليم عبد القادر للتدقيق والاستثمارات المالية	مكتب أحمد العلمي+ غلايني لتدقيق الحسابات	مكتب أسامة أبو طوق
مكتب أحمد الرشدان لتدقيق الحسابات	مكتب العمد للتدقيق والاستثمارات المالية	مكتب أحمد محفوظ لتدقيق الحسابات
مكتب أسعد أبو الرب لتدقيق الحسابات	المجموعة المهنية العربية	سابا وشركاهم
المكتب الفني للتدقيق والاستثمارات المالية	مكتب أحمد عثمان لتدقيق الحسابات	مكتب المطري محاسبون قانونيون
مكتب إبراهيم العباسي وشركاهم	مكتب رامي للتدقيق والاستثمارات المالية	طلال أبو غزالة وشركاه
مكتب ابراهيم سلامة للتدقيق والاستشارات المالية	مكتب شاكر مضية لتدقيق الحسابات	مكتب أبو بكر لتدقيق الحسابات
مكتب ابراهيم حمدان للتدقيق والاستشارات المالية	مكتب الياس شاهين لتدقيق الحسابات	مكتب المهنيون العرب لتدقيق الحسابات
شركة الصقر للاستثمارات والخدمات المالية	الساس نينو لتدقيق الحسابات	مكتب اميل هلسة لتدقيق الحسابات
مكتب ابراهيم الخطيب للتدقيق والاستشارات المالية	حداد جلاس وشركاهم	المحاسبون المتحدون
مكتب اياد فرسخ لتدقيق الحسابات	مؤسسة باسم الاطرش لتدقيق الحسابات	مكتب باسم الصوص للمحاسبة والتدقيق
مؤسسة الخشمان لتدقيق الحسابات	مكتب الدوليين العرب للتدقيق	مؤسسة روبي لتدقيق الحسابات

مكتب بسام العسعس لتدقيق الحسابات	الاهلية لفحص وتدقيق الحسابات	مكتب بلال سليمان تويلات لتدقيق الحسابات والاستشارات
المكتب العلمي للتدقيق والمحاسبة	مكتب جمال النعلاوي للتدقيق	مكتب يزن للتدقيق والاستشارات
مكتب المحاسبات التجارية	المدققون المتحدون	ماجودي لتدقيق الحسابات
مكتب ابن الهيثم لتدقيق الحسابات	مجموعة فيصل لتدقيق الحسابات	مؤسسة اللوتس للاستشارات
مكتب سوادح وشركاه لتدقيق الحسابات	مكتب الغانم للتدقيق والاستشارات الضريبية	مؤسسة نويران للاستشارات الضريبية والمالية والتدقيق
الدار العربية لتدقيق الحسابات	ابو دهيم للتدقيق	المؤسسة العالمية لأنظمة المحاسبة والتدقيق
مكتب عارف الحسن لتدقيق الحسابات	مكتب هلسة و ابو الروس لتدقيق الحسابات	مكتب رائد الراميني لتدقيق الحسابات
مكتب مجدي السمان للتدقيق	المحاسبون الاردنيون	المكتب الحديث للتدقيق وفحص الحسابات
مؤسسة رضا الكباريتي لتدقيق الحسابات	التجمع للاستشارات والتدقيق	مكتب الخبراء العرب لتدقيق الحسابات
مؤسسة رمزي الصناع لتدقيق الحسابات	شركة جاسر وعبد الرحمن – محاسبون قانونيين	مكتب رياض حداد للتدقيق والاستشارات المالية
المتحدة لتدقيق الحسابات	مؤسسة زامل لتدقيق الحسابات	مكتب زكي عبد القادر التدقيق والاستشارات المالية
مكتب الامل لتدقيق الحسابات والمحاسبة والاستشارات المالية	مكتب زهير احمد يحيى الحوامدة لتدقيق الحسابات	مؤسسة ناصر الدين محاسبون قانونيون
مكتب زياد حلمي قاسم للتدقيق	مكتب الافق للاستشارات	مكتب بيت المقدس لتدقيق الحسابات
مكتب زياد شعبان لتدقيق الحسابات	مكتب العلميللتدقيق	مكتب سادة لتدقيق الحسابات والاستثمارات المالية والضريبية
مكتب الهلال للتدقيق	سمير مصطفى للتدقيق	صالح العوراني للتدقيق
مؤسسة سميح ابو رحمون لتدقيق الحسابات	مكتب مؤاب لتدقيق الحسابات والاستشارات المالية	اليمامة لتدقيق الحسابات
الأفق للاستشارات والتدقيق	الصفدي للتدقيق	الضياء للمحاسبة والضريبة
سلسبيل للتدقيق	مكتب طعمة ابو الشعر للتدقيق	علاوين للتدقيق
عارف الحسن للتدقيق	غلاييني للتدقيق	إبراهيم قبع للتدقيق

العربية المتحدة لتدقيق الحسابات	خاطر للتدقيق	مكتب اسيا لتدقيق الحسابات
الربيعي لتدقيق الحسابات	العربية الدولية لتدقيق الحسابات	عمان للتدقيق
عدلي الدجاني للتدقيق	القمة للتدقيق	الوطني للمحاسبة والتدقيق
الفينيق للتدقيق	علي عريقات للتدقيق	سعادة للتدقيق
ارنست ويونغ	شداد للتدقيق	عيسى منصور للتدقيق
المدققون الاستشاريون	نشوة للتدقيق	فهد الفانك للتدقيق
قشلان للتدقيق	فوزي زكارنة للتدقيق	فايز الحيت للتدقيق
فتحي السمهوري للتدقيق	كاظم وادي للتدقيق	كمال قمو للتدقيق
سويدان للاستشارات والتدقيق	مالك جرار للتدقيق	مأمون فروقة للتدقيق
بترا للتدقيق	ازحيمات للتدقيق	محمد أيوب ياسين للتدقيق
الاخوة الوطني للتدقيق	محمد ابو ربان للتدقيق	محمد شريم للتدقيق
حبش للتدقيق	ابو شريحة للتدقيق	الصمادي للتدقيق
الفني للتدقيق	سادا للتدقيق	محمد مخا مدة للتدقيق
محمد فارس صالح للتدقيق	ناصر الدين للتدقيق	نصار للتدقيق
الرجبي للتدقيق	عمون للتدقيق	محمود سعادة للتدقيق
العابد للتدقيق	محمود صالح للتدقيق	النوايسه للتدقيق
معروف المقبل للتدقيق	الافق للاستشارات والتدقيق	ممتاز اباظه للتدقيق
التجمع المهني للتدقيق	منير ملحم للتدقيق	رزق لتدقيق الحسابات والاستشارات
نادر جميل قمصية للتدقيق	هاشم السيوف للتدقيق	هشام أبو حشيش للتدقيق
وائل بيبي للتدقيق	**المحاسبون المتضامنون**	المدققون المعتمدون
ياسر محافظة للتدقيق	كنده للتدقيق	كنده ياسين خلف للتدقيق
الاستشاري للتدقيق	اربد الحديث للتدقيق	الهندي للتدقيق
العزة للتدقيق		

ملحق رقم (٣)

قائمة باسماء السادة محكمي اداة الدراسة

الرقم	اسم المحكم	مكان عمله
١	الدكتور محمود قاقيش	جامعة اليرموك / رئيس قسم المحاسبة
٢	الدكتور منذر المومني	جامعة اليرموك / قسم المحاسبة
٣	الدكتور عمر الجهماني	جامعة اليرموك / قسم المحاسبة
٤	الدكتورة عبير خوري	جامعة اليرموك / قسم المحاسبة
٥	الدكتور جمال البدور	جامعة اليرموك / قسم المحاسبة
٦	الاستاذ الدكتورة رتاب خوري	جامعة اليرموك / قسم المالية والمصرفية
٧	الدكتور وليد صيام	الجامعة الهاشمية /عميد كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
٨	الدكتور ايمن حداد	الجامعة الهاشمية / قسم المحاسبة
٩	الدكتور علي العطار	الجامعة الهاشمية / قسم المحاسبة
١٠	الدكتور حسام خداش	الجامعة الهاشمية / قسم المحاسبة
١١	الاستاذ الدكتور خالد الخطيب	جامعة العلوم التطبيقية / قسم المحاسبة
١٢	الاستاذ الدكتور يوسف سعادة	جامعة العلوم التطبيقية / قسم المحاسبة
١٣	الاستاذ الدكتور جبرائيل كحالة	جامعة العلوم التطبيقية / قسم المحاسبة
١٤	الاستاذ الدكتور عماد الشيخ	جامعة العلوم التطبيقية / قسم المحاسبة
١٥	الاستاذ الدكتور محمد ابو نصار	الجامعة الاردنية / قسم المحاسبة
١٦	الدكتور احمد حسن الظاهر	الجامعة الاردنية / رئيس قسم المحاسبة
١٧	الدكتور سعد الساكني	جامعة اربد الاهلية / رئيس قسم المحاسبة
١٨	الدكتور عبد الرزاق الساكني	جامعة اربد الاهلية / قسم المحاسبة
١٩	الاستاذ الدكتور حسين دحدوح	جامعة اربد الاهلية / قسم المحاسبة
٢٠	الدكتور ناصر الزعبي	جامعة اربد الاهلية / قسم المحاسبة
٢١	الدكتور عادل الراوي	جامعة اربد الاهلية / قسم المحاسبة
٢٢	الدكتور احمد حلمي جمعة	جامعة الزيتونة / قسم المحاسبة
٢٣	الدكتور طارق الشاذلي	جامعة الزيتونة / قسم المحاسبة
٢٤	الدكتور وائل عكشة	دائرة ضريبة الدخل والمبيعات رئيس قسم تدقيق الشركات المساهمة
٢٥	الدكتور محمد عصفور	دائرة ضريبة الدخل والمبيعات / مديرية كبار المكلفين
٢٦	الاستاذ طعمة ابو الشعر	عضو مجلس ادارة جمعية المحاسبين القانونيين مساعد رئيس جمعية المحاسبين القانونيين سابقا
٢٧	الاستاذ خالد غرايبة	مدقق حسابات /عضو جمعية المحاسبين القانونيين

ABSTRACT

Haddad, Bassam Abdullah "The Role of Control Procedures and Accounting Rules in Reducing Tax Evasion in Jordan" Master Thesis in Accounting, Yarmouk University for the year 2006 (Supervisor: Dr. Jamal I. Bdour).

The purpose of this study was to examine the role of control procedures and accounting rules in reducing tax evasion in Jordan. The study further attempted to examine whether or not there are differences between auditors and income tax estimators' views about the role of tax control procedures and accounting rules in reducing tax evasion.

The study has two populations from which two samples were drawn. The first population consisted of all 285 auditors from whom a sample of 142 auditors was drawn, while the second population consisted of all Income Tax Estimators' who were all used as the second sample.

Out of the 142 copies of the questionnaire distributed to auditors, 111 (78.2%) were returned, while 78 (94%) out of the 81 distributed to the estimators were returned. The data were analyzed using proper descriptive and analytical statistics.

The findings of the study revealed the following:

1. Auditors abide by international auditing standards to reduce tax evasion.
2. Auditors play a key role in enforcing the internal control system to reduce tax evasion.
3. Auditors check all available evidence for accounting information when auditing Jordanian companies to reduce tax evasion.

4. Auditors verify that the accounting information in the books of Jordanian companies matches their actual transactions to reduce tax evasion.
5. When reviewing a client's accounts, Income tax Estimators observe tax control procedures to reduce tax evasion.
6. When reviewing a client's accounts, Income tax Estimators observe accounting rules to reduce tax evasion.
7. Jordanian auditors and tax estimators both agree that the existence of loopholes in the Income tax law facilitates tax evasion.

In light of the findings, the researcher has put forth the following recommendations:

1. Auditors are called upon to familiarize themselves with international publications on accountancy and auditing, to subscribe to international periodicals, and to take part in local and international conferences are symposia, which will all reflect positively on their performance.
2. Specialized workshops should be held to bring income tax estimators up to date on international accounting and auditing standards and to simplify their procedures to promote an atmosphere of cooperation and trust between estimators and clients.
3. Too many amendments to the income tax law a year should be avoided, and the private sector and the auditors' association should be allowed to take part in these amendments.
4. The Estimators' income tax law should be consistent with international accounting standards where the historical cost should be replaced by the present value to reduce tax evasion.

Key Words: Control Procedures, Accounting Rules, Estimators, Auditors, Tax Evasion,